المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة



من أجل عولمة بديلة

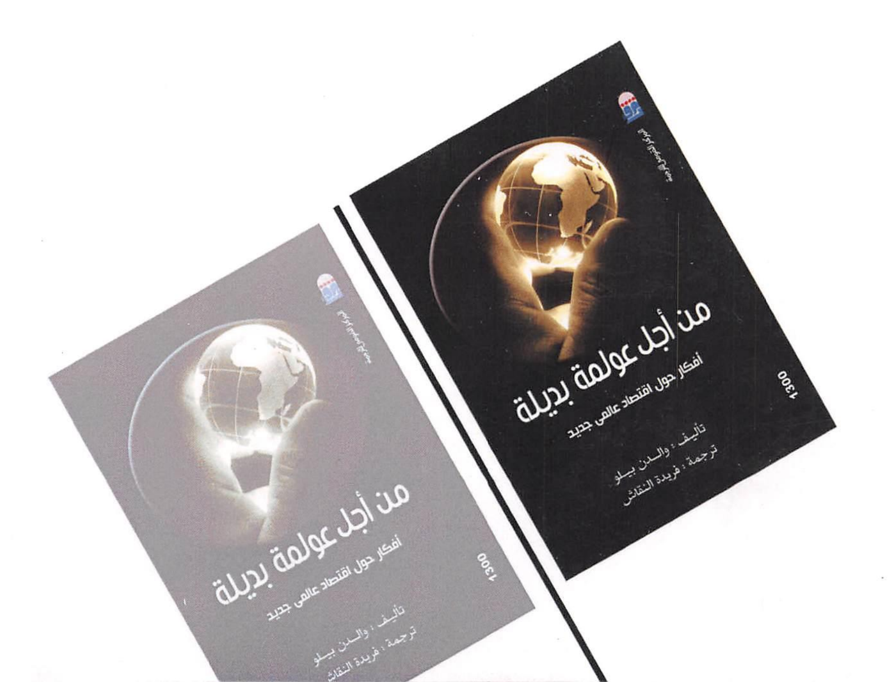
أفكار حول اقتصاد عالمى جديد

تأليف : والدن بيلو

ترجمة : فريدة النقاش

1461

يعالج هذا الكتاب نشوء وتطور النظام الاقتصادي العالمى السائد حاليا ويتطرق إلى البدائل الممكنة له ، مع تركيز على المؤسسات التي تندرج تحت عنوان المؤسسات المتعددة الجنسية وبخاصة مجموعة الثمانية ، ومؤسسات " بريتون وودز " ومنظمة التجارة العالمية ، أما الإدارة ، تلك الكلمة المحايدة الرقيقة فطالما جرى وصفها باعتبارها وظيفة تلك المؤسسات وربما يكون هناك وصف أكثر دقة لوظائفها باعتبارها حماية الهيمنة التي يمارسها النظام الرأسمالي العالمي ، وتعزيز أهمية الدول والمصالح الاقتصادية المرتبطة بهذا النظام والمستفيدة منه .



من أجل عولمة بديلة

أفكار حول اقتصاد عالمى جديد

المركز القومي للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : 1461
- من أجل عولمة بديلة (أفكار حول اقتصاد عالمي جديد)
- والدن بيلو
- فريدة النقاش
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب :

Deglobalization:

Ideas for a New World Economy

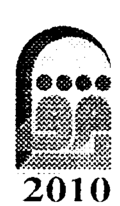
By Walden Bello

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
E.Mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

من أجل عولمة بديلة

(أفكار حول اقتصاد عالمى جديد)

تأليف : والدن بيلو
ترجمة : فريدة النقاش



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

بيلو، والدن
من أجل عولمة بديلة (أفكار حول اقتصاد عالمي جديد)؛
تأليف: والدن بيلو؛ ترجمة: فريدة النقاش.
ط١ - القاهرة - المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠
١٦٤ ص؛ ٢٤ سم
١- التنمية الاقتصادية الدولية
(أ) النقاش؛ فريدة (مترجم).
(ب) العنوان
(جـ) السلسلة ٣٣٨,٩١

رقم الإيداع ٢٠٠٩/١٧٣١٩
الترقيم الدولي I.S.B.N. 978 - 977 - 479 - 557 - 7
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتـــويات

مقـــدمة

أزمة المشروع العالمى والاقتصاديات الجديدة لجورج دبليو بوش

منذ صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ٢٠٠٢ توافر لدى وقت وفراغ للتأمل والكتابة حول مغزى التطورات الراهنة فى مشروع العولمة وتتضمن هذه المقدمة كل أفكارى الأخيرة عن الموضوع.

ولدت منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ وجرى التهليل للمنظمة التى ولدت بعد سنوات ثمان من المباحثات فى صحف الإدارة باعتبارها جوهرة النظام الاقتصادى العالمى فى ظل العولمة وصور أنصارها ما يقارب العشرين اتفاقا تجارياً التى تشكل أساس منظمة التجارة العالمية باعتبارها حاوية لمنظومة من القواعد المتعددة التى ستتكفل بالقضاء على القوة والتعسف فى العلاقات التجارية، وذلك عن طريق إخضاعها كل من القوى والضعيف لمنظومة واحدة من القواعد يعززها جهاز كفء وقراراته ملزمة وكانت منظمة التجارة العالمية كما أعلن "جورج سورس" علامة بارزة لإنهاء ذلك الجهاز المتعدى الجنسية الذى يخضع له أقوى اقتصاد فى العالم[١]..

ففى منظمة التجارة العالمية، كما يدعون - لا تحظى كل من الولايات المتحدة الأمريكية القوية وروواندا الضعيفة سوى بنفس العدد من الأصوات، أى صوت واحد لكل منهما.

---

(١) جورج سورس، حول العولمة (نيويورك، الشئون العامة ٢٠٠٢ ص٣.

واستشف الجميع لهجة الانتصار التى تجلت أثناء الاجتماع الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة فى نوفمبر عام ١٩٩٦، وأعلنت المنظمة بالاشتراك مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بيانهم الشهير حينذاك الذى حدد مهمات المؤسسات الثلاث للمستقبل والتى تتمثل فى مواجهة التحدى الكامن فى كيفية جعل سياساتهم التجارية والتمويلية والتنموية متماسكة ومنطقية بحيث تضع الأسس لازدهار عالمى.

أزمة المشروع العولمى

وما أن حل عام ٢٠٠٣ إلا وكانت نشوة الانتصار قد زالت، وبينما كان موعد المؤتمر الوزارى الخامس للمنظمة يقترب واجهت حالة اختناق شبه كامل، ولم تظهر فى الأفق أى إمكانية لعقد الاتفاقية الجديدة حول الزراعة فى حين دافعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى بقوة عن ملايين الدولارات التى يقدمانها دعمًا للزراعة وكانت "بروكسل" على حافة فرض عقوبات على "واشنطن" لأنها أبقت على الإعفاءات الضريبية للمصدرين الذين انتهكوا قواعد منظمة التجارة العالمية بينما هددت "واشنطن" برفع دعوى لدى منظمة التجارة العالمية فى مواجهة الإجراء الذى اتخذه الاتحاد الأوروبى ضد المواد الغذائية الأمريكية المعدلة وراثيا.

أما الدول النامية التى كان قد راودها الأمل أن تكون منظمة التجارة العالمية قادرة على إحداث نوع من الإنصاف فى التجارة الدولية فأصبحت توافق بالإجماع أن معظم ما حصدته من عضويتها هو خسارة لا مكسب، وقد وقفت هذه البلدان باستماته ضد المزيد من فتح أسواقها، إلا فيما حدث تحت ضغط الإجبار والترهيب، وبدلا من أن يبشر المؤتمر الوزارى فى "كانكون" بجولة جديدة من تحرير التجارة وقعت الدورة فى مأزق شامل.

وجاء المأزق الشامل لمنظمة التجارة العالمية فى سياق أزمة المشروع العولمى كله والذى كان تأسيس منظمة التجارة العالمية هو إنجازه الأساسى وتواكب المأزق مع بروز العمل المنفرد فى السياسة الأمريكية كسمة رئيسية لسياسة "واشنطن" الخارجية.

ولابد أن نسوق أولاً بعض ملاحظات حول العولمة والمشروع العولمى.

والعولمة هى الاندفاع المتسارع لرأس المال والإنتاج والأسواق عالميًا، وهى عملية يدفع بها منطق ربحية الشركات وحدة.

وللعولمة مرحلتان، استمرت الأولى منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، أما الثانية فبدأت مع أوائل الثمانينيات من القرن العشرين حتى الآن، وتميزت الفترة الانتقالية بهيمنة رأسمالية الاقتصادات الوطنية، مع درجة عالية من تدخل الدولة واقتصاد عالمى مارس ضوابط قوية على كل من التجارة وتدفق رءوس الأموال وكانت تلك الضوابط المحلية والعالمية على الأسواق قد نتجت عن ديناميكية الصراع الطبقى فى كل بلد على حدة والمنافسة فيما بين الرأسماليات وبعضها البعض على الصعيد العالمى، وهو ما وصفه الليبراليون الجدد باعتباره سببًا فى التشوهات التى أدت مجتمعة إلى ركود الاقتصادات الرأسمالية والاقتصاد العالمى كله منذ بداية السبعينات حتى اوائل الثمانينات من القرن العشرين. وتميزت المرحلة الثانية من العولمة مثلها مثل المرحلة الأولى بهيمنة إيديولوجية الليبرالية الجديدة التى ركزت على "تحرير السوق" عبر الخصخصة المتسارعة والغاء القيود وتحرير التجارة، وكانت هناك، بصفة عامة صيغتان لإيديولوجية الليبرالية الجديدة صيغة تاتشر - ريجان المتشددة، وصيغة "بلير - سورس" الناعمة (أى العولمة مع شبكات أمان) لكن الطابع الأساسى للصيغتين تمثل فى تحرير قوى السوق، وإزالة بل اقتلاع كل القيود المفروضة على الشركات عابرة القارات سواء من قبل قوى العمل أو الدولة أو المجتمع.

ثلاث لحظات فى أزمة العولمة

كانت هناك ثلاث لحظات فى تعميق أزمة المشروع العولمى.

جاءت الأولى فى شكل الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧. هذه الواقعة التى كسرت شوكة نمور شرق آسيا الفخورة بنفسها، وبينت أن واحدًا من معتقدات العولمة القائم على تحرير الحسابات الرأسمالية للدفع بتدفقات أكثر حرية لرأس المال،

وبخاصة للتمويل أو رأس المال المضارب، بينت أن كل هذه العناصر يمكن أن تزعزع الاستقرار بعمق. وقد كانت الأزمة المالية الأسيوية هى فى الواقع الثامنة ضمن أزمات كبيرة منذ تحرير التدفقات المالية فى نهاية السبعينات(٢).

ولمعرفة مدى عمق زعزعة الاستقرار الذى أحدثته عملية تحرير أسواق رأس المال نسوق هذه المعلومات ففى خلال أسابيع قليلة كان هناك مليون مواطن تايلاندى و٢١ مليون مواطن أندونيسى قد جرى الدفع بهم إلى ما دون خط الفقر(٣).

كانت الأزمة المالية الآسيوية هى ستالينجراد(*) صندوق النقد الدولى الوكيل الدولى الأول لتحرير تدفقات رأس المال وله سجل وافر فى المشروع الطموح لإخضاع ما يقارب المائة بلد نام واقتصاد فى حالة انتقال للتكيف الهيكلى، وهى حقائق طالما جرت الإشارة إليها من قبل وكالات مثل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) مبكرًا جدًا فى نهاية الثمانينات وأصبحت الآن بمثابة حقائق راسخة. فقد أدت برامج التكيف الهيكلى التى جرى تصميمها للإسراع برفع القيود وتحرير التجارة والخصخصة - أدت إلى نفس النتائج فى كل مكان مثل مآسيه الركود، وزيادة واقع الفقر سوءا وتفاقم إنعدام المساواة.

ويقع النموذج فى أزمة فعلية حين يهجره أفضل ممارسيه، هذا ما قرره "توماس كون" فى مؤلفه الكلاسيكى "هيكلية الثورات العلمية" وكان قد حدث شيئ مشابه أثناء أزمة النموذج "الكوبرنيكى" فى الفيزياء فى الاقتصادات الكلاسيكية الجديدة عقب الأزمة المالية الآسيوية مباشرة فقد بادر مثقفون أساسيون بهجرة المجموع، ومن بينهم

---

(٢) انظر مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٨، وبارى اشنجرين ودونالد ماثيسون "صندوق الوقاية والأسواق المالية" الورقة ١٦٦، واشنطن دى سى، صندوق النقد الدولى ١٩٩٨.

(٣) تشومشنجدى جال ت تشى "تركة صندوق النقد الدولى الأسيوية، الورقة ١٦٦" واشنطن دى سى، صندوق النقد الدولى ١٩٩٨.

(*) ستالينجراد هى المدينة السوفيتية التى تلقت فيها القوات النازية الألمانية هزيمة ساحقة فى الحرب العالمية الثانية وكانت مؤشرًا لهزيمة قوات المحور فى هذه الحرب (المترجمة).

"جيفرى ساكس" الذى عرف سابقًا بدعوته للسوق الحرة وعلاج الصدمة فى شرق أوروبا فى أوائل التسعينات وبينهم أيضا "جوزيف ستيجلتز" كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى سابقًا ن والأستاذ فى كولومبيا "جاديش باجاواتى: الذى دعا إلى رقابة عالمية على تدفقات رأس المال، ورجل المال العالمى "جورج سورس" الذى أدان نقص الرقابة فى النظام المالى العالمى هذا النظام الذى كان السبب فى إثرائه هو نفسه.

وجاءت اللحظة الثانية فى أزمة المشروع العولمى عند الإنهيار الذى حدث للاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ديسمبر عام ١٩٩٩، ومثلت سياتل التقاطع القاتل لثلاثة منابع للسخط والصراع التى أخذت تتفاعل فيما بينها لبعض الوقت.

- رفض الدول النامية أشكال عدم الإنصاف فى اتفاقيات جولة أورجواى التى شعرت هذه الدول إزاءها أنها كانت مضطرة لتوقيعها فى عام ١٩٩٥.
- انطلقت معارضة شعبية جماهيرية ضد منظمة التجارة العالمية على المستوى العالمى من قطاعات غفيرة من المجتمع المدنى العالمى تضم فلاحين، وصيادين، ونقابين ومدافعين عن البيئة. ولأن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أضرت بمصالح هذه القطاعات وشكلت تهديدا لها بوسعنا أن نقول أن المنظمة نجحت فى توحيد المجتمع المدنى العالمى ضدها.
- كانت هناك نزاعات تجارية لم تحل بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية خاصة فى الزراعة والتى جرى القفز عليها فى اتفاقيات جولة أوروجواى.

وتفاعلت هذه العناصر الثلاثة - التى يمكن أن تكون سريعة الزوال - لتخلق الانفجار فى سياتل. وبينما كانت الدول النامية تعلن تمردها ضد ديكتاتورية الشمال فى مركز مؤتمر سياتل، احتشد خمسون ألف مواطن فى صورة نضالية فى الشوارع بينما حالت الخلافات بين الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الأمريكية دون أن يعملا بصورة منسقة معًا لإنقاذ المؤتمر الوزارى.

وفى لحظة سيولة عقب كارثة "سياتل" مباشرة، أمسك وزير الدولة البريطانى "ستيفن بايرز" بجوهر الأزمة حين قال إن منظمة التجارة العالمية لن يكون بوسعها أن تواصل الوجود فى شكلها الحالى ولابد من إجراء تغييرات جذرية وجوهرية حتى تستطيع المنظمة أن تلبى احتياجات وتطلعات أعضائها المائة وأربعة وثلاثين[٤].

وجاءت اللحظة الثالثة فى أزمة المنظمة لدى إنهيار أسواق البورصة ونهاية الإزدهار الاقتصادى فى عصر كلينتون ولم يكن ذلك مجرد إنفجار الفقاعة وإنما كان تأكيداً صارخًا للقاعدة الرأسمالية الكلاسيكية لأزمة فائض الانتاج، وكان التجلى الأساسى لها هو فائض الطاقة الانتاجية الهائل، وقبل هذا الصدام، لم تكن أرباح الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أى زيادة منذ سنة ١٩٩٧، وكانت هذه وضعية عائدة إلى فائض الطاقة الإنتاجية فى قطاع الصناعة، وكان النموذج الصارخ لها هو قطاع الاتصالات المضطرب الذى لم يستخدم على الصعيد العالمى سوى ٢,٥ فى المائة من طاقة منشآته، وكان ركود الاقتصاد الحقيقى قد أدى إلى إنسحاب رأس المال الذى ذهب إلى القطاع المالى مما أدى إلى الارتفاع المذهل فى قيمة الأسهم، وبما أن الربحية فى القطاع المالى لا تستطيع أن تذهب بعيداً جداً عن الربحية فى ميدان الاقتصاد الحقيقى فقد كان إنهيار قيمة الأسهم فى البورصة محتماً، وهو ما حدث فعلا فى مارس ٢٠٠١ مما أدى إلى ركود طويل الأمد وبداية الإنكماش.

وربما كان هناك سبب بنيوى لاستدامة حالة الركود أو الإنكماش الحالى والتى تترنح على حافة الكساد وربما يعود ذلك إلى ما يفسره بعض الاقتصاديين قائلين أننا نقف من وجهة نظرهم عند نهاية "دورة كوندراتييف" الشهيرة وهى النظرية التى قدمها الاقتصادى الروسى "نيكولاى كوندراتييف" والتى ترى أن تقدم الرأسمالية العالمية لا يتسم فقط بدورات الأعمال قصيرة الأجل وإنما أيضا بدورات فائقة طويلة الأجل. وتستغرق دورات "كوندراتييف" ما بين خمسين وستين عاما فى الزمن وتأتى على شكل

---

(٤) فقرة متضمنة فى "منظومة اللحظة الأخيرة لإصلاح منظمة التجارة العالمية" الخدمة الإخبارية للجارديان ١٠ يناير ٢٠٠٠.

موجات. ويتسم المنحنى الأعلى لدورة " كوندراتييف " بالاستغلال الكثيف للتكنولوجيا ويتبع ذلك ذروة عليا مع نضج عمليات الاستغلال التكنولوجى ثم يتلوها مباشرة منحنى هابط إذ تنتج التكنولوجيا القديمة عوائد متناقصة بينما تكون التكنولوجيا الجديدة فى مرحلة التجريب بمعيار الاستغلال المربح، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة إنكماش طويلة.

كان المنخفض الطويل للموجة الأخيرة قد وقع ما بين ١٩٣٠-١٩٤٠، وهى الفترة ما بين الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، وبدأ صعود الموجة الحالية فى خمسينات القرن الماضى وبلغت الذروة فى الثمانينات والتسعينات، وكان الاستغلال المربح للتقدم الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية فى صناعات الطاقة الرئيسية، وصناعات السيارات، والبتروكيماويات والمعامل - كان الاستغلال المربح فى هذه الصناعات قد دخل منحنى النهاية بينما كانت صناعات المعلوماتية وتكنولوجياتها فى بداياتها الأولى نسبياً.

وانطلاقا من هذا المنظور فإن اقتصاد نهاية التسعينات الجديد لم يكن تجاوزاً لدورة الأعمال كما اعتقد الكثير من الاقتصاديين، ولكنها كانت مرحلة الذورة المجيدة للدورة العظمى القائمة الآن وقبل ان تدخل فى مرحلة الإنكماش الطويل وبكلمات أخرى، فإن فرادة الازمة القائمة تكمن فى حقيقة تزامن الدورة الحالية قصيرة المدى فى منحناها الهابط مع الاتجاه للهبوط فى دورة "كوندراتييف" العظمى، وباستخدام كلمات اقتصادى شهير آخر هو جوزيف شومبيتر "يبدو ان الاقتصاد العالمى يتجه نحو فترة طويلة من التدمير الخلاق".

السياسات الاقتصادية الجديدة لجورج دبليو بوش

تمدنا أزمة العولمة والليبرالية الجديدة وفائض الإنتاج بسياق لإستيعاب وتفهم سياسات إدارة بوش الاقتصادية وبصفة خاصة اندفاعها نحو التصرف المنفرد وإذ انعكست المصالح المشتركة للنخب الرأسمالية المعولمة فى المشروع المعولم للشركات المتمثل فى توسع الاقتصاد العالمى واعتمادها الجوهرى المتبادل على بعضها البعض ومع ذلك فإن العولمة لم تلغ التنافس بين النخب الوطنية.

وفى واقع الأمر فإنه بين النخب الحاكمة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هناك أقسام شديدة الوطنية فى هويتها وهى أشد ارتباطا بالدولة من أجل بقائها وإزدهارها، مثلما هو الحال مع المجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة الأمريكية وكان هناك صراع حاد فى واقع الأمر منذ الثمانينات بين القسم المعولم أكثر من النخبة الحاكمة والذى أخذ يدفع فى إتجاه المصالح المشتركة لطبقة رأس المال المعولم فى إطار اقتصاد متطور فى إتجاه العالمية، وبين القسم الأكثر وطنية الذى يدعو للهيمنة الأمريكية ويسعى إلى تأكيد إعلاء مصالح الشركات الأمريكية.

وكما وضع "روبرت برينر" الأمر، فإن سياسات "بيل كلينتون" ووزير خزانته "روبرت روبن" ركزت على توسع الاقتصاد العالمى كأساس لإزدهار طبقة رأسمالية عالمية وعلى سبيل المثال ففى منتصف التسعينات صمموا سياسات دولرة قوية لانعاش كل من الاقتصاد اليابانى والاقتصاد الألمانى بحيث يتحول البلدان إلى أسواق للبضائع والخدمات الأمريكية هذا بينما كانت السياسة الريجانية الأكثر وطنية قد استخدمت الدولار الضعيف وخفضت قيمته لاستعادة التنافسية للاقتصاد الأمريكى على حساب الاقتصادين اليابانى والألمانى(٥) ومع مجيئ إدارة جورج دبليو بوش كانت هناك عودة لسياسات اقتصادية تعتمد على ضعف الدولار مستهدفة انعاش الاقتصاد الامريكى على حساب الاقتصادات المركزية الأخرى، لدفع مصالح الشركات الأمريكية ونخبها بدلا من مساندة الطبقة الرأسمالية العالمية فى ظروف المنحنى العالمى الهابط.

وهناك سمات متعددة لهذه المقاربة تستحق أن نتوقف أمامها:

- اتسمت سياسة بوش الاقتصادية بالحذر الشديد حتى لا تتم عملية العولمة دون قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولكى لا يجرى توزيع القوة الاقتصادية لأمريكا ذلك أن السماح للسوق وحدها بقيادة العولمة يمكن أن يفضى إلى أن تصبح شركات أمريكية رئيسية هى ضحية للعولمة ومن ثم يتم الضغط على

---

(٥) انظر "روبرت برينر" الازدهار والفقاعة" نيويورك، فيرسو ٢٠٠٢ صفحات ١٢٨-١٣٣.

المصالح الاقتصادية الأمريكية بإسم مساومات وحلول وسط، وهكذا، وبالرغم من الخطابات البلاغية عن السوق الحرة، كانت هناك جماعة تتبع سياسات حمائية عندما يتعلق الأمر بالتجارة، والاستثمار وإدارة العقود الحكومية. وعلى ما يبدو كان شعار إدارة "بوش" هو الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية والتجارة الحرة لبقية العالم.

- وتضمنت مقاربة "بوش" شكوكا قوية حول المنحى التعددى كأداة لإدارة الاقتصاد العالمى طالما أن هذا المنحى التعددى يمكن أن يفضى إلى خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية العالمية عامة، والتى يمكن مثلا أن تتنافى مع مصالح الشركات الأمريكية وكانت تناقضات مجموعة "بوش" فى موقفها تجاه منظمة التجارة العالمية تنبع من حقيقة أن الولايات المتحدة خسرت عدداً من عناصر التحكم والسيطرة فيها، تلك العناصر التى يمكن ان تصيب رأس المال الأمريكى بأضرار ولكنها تخدم مصالح الرأسمالية العالمية ككل.
- وتمثل القوة الاستراتيجية بالنسبة لفريق "بوش" النموذج المطلق للقوة. والقوة الاقتصادية هى أداة تحقيق القوة الإستراتيجية. وترتبط هذه الحقيقة بحقيقة أخرى هى ان القسم المسيطر أثناء حكم "بوش" من النخبة الحاكمة هى المؤسسة العسكرية الصناعية التى كانت قد كسبت الحرب الباردة وتجلى الصراع على هذا المحور بين دعاة العولمة ودعاة الإنفراد بالسيطرة أو الوطنيين فى قول آخر فى الموقف من الصين إذ شدد الاتجاه العولمى على ضرورة الانخراط فى علاقات مع الصين واضعين فى الاعتبار أهميتها كمنطقة للإستثمار وسوق لرأس المال الأمريكى، بينما رأى الوطنيون فى الصين عدواً استراتيجيا بصورة أساسية ومن ثم دعوا لاحتوائها بدلا من مساعدتها على النمو.
- لسنا بحاجة إلى القول أن نموذج "بوش" ليس لديه لا مجال ولا اهتمام لإدارة قضايا البيئة، فقد رأى فى هذا الموضوع قضية ينبغى أن ينشغل بها الآخرون وليس الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك جماعة ضغط قوية شكلتها مجموعة

من الشركات ترى أن الانشغال بقضايا البيئة كما هو الحال بالنسبة للغلاف الجوى GMO,s ليس إلا مـؤامرة أوروبية تستهدف حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من تفوقها فى المنافسة العالمية حول التكنولوجيا المتقدمة.

فإذا كانت هذه هى المقدمات المنطقية للعمل، فإن العناصر البارزة التالية للسياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تصبح ذات معنى:

- تحقيق السيطرة على بترول الشرق الأوسط وإذا لم يكن هذا الهدف قد استنفذ أهداف الإدارة الأمريكية من غزو العراق، فقد إحتل مكانه متقدمة على قائمة هذه الأهداف ومع اشتداد المنافسة مع أوروبا باعتبارها القاعدة الاولى فى العلاقات عبر الأطلنطية فإن هذا الهدف أى بترول الشرق الأوسط كان واضحًا جدًا لدى أوروبا.

وربما كان الهدف الاستراتيجى الأقرب هو وضع اليد على موارد الأقليم والاستيلاء عليها بحق الشفعة حتى لحرمان الصين الفقيرة فى الطاقة من الوصول إليها، إذ جرى النظر إلى الصين باعتبارها العدو الاستراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية(٦):

- الحمائية العدوانية فى التجارة والاستثمار. فقد راكمت الولايات المتحدة الأمريكية المرسوم الحمائى بعد الآخر. ومن أكثر الأشكال وقاحة فى هذا الصدد كان وقفها أى تطبيق لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية بتحديها إعلان الدوحة الخاص بدعم قضايا الصحة العامة ضد إدعاءات حقوق الملكية الفكرية، وذلك عبر وضعها قيودًا على التساهل مع حقوق براءات الاختراع وحصرها فى ثلاثة أمراض فقط وذلك استجابة لمطالب قوى الضغط الصيدلانية. وبينما بدت الولايات المتحدة راغبة فى حل تعقيدات مباحثات منظمة التجارة العالمية فقد بذلت واشنطن كل جهودها من أجل توقيع اتفاقيات ثنائية مع بعض البلدان، مع صفقات تجارية متعددة الأطراف شأن التجارة الحرة فى الأمريكتين FTAA

---

(٦) دافيد هارفى خطاب أمام مؤتمر اتجاهات فى العولمة، جامعة كاليفورنيا فى سانت باربارا ١-٤ مايو ٢٠٠٣.

وذلك قبل أن يوقع الاتحاد الأوروبى صفقات مشابهة مع هذه البلدان وواقع الأمر أن تعبير اتفاقية التجارة الحرة هو خطأ فى التسمية طالما أن هذه الاتفاقيات هى فى واقع الأمر صفقات تفضيلية.

- دمج الاعتبارات الاستراتيجية فى اتفاقيات التجارة ففى خطاب أخير قال الممثل التجارى للولايات المتحدة الأمريكية "روبرت زوليك" بصراحة أن البلدان التى تريد أن تعقد إتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تجتاز إمتحانا بخصوص ما هو أكثر من التجارة والمعايير الاقتصادية حتى تصبح مؤهلة لمثل هذه الاتفاقيات إن على هذه البلدان فى الحد الأدنى أن تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى سياساتها الخارجية. وفى الدفاع عن أهداف أمنها الوطنى كجزء من ثلاثة عشر معياراً هاديا لاختيار الولايات المتحدة الأمريكية لشركائها المحتملين، وربما كانت حكومة نيوزيلندا واحدة من أكثر الحكومات التزاما بمعايير التجارة الحرة، ومع ذلك فلم تعرض عليها الولايات المتحدة أبداً هذه الشراكة لأن لنيوزيلندا سياسة ترفض استقبال زيارات السفن النووية، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية رفضا موجها لها(٧).

- التلاعب بسعر الدولار لإلقاء عبء الأزمة الاقتصادية على المنافسين فى الاقتصادات المركزية واستعادة قدرة الاقتصاد الأمريكى على المنافسة فالخفض التدريجى لسعر الدولار أمام "اليورو" كان يمكن تفسيره كتكيف مبنى على احتياجات السوق، ولكن أحدا لا يستطيع إلا أن يرى فى خفض ٢٥٪ من السعر سياسة تجاهل ناعم. بينما كانت إدارة بوش قد أنكرت أنها تتبع سياسة تسول فى حين حللت صحف الأعمال الأمريكية الأمر باعتباره إنعاشا للإقتصاد الأمريكى على حساب الاتحاد الأوروبى والاقتصادات المركزية الأخرى.

---

(٧) "زوليك يقول" المرشحون للدخول فى اتفاقيات التجارة الحرة لابد ان يؤيدوا السياسة الخارجية الأمريكية داخل التجارة الأمريكية مايو ٢٠٠٣ وهى مقالة تلخص خطابا لزوليك ألقاه فى ٨ مايو.

- تلاعب عدوانى بالمؤسسات التعددية لخدمة مصالح رأس المال الأمريكى. وبينما قد لا يكون من السهل تحقيق ذلك فى منظمة التجارة العالمية نظرا لوزن الاتحاد الأوروبى فيها وربما يكون من الأسهل فعل ذلك فى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى حيث تمارس الولايات المتحدة سطوتها فى إطار مؤسسى محكوم وعلى سبيل المثال، فرغم دعم المقترح الذى قدمته عدة دول أوروبية، قامت وزارة الخزانة الأمريكية بنسف الاقتراح الذى قدمته إدارة صندوق النقد الدولى حول آلية سيادية لإعادة هيكلة الديون SDRM، وذلك بغرض مساعدة الدول النامية على إعادة هيكلة ديونها مع إجراءات للحماية من الدائنين، ورغم أنه إجراء بالغ الهزال فقد استخدمت وزارة خزانة الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض "الفيتو" لمصلحة البنوك الأمريكية[٨].
- وأخيراً وفيما يتصل بنقاشاتنا المقبلة على نحو خاص نلحظ القاء العبء على عاتق كل من الاقتصادات المركزية والدول النامية فيما يتعلق بالتعامل مع أزمة المناخ.

فبينما يعتقد بعض معاونى "بوش" أنه ما من أزمة مناخ هناك، يعرف آخرون أن معدل إنبعاث الغازات الحالى على المستوى العالمى لم يعد محتملاً، ومع ذلك فهم يريدون أن يدفع الآخرون ثمن التكيف طالما أن ذلك سوف يعنى شطب أعباء الصناعات الأمريكية الملوثة للبيئة من تكلفة إعادة التكيف لمثل هذه الصناعات وتتحمل اقتصادات أخرى تكاليف أكبر من تلك التى كان يفترض أن تدفعها فى حال مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة منصفة فى التكلفة لمعالجة مشكلة الانبعاث الحرارى، ومن ثم يحظى الاقتصاد بمركز متفوق فى المنافسة العالمية وتكمن سياسات اقتصادية واقعية فجة وبدائية وليس العمى الأصولى كما يقال فى حذر موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرافض لتوقيع بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية.

---

(٨) لمزيد من المعرفة عن الصراعات الحادة بين وزارة الخزانة الأمريكية وموظفى صندوق النقد الدولى انظر نيكولا بالارد "لاعب العرائس يظهر يده" نظرة على التجارة أبريل ٢٠٠٢.

اقتصاد وسياسات التوسع

ونظراً لأنه قد جرى تسخير سياسات وإدارة بوش الاقتصادية من أجل أهداف استراتيجية فإن أى نقاش لنتائج هذه السياسات لابد أن يأخذ فى الاعتبار كل من حالة الاقتصاد الأمريكى والاقتصاد العالمى والصورة الاستراتيجية العامة وهناك قاعدة أساسية ثبتت نجاعتها أمام الإدارة الأمبريالية ألا وهو توسع الاقتصادات الوطنية والعالمية وهو إتجاه عطلته مرحلة الانكماش ثم الركود الممتد الذى يلوح فى الأفق والذى من المحتمل أن يشعل المنافسة بين القوى الرأسمالية المختلفة وأكثر من ذلك فإن الموارد تتضمن ليس فقط الموارد الاقتصادية والسياسية، وإنما تتضمن أيضا ما هو سياسى وإيديولوجى، فبدون شرعية، بدون ما أسماه جرامش "الاجماع" والتوافق فيما بين المحكومين حتى ينظروا لنظام الحكم هذا باعتباره عادلا، فإن السياسة الأمبريالية يستحيل أن تنعم بالاستقرار.

حين واجهت "روما" القديمة مشكلة مشابهة لتأمين استقرار طويل المدى لحكمها توصلت إلى الحل الذى ضمن لها نوعا من الولاء الجماعى قلما حققته تجربة أخرى واستطاعت عبرة ان تطيل عمر الإمبراطورية لسبعمائة عام، ولم يكن الحل الرومانى معتمداً فحسب ولا فى الأساس على الصبغة العسكرية إذ أدرك الرومانيون أن هناك مكونا مهماً للهيمنة الأمبريالية الناجحة ألا وهو الإجماع والتوافق بين المحكومين حول صحة وصوابية النظام الرومانى، وكما يلاحظ عالم الاجتماع "مايكل مان" فى مؤلفه الكلاسيكى "منابع القوة الاجتماعية"[٩] إن "الحد الفاصل" لم يكن عسكرياً بل سياسياً، ويكتب قائلا إن الرومان تورطوا تدريجياً فى منح حقوق المواطنة بتوسع لأبناء الأقاليم المفتوحة وكان التوسع فى منح حقوق المواطنة الرومانية للمجموعات الحاكمة وكل من ليسوا عبيدا على امتداد الامبراطورية يمثل عملية اختراق سياسى التى ربما انتجت أوسع

---

(٩) مايكل مان "منابع القوة الاجتماعية" المجلد الأول"، كامبردج، مطبوعات جامعة كامبردج ١٩٨٦ ص٢٥٤.

أشكال الالتزام الجماعى الذى جرى التوصل إليه حتى ذلك الحين، وقد ارتبطت المواطنة السياسية بصورة الامبراطورية التى توفر السلام والرخاء للجميع وتخلق ذلك العنصر غير المرئى ولا الملموس ولكنه الضرورى أخلاقيا أى ما يسمى بالشرعية.

ولسنا بحاجة إلى القول أن التوسع فى منح المواطنة لا يلعب أى دور فى النظام الأمبريالى الأمريكى إذ واقع الامر أن الجنسية الأمريكية هى محجوزة بشكل غيور جداً لقلة محدودة من سكان المعمورة، بينما يخضع الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية لضوابط صارمة ولا يجرى دمج الرعايا الخاضعين ولكنهم يبقون تحت الملاحظة بصفة دائمة إما بالقوة أو بالتهديد باستخدامها، أو بالخضوع لنظام ذى قواعد دولية أو إقليمية وله مؤسساته، مثل منظمة التجارة العالمية أو نظام بريتون وودز أو حلف الأطلنطى، وهى جميعًا مؤسسات يجرى التلاعب بها - بوقاحة - لتخدم مصالح المركز الأمبريالى.

ورغم أن التوسع فى منح حقوق الجنسية والمواطنة على الصعيد العالمى لم يكن قط أحد أدوات الترسانة الامبريالية الأمريكية أثناء صراعها مع الشيوعية فى الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن واشنطن توصلت إلى صيغة سياسية لشرعنة توسعها العالمى وكان العنصران الرئيسان لهذه الصيغة هما التعددية فى نظام التحكم العالمى والديموقراطية الليبرالية.

وكانت هناك توقعات انتشرت انتشاراً واسعًا لانبثاق طبعة جديدة عصرية من السلام الرومانى عقب انتهاء الحرب الباردة مباشرة وسرى أمل فى الأوساط الليبرالية فحواه أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدم وضعها كقوة عظمى وحيدة لترعى نظاما تعدديا يمؤسس هيمنتها ويرفر فى نفس الوقت سلامًا عالميًا على طريقة أوغسطين الرومانى، وكان هذا هو مسار العولمة الاقتصادية والحكم التعددى العالمى، وهو نفسه المسار الذى ألغاه جورج دبليو بوش بنزوعه للانفراد بالعالم.

وكما لاحظ "فرانسيس فيتزجيرالد" فى "نيران فى البحيرة"، كان وعد نشر الديموقراطية الليبرالية مثالا قويا جدا ارتبط بالأسلحة الأمريكية أثناء "الحرب الباردة"(١٠) ومع ذلك فإن ديموقراطية واشطن الليبرالية، أو الديمقراطية على طريقة وستمنستر(*) تتعرض للصعاب فى بلدان العالم النامى، إذ جرى اختزالها فى التحول إلى وجهة للحكم الذى تسيطر عليه أوليجاركيه أى أقلية همها الاستغلال وتحقيق المصالح الذاتية، كما هو الحال فى الفليبين وحكم ما قبل مشرف فى باكستان، ونظم الحكم فى أمريكا اللاتينية، وواقع الأمر أن الديموقراطية الليبرالية فى أمريكا قد أصبحت أقل ديمقراطية وأقل ليبرالية معا، كما أن هناك قلة فى العالم النامى تنظر للنظام الأمريكى كنموذج للفساد الذى تغذيه أموال الشركات.

ومن الصعوبة بمكان إستعادة الصورة الأخلاقية الضرورية لخلق إجماع حول الهيمنة الأمريكية ويذهب التفكير حول واشنطن الآن إلى حد يرى ان بناء التوافق يتم عبر التهديد باستخدام القوة والأدهى من ذلك أنه بالرغم من الخطاب حول فرض الديموقراطية فى العالم العربى، فإن الهدف الرئيسى للكتاب المحافظين الجدد مثل "روبرت كاجان" و"تشارلز كروتهامر" يبدو واضحًا جداً ألا وهو إدارة آليات الديموقراطية الليبرالية لخلق منافسات جماعية تدمر الوحدة العربية ولم يكن نشر الديمقراطية فى العالم العربى مجرد فكرة خطرت على البال بقدر ما هو شعار يجرى التشدق به بوقاحة ومعاونو "بوش" ليسوا معنيين بخلق سلام رومانى جديد، وما يريدونه حقا ليس إلا سلاما أمريكيا يخضع فى ظله سكان مثل العرب لعملية مراقبة ينظرون عبرها

---

(١٠) "فرانسيس جيرالد" "نيران فى البحيرة" نيويورك، دار راندوم ١٩٧٢ ص١٦ "كانت الفكرة التى ترى أن رسالة الولايات المتحدة الأمريكية هى بناء الديموقراطية حول العالم تكاد تصبح عقيدة للسياسات الأمريكية فى الخمسينات وشاع افتراض فى بعض الأوساط أن الديموقراطية بمعنى الديموقراطية الانتخابية مرتبطة بالملكية الخاصة والحريات المدنية هى ما ينبغى على الولايات المتحدة الأمريكية تقديمه للعالم الثالث ولم نقدم الديموقراطية فحسب قاعدة للمعارضة الأمريكية للشيوعية، ولكنها كانت أيضا الطريقة التى يمكن التأكد عبرها أن المعارضة قاعلة".

(*) أى الديموقراطية البريطانية التى تنهض على تداول السلطة بين الأحزاب والانتخابات الدورية مع ضمان الحريات العامة.

باحترام خائف للقوة الأمريكية المميتة، بينما، يتحقق ولاء المجموعات الأخرى مثل حكومة الفيليبين على سبيل المثال بوعد الشراء نقداً، وما من صورة أخلاقية إذن تربط الأغلبية العالمية بالمركز الأمبريالي، بل إن هذا النموذج من الإدارة الأمبريالية يلهم البشر شيئا واحداً فقط هو: المقاومة.

وتقف معضلة كبرى أمام الإنفراد بالعالم ألا وهى الإفراط فى التوسع، أو عدم التوافق بين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية والموارد المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، والإفراط فى التوسع نسبى، فهو يمكن أن يكون لحد كبير تفعيلا للمقاومة، فالإفراط فى التوسع يمكن أن يصل لأسوأ أحواله حتى فى ظل زيادة القوة العسكرية وذلك إذا ما تصاعدت المقاومة له بدرجة كبيرة ويمكن تلخيص مؤشرات الإفراط فى التوسع على النحو التالى:

- عجز "واشنطن" المتواصل عن خلق نظام سياسى فى العراق يمكن أن يكون أساسا لحكم كولونيالى.
- فشلها فى تأمين نظام موال للولايات المتحدة الأمريكية فى أفغانستان خارج كابول.
- عجز إسرائيل كحليف رئيسى عن قمع انتفاضة الشعب الفلسطينى رغم الدعم الأمريكى غير المحدود.
- تفجر المشاعر العربية والإسلامية فى كل من الشرق الأوسط، وجنوب آسيا وجنوب شرقها نتيجة للمكاسب الأيديولوجية الهائلة التى حصلت عليها الأصولية الإسلامية، وهو ما كان "أسامة بن لادن" يأمل فى تحقيقه فى المقام الأول.
- إنهيار تحالف الأطلنطى فى ظل الحرب الباردة وانبثاق تحالف مناوئ فى القلب منه فرنسا وألمانيا.
- بناء حركة مجتمع مدنى عالمى ضد كل من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم والنزعة العسكرية والهيمنة الاقتصادية وأشد التعبيرات دلالة على هذا البزوغ هو الحركة العالمية لمناهضة الحرب.

- وصول حكومات معادية لليبرالية الجديدة وللولايات المتحدة الأمريكية معا فى بعض بلدان الحديقة الخلفية لواشنطن فى كل من البرازيل وفنزويلا والإكوادور (وفى بوليفيا والسلفادور المترجمة). بينما كانت إدارة بوش مشغولة بالشرق الأوسط.
- التأثير السلبى المتزايد للنزعة العسكرية على الاقتصاد الأمريكى إذ تحول الإنفاق العسكرى للاعتماد على الانفاق بالعجز، واعتمد الانفاق بالعجز شيئا فشيئا على التمويل من مصادر خارجية خالقا مزيدا من الضغوط والانهاك على اقتصاد يعانى فعلا من آلام الركود.

وختاماً فإن المشروع العولمى يواجه أزمة، وسواء عاودت هذه الأزمة الظهور فى ظل رئاسة ديموقراطية أو ليبرالية جمهورية فإنه يستحيل تجاهل وجودها وآثارها، خاصة وأن هناك أصواتا مؤثرة ومناصرة للعولمة فى عالم الأعمال الأمريكية بينهم "جورج سورس" تعلن معارضتها لإندفاعه السياسية الانفرادية التى تمارسها إدارة بوش(١١) وفى رأيى أن مثل هذا الاحتمال غير وارد، وأن انفراد أمريكا بالعالم سوف يبقى لزمن قادم.

لقد دخلنا – باختصار – فى مرحلة اضطراب تاريخى عظيم مع أزمة اقتصادية ممتدة، وانتشار المقاومة العالمية ومعاودة ظهور توازن القوة بين الدول المركزية والانبثاق مجدداً للتناقضات البينية فى أوساط الامبريالية، وعلينا ونحن نضع فى الاعتبار قوة أمريكا أن لا نبالغ فى ذلك وثمة علامات أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أفرطت فى التوسع حتى أن ما يبدو أنه مظاهر قوة يمكن أن يؤشر فى واقع الأمر لضعف ستراتيجى.

(١١) انظر، جورج سورس "دور أمريكا فى العالم" خطاب فى مدرسة بول هـ – نيتز للدراسات العليا، واشنطن دى سى ٧ مارس ٢٠٠٣ مع ملاحظة انه كان مناصرا للتدخل فى البلقان، بما فى ذلك تدخل حلف الأطلنطى دون تفويض من الأمم المتحدة. وأدان "سورس" الحرب على العراق بدعوى أنها تنبع من أصولية فاسدة أخلاقيا سوف تحدث الفوضى والخراب بعلاقات أمريكا مع العالم، أما الحجج التى حشد سورس لها رأيا عاما فلم يكن يجرى تداولها فى الدوائر الديموقراطية الليبرالية فحسب فى واشنطن، بل جرى تداولها أيضا فى دوائر الحزب الديموقراطى البراجماتية وفى وول ستريت.

الفصل الأول

مقدمة

أزمة متعددة الجوانب للرأسمالية العالمية

يعالج هذا الكتاب نشوء وتطور النظام الاقتصادى العالمى السائد حاليا ويتطرق إلى البدائل الممكنة له، مع تركيز على المؤسسات التى تندرج تحت عنوان المؤسسات المتعددة الجنسية وبخاصة مجموعة الثمانية، ومؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية. أما الإدارة، تلك الكلمة المحايدة الرقيقة فطالما جرى وصفها باعتبارها وظيفة تلك المؤسسات وربما يكون هناك وصف أكثر دقة لوظائفها باعتبارها حماية الهيمنة التى يمارسها النظام الرأسمالى العالمى، وتعزيز أهمية الدول والمصالح الاقتصادية المرتبطة بهذا النظام والمستفيدة منه.

دخل نظام الهيمنة الاقتصادية العالمية فى إزمة فى منتصف تسعينات القرن الماضى تقريبا. وكانت أزمة المؤسسات المتعددة الجنسية جزءا فحسب من مسألة أكبر هى أزمة الشرعية التى ضربت النظام الرأسمالى العالمى.

وتمثل التجلى الأبرز لهذه الأزمة فى نمو حركة ازدادت قوة واجهت ممثلى هذه القوى الكبرى والشركات الكبرى والمنظمات متعددة الجنسية من مدينة لمدينة، ومن اجتماع لآخر.

وكانت الواقعة التاريخية الأبرز حضوراً هى معركة "سياتل" وجاء الحادى عشر من سبتمبر ليقف فى طريق الحركة ويعطلها، وهو ما حدا ببعض المراقبين المنتمين

للمؤسسة الرأسمالية لشطب هذه الحركة البديلة تثقة كفاعل عالمى له مغزى وأثر. ولكن جاءت التجمعات الجماهيرية الكبرى فى برشلونة مارس ٢٠٠٢ بمناسبة قمة الاتحاد الأوروبى ثم حشود بورتو اليجرى بعد ذلك بأسابيع قليلة فى المنتدى الاجتماعى العالمى لتثبت جميعها خطأ تقديرات هؤلاء المراقبين وتؤكد عجزهم عن شطب هذه الحركة البديلة.

وأعرض فى هذه المقدمة للأبعاد المختلفة لهذه الأزمة فى مخطط أولى مع التركيز على ستة أزمات متداخلة فيما بينها أولها تعدد الجوانب أو ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والرؤية الليبرالية الجديدة ونظامها، والشركات، ونظام الهيمنة العسكرية، والديموقراطية الليبرالية ونظام الإنتاج العالمى.

من النصر إلى الأزمة

بدأت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين بالانهيار المدوى للاقتصادات الاشتراكية فى شرق أوروبا، وصاحب ذلك الانهيار خطاب انتصار مزهو حول نشوء اقتصاد عالمى السوق هو محركة الوحيد وهو ما سوف تسقط معه كل الحدود فى دعوى انصاره خاصة وأنهم راهنوا على تطور تكنولوجيا المعلومات. وتمثلت مفاتيح هذا الاقتصاد العالمى الجديد فى الشركات متعددة الجنسية التى جرى وصفها باعتبارها التجسيد الأرقى لحرية السوق ولقدرتها الخارقة على صنع تلك التركيبة الخليط من الأرض والعمل ورأس المال والتكنولوجيا.

وتمت ولادة منظمة التجارة العالمية فى منتصف هذا العقد وقال عنها دعاة العولمة أنها رافعة هذا الاقتصاد العالمى الجديد. وكان مفترضا أن تؤسس هذه المنظمة قواعد لنظام اقتصادى يضرب بجذوره فى مفهوم حرية التجارة وتلعب المنظمة دور المفاعل فى عملية اقتصادية يستفيد منها أكبر عدد من الناس أعظم استفادة حسب زعمهم. وكانت المنظمة هى الضلع الثالث فى ثالوث مقدس يحمى النظام الاقتصادى الجديد. أما الضلعان الآخران فهما صندوق النقد الدولى والذى دعا إلى مزيد من التدفقات

الحرة لرأس المال على الصعيد العالمى، والبنك الدولى الذى سوف يراقب التحولات فى الدول النامية فى إتجاه السوق الحرة بينما يدير عملية إدماج هذه البلدان فى الاقتصاد العالمى.

المؤسسات المتعددة الجنسية فى مهب الريح

وبينما كان خطاب أنبياء العولمة يتمحور حول التآكل المتزايد لدور الدولة فإن المستفيد الأول من النظام العالمى الجديد بعد الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة الأمريكية. فرغم أن منظمة التجارة العالمية هى ألية إفتراضية لمزيد من حرية التجارة فإن أهم اتفاقياتها كانت تلك التى فاقمت احتكار الشركات الأمريكية. وفى هذا السياق عززت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية هيمنة الشركات الأمريكية على براءات الاختراع فى التكنولوجيا المتطورة مثل "إنتل" و"مايكروسوفت" و"مونسانتو" بينما أدت الاتفاقيات حول الزراعة إلى مأسسة نظام المنافسة الاحتكارية حول أسواق دول ثالثة وهى منافسة اشتدت بين مصالح "بزنس" الزراعة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

وحين اجتاحت الأزمة المالية بلدانا طالما رآها الكثيرون من رجال الأعمال منافسة خطيرة للولايات المتحدة الأمريكية، لم تسع الأخيرة لإنقاذ الإقتصادات الأسيوية بتعزيز السياسات التوسعية وعلى العكس من ذلك، فقد استخدمت صندوق النقد الدولى لتفكيك البنية القائمة على دعم الدولة للرأسمالية الأسيوية وهى بنية اعتبرها الكثيرون حواجز ضخمة ضد تدفق البضائع والاستثمارات من الشركات الأمريكية عابرة القارات التى كانت قد أقامت الدنيا وأقعدتها مطالبة بحقها فى نصيب من المعجزة الأسيوية. لم يكن الإدعاء بنشر منافع التجارة الحرة إذن هو الدافع الأساسى وإنما كان ذلك الدافع هو فى الحقيقة تعظيم منافع جغرافية اقتصادية وجغرافية استراتيجية وراء دعم الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

وتمثلت الاستراتيجية المفضلة للولايات المتحدة الأمريكية فى معظم فترة ما بعد الحرب فى العمل لتحقيق مصالحها بصورة أحادية تحت غطاء من التعددية، سواء تم ذلك عن طريق مؤسسات بريتون وودز، والأمم المتحدة أو مجموعة السبعة والتى قدمت جميعا إطارا لقيادة مهيمنة. ومع ذلك حين حدث ان وقفت هذه المؤسسات فى طريق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن واشنطن تتردد فى العمل منفردة. وجاء النموذج الساطع على مثل هذا الانفراد مع سحب الحوافز للعمل الجماعى الذى كان وجود الاتحاد السوفيتى قد فرضه فى السابق.

وبدا استخدام آلية العمل الجماعى قويا للغاية حين كان يتم عبر الأمم المتحدة. وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الأمم المتحدة كغطاء لسياساتها لعزل العراق رفضت واشنطن دفع مستحقات الأمم المتحدة خضوعا لنفوذ اليمين الجمهورى تعبيرا عن الغضب من رفض المنظمة الدولية الخضوع كلية لسياسات أمريكا وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجاهل الأمم المتحدة تماما حين عجزت عن الحصول على تفويض منها لقصف يوجوسلافيا سنة ١٩٩٩ ولجأت إلى منظمات مطواعة مثل حلف الأطلنطى ليغطى عملية القصف فى ظل النزاع على كوسوفو.

وبرزت الدول السبع الكبرى والتى أصبحت ثمانى بعد إضافة روسيا فيما بعد - منذ السبعينيات كآلية لصنع القرار الجماعى للدول الرأسمالية المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية.

ومع ذلك فقد لجأت واشنطن، خاصة فى ظل إدارة "جورج دبليو بوش" إلى العمل المنفرد، ودخلت بسبب ذلك فى صراعات مع أعضاء آخرين فى مجموعة السبع والثمانى حول القضايا الملتهبة مثل تحريم الألغام الأرضية وتغيرات المناخ، والدفاع الصاروخى والمصالحة بين الكوريتين، وسجلت واشنطن منحى جديدا فى العمل المنفرد الفظ أثناء المفاوضات المضنية حول بروتوكول "كويوتو" لتغير المناخ. وبلغ الثمانية الكبار دركا أسفل حين عقدوا قمتهم السنوية فى جنوا فى يوليو ٢٠٠١ حين أحاط بهم أكثر من مائتى ألف متظاهر جاءوا من أوروبا ومن كل أنحا العالم ليحتجوا على سياسات الليبرالية الجديدة وبصمة الانفرادية الأمريكية عليها والتى فرضت نفسها على العالم أجمع.

وقادت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حين جرى قصف برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك ومقر وزارة الدفاع فى واشنطن - قادت البعض لتوقع إنبعاث للعمل الجماعى بالنظر إلى سعى الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل حلف عسكرى عالمى ضد الإرهاب وأنقذ التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى الاجتماع الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية فى نوفمبر ٢٠٠١ من المصير الذى لحق بالمؤتمر الثالث فى "سياتل" الذى أدت مظاهرات الاحتجاج إلى فشله الذريع، ومع ذلك عادت ربما لعادتها القديمة، فبعد شهور قليلة أنسحبت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل إنفرادى من التحالف العالمى للمحكمة الجنائية الدولية الذى كان قد تشكل حديثا، وأعلنت عزمها على عدم تجديد الاتفاقية الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية التى كانت واشنطن قد تفاوضت بشأنها مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٢.

أزمة نظام الليبرالية الجديدة

كان لجوء الولايات المتحدة الأمريكية المتزايد إلى العمل بشكل انفرادى، واستخدامها الفاضح للآليات الجماعية من أجل ممارسة الهيمنة سببًا رئيسيًا من أسباب أزمة الشرعية التى أخذت بخناق النظام العالمى فى نهاية التسعينات ولم يكن إنفجار أطر العمل الجماعى هو السبب الوحيد لأزمة الشرعية للنظام العالمى، وإنما يأتى على قدم المساواة إنتشار واسع لليقين بأن النظام العالمى الليبرالى الجديد القائم على حرية التجارة وحرية الأسواق لم يعد قادرًا على الوفاء بوعودة ويقين آخر بأن النظام لن يستطيع أن يوفر الرخاء للجميع، وإنما هو يسوّق وهم الرخاء لبعض الوقت كما لاحظ مراقبون. ومع ذلك جرت عملية تحييد واسعة للحقائق حول انتشار الفقر وصور إنعدام المساواة عالميا وذلك عن طريق ترويج معدلات النمو المرتفعة والرخاء فى مجموعة من "البلدان" فى الاقتصاد العالمى مثل شرق آسيا فى الثمانينات والتى جرى تصويرها خطأ كنماذج فريدة لتنمية يقودها السوق وحين إنهارت الاقتصادات الأسيوية فى صيف ١٩٩٧ ظهرت على السطح حماقات الليبرالية الجديدة وعجز خطاب الازمة المالية الأسيوية الذى بررها بحماقات الرأسمالية عن إخفاء الحقيقة القائلة بأن

إطلاق رؤوس الأموال المضاربة والغاء القيود عليها استجابة لضغط صندوق النقد الدولى هو الذى تسبب فى إنهيار شرق آسيا. وقام صندوق النقد الدولى تحت ضغط رأى عام يقظ بفرض برامج متشددة على الاقتصادات الأسيوية فى أعقاب الأزمة - وهى برامج أسرعت بوتيرة الانكماش الاقتصادى، بينما رصدت بلايين متعددة من الدولارات لا كحزمة إنقاذ للاقتصادات، ولكن لانقاذ البنوك الأجنبية والمستثمرين المضاربين.

وأطلق الدور الذى لعبه صندوق النقد الدولى عملية مراجعة واسعة لهذا الإجراء الذى فرض الصندوق برامج التكيف الهيكلى وفقا له فى غالبية البلدان الإفريقية وجنوب آسيا - وأمريكا اللاتينية فى الثمانينات وذلك بعد أن أصبح هناك إدراك واسع لحقيقة أن هذه البرامج أدت - كما حدث فى آسيا إلى تفاقم الركود. واتساع الفوارق بين الطبقات وأشكال اللامساواة وتعميق الفقر.

وأدت الأزمة المالية الأسيوية إلى نزع الشرعية عن سياسات صندوق النقد الدولى. وكان الوضع أكثر دراماتيكية فى حالة منظمة التجارة العالمية، إذ أدركت حكومات متعددة فى أعقاب تأسيس منظقم التجارة العالمية سنة ١٩٩٥ ومعها مجتمعات وحركات اجتماعية أن التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية ليس فى الحقيقة إلا توقيعًا على ميثاق لتحكم الشركات وهو ما سماه "رالف نادر" المرشح لمنصب الرئاسة الأمريكية والمدافع عن حقوق المستهلكين بإعلاء مبدأ التجارة فوق المساواة والعدالة والبيئة وعمليًا فوق كل شيئ آخر عزيز على البشر. وأكتشفت دول نامية كثيرة أنها بتوقيعها على هذه الاتفاقية وقعت تنازلا عن حقها فى التنمية، وإنطلقت صيحات الغضب والمعارضة مجتمعة فى شوارع "سياتل" نهاية نوفمبر ١٩٩٩ لتجهز على الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية، وتطلق أزمة مؤسساتية حادة تواصلت حتى اليوم.

كذلك وقع البنك الدولى فى مرمى النيران حين أتهمته لجنة تحقيق كلفها مجلس النواب الأمريكى - لجنة "ملتزر" - فى بداية عام ٢٠٠٠ بانه لا يقدم ولا يؤخر فى مهمة استئصال الفقر.

وليس مستغربا وفى مواجهة النقد من اليمين واليسار ان يصبح خطاب إصلاح النظام التعددى خطابا بارزاً فى أدبيات الوكالات العاملة فى هذا الإطار. وفى أوساط مجموعة السبعة الذين كانوا الصناع الحقيقين والأقوياء لهذا النظام وتقدمت المشهد وعود كانت قد ولدت آمالا كبارا تقول أن التغيير هو أخيراً فى الطريق، وتضمنت هذه الوعود إسقاط الديون، ونظام مالى عالمى جديد وإصلاح لآلية إتخاذ القرار فى منظمة التجارة العالمية ومؤسسات "بريتون وودز" ولكن، وبعد مرور خمس سنوات على الأزمة كان التغيير صفراً فى سياسات وهياكل هذه المؤسسات.

مساءلة الشركات

تبخرت مع نهاية الحقبة الأخيرة من القرن العشرين روح الانتصار التى سادت بداية الحقبة، وأفسحت الطريق لأزمة عميقة فى الشرعية التى كانت تحظى بها الشركات متعددة الجنسية، وبالتوازى مع هذه الأزمة كانت موجات الغضب والاستياء تتصاعد بإيقاع متسارع ضد آلة العولمة الرئيسية أى ضد الشركات.

وتضافرت عوامل كثيرة لتركيز اهتمام الرأى العام على الشركات الكبيرة فى تسعينات القرن العشرين، وكان أكثرها فجاجة تلك الممارسات التى اتسمت بالقرصنة "لمايكروسوفت" واستنزاف الطبيعة الذى قامت به شركة شل، وعدم الإحساس بالمسئولية لدى "مونسانتو" و"نوفارتس" فى تطوير المواد العضوية المهندسة وراثيا، والاستغلال المنظم للعمل الرخيص جداً الذى قامت به "نايك" وما قامت به كل من "ميتسوبيشى" و"فورد" و"فايرستون" من إخفاء العيوب الخطيرة فى منتجاتها عن المستهلكين.

كذلك انتشرت حالة من الاستنفار ضد المخاطر المحدقة بالبيئة مع بداية القرن الواحد والعشرين وبين أعداد متزايدة من البشر باتت تدرك ان الذوبان المتواصل للأقطاب المتجمدة يعود إلى شركات النفط العملاقة والصناعة الضخمة للسيارات التى تواصل الإخلال بالتوازنات البيئية كلما تقدمت حضارة البترول، مع النمو المتواصل وغير المنضبط الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات ومن المثير للسخرية حقا أنه فى أوج ما سمى بالاقتصاد الجديد فى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت عدم الثقة فى

الشركات ذروة غير مسبوقة لعقود طويلة ويرى ٧٢٪ من الأمريكيين طبقا لمسح أجرته "بزنس ويك"[١] أن البزنس أصبحت له يد طولى على حياتهم، وحذرت المجلة قائلة بسخرية "يا أمريكا الشركات تجاهلى هذه المخاطر المحدقة بك!"[٢] وأحسست قرون الاستشعار لدى النخبة العالمية بقعقعة الحركة تحت السطح وانتبهت جديا للتحذيرات التى حملتها، وأصبح الاجتماع السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس بسويسرا هو المنبر الذى قدمت منه ردود أفعالها التى تجاوزت الاستراتيجية المفلسة التى أنكرت أن العولمة التى تقودها الشركات خلقت مشكلات هائلة، وسعت عبر هذا المنبر إلى بلورة استراتيجية تصل بمقتضاها ثمار العولمة والتجارة الحرة إلى الكثيرين "كما وضع المسألة رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير"[٣].

وكان العمل المطلوب كبيرا مع ذلك لأن الأمر، أخذ يزداد وضوحًا يوما بعد آخر إنه فى سوق عالمية بلا ضوابط كان ومايزال من الصعب مصالحة المسئوليات الاجتماعية مع الربحية، وبرزت فكرة العولمة ذات الضمير كما صاغها "سى. فريدبرجستون" وهو أحد دعاة العولمة المرموقين والذى طالب بإنشاء ما سماه شبكات أمان انتقالية للمساعدة على التكيف مع الاقتلاع، ومد يد العون للناس للإستفادة من منافع الظاهرة، أى العولمة والتوافق معها بدلا من معارضتها[٤].

شروخ فى الهيمنة العسكرية

ليست قوة الشركات إلا بعداً واحداً من أبعاد القوة العالمية لان هناك قوة استراتيجية أخرى تمخضت عن نتائج مشابهة، وتتركز هذه القوة فى الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر كثيرا مما تتركز فى الشركات إذ لا يمكن أختزال القوة الاستراتيجية

---

(١) قوة زائدة عن الحد للشركات، بزنس ويك، ١٣ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ص٥٢.

(٢) المصدر السابق "اقتصاد جديد عقد اجتماعى جديد" ص٨٠.

(٣) خطاب تونى بلير فى المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس فبراير ٢٠٠٠.

(٤) سى. فريدبرجستن، مناهضة العولمة، خطاب ألقى فى اجتماع للجنة الثلاثية فى طوكيو سنة ٢٠٠٠ – إبريل – من على الانترنت.

كما تفعل الماركسية الأرثوذوكسية فى دينامية هيمنة الشركات التى لا تحسم وحدها مدى فعالية القوة الاستراتيجية.

كما لا يمكن اختزال الولايات المتحدة الأمريكية فى كونها خادمة لرأس المال الأمريكى فللبنتاجون دينامياته الخاصة، وليس بوسعنا أن نفهم دور الولايات المتحدة الأمريكية فى البلقان، أو تغيير موقفها إزاء الصين كأدوار ومواقف تحسمها مصالح الشركات الأمريكية وحدها، ومن المؤكد أن الدافع الأساسى لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى آسيا على الأقل حتى منتصف الثمانينات كان التوسع الإستراتيجى وليس توسيع الشركات فقط وتناقضت رغبة رأس المال الأمريكى فى استغلال السوق الصينى الخرافى مع تعريف "البنتاجون" للصين بأنها العدو الذى لابد من حصاره فى المصيدة بدلا من مساعدته بالاستثمارات الغربية إذ يشكل بعد ذلك تهديدا حقيقيًا خطيرا. وفى أمثلة وأحيان كثيرة أخرى لم تكن قوة الشركات تجد نفسها فى وفاق مع قوة الدولة.

ولكن هذا كله لا ينفى وجود الهدف الأساسى والأصلى للدولة العسكرية الأمريكية عابرة القارات والموجودة بعمق فى كل من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا ولديها مشروعات عسكرية أخرى للعالم كله من أجل صياغة نظام عالمى يؤمن الصدارة لشركات الولايات المتحدة الأمريكية، وربما يكون كاتب العمود الشهير فى "النيويورك تايمز" "توماس فريدمان" مخطئا فى حديثه عن العولمة اللطيفة وآثارها الطيبة، ولكنه يصيب الهدف تماما حين يؤكد "أن اليد الخفية للسوق لا يمكن أن تفعل فعلها دون قبضة خفية لا يستطيع ماكدونالد ان يزدهر دون "ماكدونيل دوجلاس" مصمم طائرة سلاح الجو الأمريكى فانتوم ١٥، أما القبضة الخفية التى تجعل العالم مكانا آمنا لإزدهار تكنولوجيا فى وادى السيليكون فتسمى القوة الجوية للجيش الامريكى، والأسطول وقوات المارينز"(٥) أصبح التدخل سمة دائمة للعلاقات الدولية مع تفاقم لا شرعية العولمة التى تقودها

---

(٥) توماس فريدمان the lexus and the olive tree new york Farror straus Girousx 1999 p.50
المقاتلة وغصن الزيتون "نيويورك - فارارستراوس جيرو" ١٩٩٩ ص٥٠.

الشركات، والانقسام المتزايد بين أقلية غنية وأغلبية يزداد تهميشها عمقًا، ويجرى تبرير التدخل العسكرى إما بمحاربة المخدرات، أو مواجهة الإرهاب، أو إحتواء الدول المارقة أو إحتواء الصين أو معارضة الأصولية الإسلامية. ولا تحظى هذه التدخلات بأى شعبية فى بلدان العالم الثالث حتى أنه حين قام خاطفوا الطائرات من القاعدة بإختراق برجى مركز التجارة العالمى ومقر البنتاجون - وزارة الدفاع الأمريكية - بطائراتهم وقع مواطنون كثيرون فى الجنوب فى مشاعر متناقضة بين الاشمئزاز من الأذى الذى وقع، وبين الشعور بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد "أكلتها" بدورها. وأكثر من ذلك فإن نظام الأمن الأمريكى الذى بدا دائما محصنا غير قابل للإختراق أصبح الآن مخترقا بسهولة من قبل عالم يغلى بالغضب.

وما يزال الشعور سائدا فى كل من أوروبا واليابان أن دور الولايات المتحدة الأمريكية كحامى لأمنهم يظل قائمًا ولكنها مشاعر أخذت تتآكل بسرعة مع ذلك.

وكان انهيار الاتحاد السوفيتى قد أدى بحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقييم الأمور مهيئًا بذلك بيئة ضد ادوار القوة الأمريكية. إذ تزايدت الشكوك مع إصرار "البنتاجون" وزارة الدفاع على بناء نظام الصواريخ الدفاعية ضد أعداء محتملين حقيقيين، بينما هو يمهد الأرض لحرب صليبية باردة جديدة ضد الصين وأضعفت الولايات المتحدة مؤخرًا تحالفاتها القديمة بالرغم من أن عددًا كبيرًا من هؤلاء الحلفاء هم مسجلون على قائمة الحرب ضد الإرهاب لكن إنفرادية الولايات المتحدة الأمريكية أضعفت هذه التحالفات عندما أنغمست واشنطن فى الإعداد لغزو العراق وفعلت ذلك ضد الرغبات المعلنة لغالبية أعضاء الإتحاد الأوروبى.

وأدى فقدان الثقة فى "واشنطن" لتحرك الاتحاد الاوروبى لبناء قوة دفاع أوروبية تعمل بشكل مستقل نسبيًا عن حلف الاطلسى.

وبدا الإنتشار السريع للقواعد الأمريكية والقدرة على استخدام قوة كتلك التى تملكها الولايات المتحدة وزرعها فى كل مكان فى العالم كأنها مؤشرات قوة جبارة.

ومع ذلك فيمكن لهـذه القوة أن تصبح ضعفًا بسـبب الانتشـار الزائـد عن الحـد، أو الفجوة بين الموارد والقدرات.

وكما سيتضح فى الصفحات التالية، فإن الانتشار المفرط للقوة الاستراتيجية الأمريكية أصبح حقيقة واقعة وواضحة بعد ١١ سبتمبر.

تفكك الديموقراطية الليبرالية

لم يكن الاقتصاد وحده ولا العسكرية وحدها هما تقليديًا مصدراً القوة الأمريكية، ولكن، وطبقا "لأنطونيو جـرامشى"، كان أحد مصادر هـذه القـوة هو الإيديولوجيا، أى القوة الناعمة.

تتأسس الديموقراطية الأمريكية على الفلسفة السياسية "لجون لوك"(*) المفكر الإنجليزى من القرن السابع عشر وكانت قدرتها الملحوظة على عرض مهمتها فى نشر الديموقراطية باعتبارها امتداداً للنظم القائمة على حرية الانتخابات لإختيار الحكومات هى ماكرسته لتطوير الحقوق والحريات الليبرالية التى تعد مصدراً قويا لشرعية الولايات المتحدة الأمريكية فى أجزاء كثيرة من العالم.

أما الاتجاهات التى ناهضت النظم السلطوية وكافحت من أجل الديموقراطية المؤسسية فى العالم الثالث فقد نشأت بالرغم من الولايات المتحدة الأمريكية وليس بسببها. ومع ذلك استطاعت واشنطن تحت إدارة "كلينتون" على نحو خاص - أن تدفع بالشراع بمهارة فى إتجاه ريح الديموقراطية، فى عملية إعادة تشكيل لصورتها كبلد داعم للنظم القمعية إلى بلد معارض للدكتاتوريات.

(*) جون لوك هو فيلسوف تجريبى ومفكر سياسى تنويرى إنجليزى أحد مؤسسى الحداثة السياسية فى القرن السابع عشر وهو مرجع أساسى فى الليبرالية الديموقراطية "المترجمة".

ومع ذلك، ففى السنوات القليلة الماضية كان تركيز "واشنطن" أو نموذج ديموقراطيات "ويستمنستر" كما يصفها ويليام روبنسون ويسميها التعددية الإستبدادية[٦] بتركيزها على الحقوق الأساسية والانتخابات وإنحيازها ضد المساواة الاقتصادية القائمة على إعادة توزيع الأصول والدخل، وهو الإنحياز الذى أدى إلى تدهور الديموقراطية ودخولها المتزايد فى حالة ركود مما خلق نظم استقطاب سياسى على شاكلة ما هو قائم فى الفيليبين والبرازيل وباكستان وهو ما حدا ببعض النظريات إلى طرح سؤال عما إذا كانت ما تسمى بالموجة الثالثة للديموقراطية قد انتهت أم لا.

ومما يكتسب مغزى عظيماً فى هذا السياق حقيقة أن الديموقراطية أخذت تواجه أزمة فى أعرق معاقلها فقد بلغ تأثير جماعات المصالح التى وضعها النظام الإنتخابى التنافسى الأمريكى فى شكل مؤسسى حداً غير مسبوق وتزايدت أعداد الأمريكيين فى عقدى الثمانينات والتسعينات الذين أدركوا أن ديموقراطيتهم البرلمانية قد جرى إفسادها تماما بالأموال السياسية للشركات مما يستحق أن نطلق عليه حكومة الأثرياء. ووضح الباحث "ويليام فاف" الأمر على النحو التالى:

إنه ما من نظام يشابه النظام الأمريكى فى أى مكان من العالم فى حجم الإنفاق السياسى والتأثير السياسى للمال[٧].

وكان إصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية هو المحرك الأساسى لحملة السناتور "جون ماكين" الذى كان يتطلع لترشيح الحزب الجمهورى له فى انتخابات الرئاسة سنة ٢٠٠٠ (ورشحه الحزب فعلا سنة ٢٠٠٨ المترجمة) وأدت أموال الشركات جنباً إلى جنب القواعد الدستورية التى جرى تصميمها من أجل منع حكم الأغلبية إلى خلق وضع يصل فيه إلى السلطة الرجل الذى خسر التصويت الشعبى، وطبقاً للبعض فإنه كان قد خسر أيضا أصوات المجمع الانتخابى.

---

(٦) ويليام روبنسون "حول التعددية الاستبدادية، العولمة التدخل الأمريكى والهيمنة كامبردج، دار كامبردج للصحافة ١٩٩٦.

(٧) ويليام فاف "سياسات الأموال مكسب الانتخابات الأمريكية" الهيرالدتريبيون الدولية ٢٠٠٠/٣/١١ ص٨.

هذا الرجل نتيجة لكل هذه العوامل انتهى لأن يصبح رئيسًا لأكبر ديموقراطية ليبرالية فى العالم(*) وفجر هذا الوضع سخطًا عميقا ضد ما يعد الآن بشكل عام نظاما قديما عفى عليه الزمن يقضى بحماية المصالح الخاصة من القوة العامة، ويكبل مشاعر الأغلبية وليس الدور الذى تلعبه أموال الشركات فى الفساد العميق فى الحياة السياسية هو القضية الوحيدة الملتهبة. فهناك الأزمة العامة للتقدم حيث إزدادت الفجوة الطبقية إتساعًا عبر التجارة الحرة وحركة رأس المال ونشأت مظالم حادة وانعدام للمساواة فى توزيع الدخل بين الدول الصناعية وبعضها البعض، وإندلعت أزمة عرقية طرحت بدورها مشكلات النظام والقانون، ونشبت حرب ثقافية أهلية بين الأصوليات والنظم الليبرالية، وتزايدت قوة العسكرة.

وتستحق هذه الظاهرة الأخيرة - أى العسكرة المتزايدة ان نفرد لها مكانا خاصا فى التحليل، طالما أنها تجسد العجز المتزايد للنظام عن التعامل مع الحقائق الجديدة للقوة، وبينما استطاع الكونجرس والأجهزة التنفيذية أن يطبقوا قواعد مونتسكيو(**) الأساسية فى قضية نزوات الرئيس السابق "بيل كلينتون" الجنسية ويلحقوا به الهزيمة، عجزت المؤسستان عن التعامل مع تركيز السلطة السياسية فى أيدى البنتاجون. ونتيجة لهذا، وطبقا لأحد المعلقين الحاذقين أصبحت المؤسسة العسكرية هى فعليًا أقوى مؤسسة للحكم فى أمريكا فهى لا تخضع واقعيا للمساءلة أمام التنفيذين، وتضع القوات المسلحة حدود السياسة الخارجية الأمريكية حقا أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بعد بروسيا القرن الثامن عشر حيث كان الجيش يمتلك الدولة ولكن التهديد يبقى أخطر كثيراً مما يراه غالبية الأمريكيين"(٨).

(*) يتحدث الكاتب عن الرئيس جورج دبليو بوش الإبن – المترجمة.

(**) مونتسكيو هو فيلسوف فرنسى من القرن الثامن عشر صاحب نظرية فصل السلطات الذى وضعه فى مؤلفه القانونى السياسى "روح القوانين ورأى أن الحكم الجمهورى هو الأمثل بين نظم الحكم" (المترجمة).

(٨) ويليام فاف "البنتاجون وليس الكونجرس ولا الرئيس هو الذى يستدعى الطلقات الهيرالد تريبيون الدولية ٦ أغسطس ٢٠٠١.

وأظهرت الحقبة الأخيرة للعالم الذى طالما رأى فى طريقة الحياة الأمريكية التفوق ذاته أظهرت نقائص نظام جرى تصميمه من أجل دعم الملكية الخاصة ونفوذ الشركات، بينما يحد هذا النظام نفسه من القوة الموازية للدولة، ويضع عقبات بلا حد فى طريق القوة العامة والإرادة الشعبية كى لا تحقق أهدافها التقدمية، ويشارك الكثيرون "دانييل لازار" الذى قال فى كتابه "الجمهورية المجمدة":

(إن الحكومة فى أمريكا لا تعمل لأنه ليس من المفترض فيها أن تعمل. إذ قام المؤسسون – بحكمتهم اللامتناهية ـ بخلق نظام عاجز عمداً عن الاستجابة للإرادة الشعبية، وذلك من أجل تضييق الخيارات أمام الحكومة وإجبارنا على سلوك طرق بديلة. السياسات حمالة للمخاطر ومن ثم لابد من تحديدها ومحاصرتها واحتوائها).

ولكن أمريكا لا يمكن أن تواصل الحياة أكثر من ذلك فى ظل حكومة تفتقر للكفاءة كما أنها ليست ديموقراطية تماما فى تصميمها، ومن المستحيل السير قدما فى نهاية القرن العشرين (حين وضع المؤلف كتابه) فى ظل حكومة وجهاز حكومى ينتمى للقرن الثامن عشر. إن الشروط المدينية يمكن أن تزداد سوءا وتتسمم العلاقات بين الأجناس، بينما يزداد اغتراب الطبقة الوسطى ويتعمق شعورها بالمرارة"[9] ولم تقع أزمة الديموقراطية الليبرالية فى الجنوب وفى الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما هناك أيضا أزمة حكم ديموقراطى، تتعمق يوما بعد الآخر فى أوروبا، وظهرت هذه الأزمة على السطح جزئيًا بسبب تزايد وقوع السياسة الحزبية فى أسر السياسة المالية، وكان المثال الواضح على ذلك هو فضيحة الرشوة التى طالت "هيلموت كول" والحزب الديموقراطى المسيحى فى ألمانيا، وأيضا صعود أقوى الرأسماليين الإيطاليين "سيلفيو برلسكونى" إلى قمة المشهد الحكومى.

وفى واقع الأمر هناك سبب آخر للغضب يعود إلى عدم شفافية تحالف نخبة التكنوقراط مع نخبة الشركات بإسم الاتحاد الأوروبى. لقد داست العقلانية التكنوقراطية

---

(٩) دانييل لازار "الجمهورية المجمدة" كيف يشل الدستور الديموقراطية، نيويورك، هاركوت بريس ١٩٩٦ ص٥.

وعقلانية السوق على مبادئ التعاون المتبادل والمشاركة حين جرى وضع سلطة صنع القرارات السياسية والاقتصادية الفاعلة في أيدى هياكل تكنوقراطية تنتمى للشركات وعلى قمة هذه الهياكل تنهض المفوضية الأوروبية وهى جميعا مؤسسات لا تخضع لمحاسبة الناخبين على الأرض.

وكما وضح "جورج روس" فإن عملية بناء النظام الاقتصادى والسياسى الأوروبى كانت أصلا عملية نخبوية بالعمد(١٠) وحتى يستفيد كل الناس، كان على البناء الأوروبى أن يسير فى ظل المساءلة الديموقراطية كما نفهمها عادة. وفيما بعد ١٩٨٥ فإن المفوضية ومؤسسات أخرى وجدت نفسها وقد ضاقت أمامها الخيارات ولم يبق إلا أن تعمل فى إطار نظام مؤسسى أوروبى يعكس هذه الفلسفة فقد كانت هناك مفوضية معينة استمدت قوتها من بقايا نفوذ سياسات إفتراضية إذ كانت هناك مجالس وزراء سرية وغامضة ومجلس أوروبى مهيب، ومحكمة عدل أوروبية قوية، وأخيراً كان هناك متجر متاكل للكلام هو برلمان. أما العلاقات بين هذه المؤسسات وبين أى ثقافة سياسية أوروبية جماهيرية فكانت دائماً واهية، وأكثر من ذلك جرى نسجها فى نظام ظلت آليات عمله مربكة ومعقدة ومن الصعب على غير المتخصصين سبر أغوارها"(١١).

وبالعودة قليلا إلى الوراء سوف نجد أن أول طلقة جرى قذفها ضد اتفاقية ماسترخت سنة ١٩٩٢ كانت قد جاءت من الناخبين الدانمركيين كتمرد شعبى برز له تجل آخر فى المظاهرات الدراماتيكية التى قام بها الناخبون الفرنسيون تعبيرا عن غضبهم ضد السياسات التكنوقراطية التى جرى صياغتها فى إهاب الاتحاد الأوروبى وسمحت "لجان مارى لوبن" الفاشى الجديد أن يزيح رئيس الوزراء الفرنسى "ليونيل جوسبان" أثناء دوره الانتخابات الرئاسية الأولى فى فرنسا سنة ٢٠٠٠.

---

(١٠) جورج روس "عولمة نهاية القرن الديموقراطية وموضوعات المور" - حالة دراسة أوروبية، جامعة كورنيل ١٩٩٨ ص٢٥٠.

(١١) المصدر السابق.

شبح إنكماش عالمى

أما ما يجعل أزمة الشرعية متفجرة فى المؤسسات الرئيسية فى كل من الاقتصاد العالمى والنظام السياسى وذلك من وجهة نظر نخبة الشمال فهى انها تتداخل بشكل عميق مع الأزمة الهيكلية للاقتصاد العالمى كله.

وجاءت مجموعة السبعة إلى الوجود للتنسيق فيما بين السياسات الاقتصادية الكلية للأغنياء لكى تبحر بين النارين، نار التضخم ونار الركود، ومع ذلك فشلت الجهود فى السنوات الأخيرة للتوفيق بين المبادرات المالية والنقدية وأثبتت هذه الجهود عجزها. أما النزر اليسير من التعاون الذى تحقق فقد فشل بدوره فى إخراج اليابان من عقد كامل من الركود كما فشل فى منع دخول الاقتصاد العالمى فى ركود جديد.

وكان السبب الرئيسى فى ذلك الفشل هو تردد السلطات العامة فى ضبط نشاط رءوس الأموال فى الاقتصاد العالمى، وهكذا جرى بناء الاختلالات الهيكلية فى ظل سوق دون رقابة تحركه الشركات، ونتج عن إزدهار منتصف التسعينات إنفجار فى نشاط الاستثمار العالمى الذى قاد إلى زيادة فائض الإنتاج فى كل مكان(١٢) والمؤشرات على ذلك بالغة الوضوح إذ كانت قدرة صناعة الكمبيوتر الأمريكية تتزايد بمعدل ٤٠٪ كل عام وهو ما يزيد كثيرا على الزيادة فى الطلب، أما صناعة السيارات العالمية فتبيع الآن (عام ٢٠٠٥) ٧٤٪ فقط من سبعين مليونا ومائة ألف سيارة تنتجها كل عام، وفيما يخص الاستثمارات فى البنية التحتية لصناعة الاتصال العالمية فإن ما حملته المواصلات من الخيوط البصرية لا يتجاوز ٥ر٢٪ من القدرة الإنتاجية لهذه الصناعة، فهناك كما يقول الاقتصادى "جارى شيلينج" فائض فى المعروض من كل شيىء تقريباً(١٣).

---

(١٢) روبرت برنر "اقتصاديات الفوضى العالمية"، نيوليفت ريفيو ٢٢٩ مايو - يونيه ١٩٩٨، وجارى شيلنج - الركود ثورة هيلزكو ١٩٩٨.

(١٣) شيلنج، المصدر السابق ص١٧٧.

توقفت الأرباح عن الزيادة في قطاع الشركات الأمريكية بعد عام ١٩٧٧، مما حدا بالشركات إلى الانخراط في موجة من الإندماج الهدف الرئيسي منها هو منع المنافسة، وأشهر هذه الإندماجات هو الوحدة بين ديملربتر وكريزلير وميتسوبيشي، واستيلاء رينو على نيسان، وإندماج موبل وإكسون وصفقة ل.ب.ب أموكو أركو، وقنبلة "تحالف النجوم" في صناعة الطائرات.

وإضافة إلى الإندماجات، كان هناك طريق آخر لتفادي أزمة الربحية في الصناعة ألا وهو ضخ استثمارات في نشاطات المضاربة وخاصة إلى بورصة الأوراق المالية وقطاع العقارات والذي قاد إلى إزدهار مشهود تلته عمليات إفلاس في شرق آسيا في التسعينات. ولاحظ مراقبون كثيرون أنه في زمن الأزمة الأسيوية، والتي لم يتم تجاوزها - لاحظوا ان المضارية في البورصة هي المنبت ذاته الذي تأسست عليه اقتصادات وول ستريت ومجمع وادي السيليكون الذين يقودان الإقتصاد الأمريكي، وبدا المتفائلون وعلى رأسهم آلان جرنسبان رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) - يطلقون على هذه العمليات وصف الاقتصاد الجديد الذي يتحدى قوانين الاقتصاد بنجوم الانترنت مثل "أمازون". كوم وهي تسجل صعوداً مدويا ثابتا ودائما في معاملات البورصة حتى حين استمر نزيف الخسائر.

وتلاشي الحديث حول بروز اقتصاد جديد حين فعل قانون الجاذبية فعله وأمسك برقاب قطاع المضاربات في نهاية التسعينات مما نتج عنه خسارة ٤,٦ تريليون دولار(*) من أموال المستثمرين في وول ستريت وهو مبلغ من المال قالت عنه مجلة "بزنس ويك" أنه يشكل نصف الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية كما أنه يصل إلى أربعة أضعاف خسائر أزمة عام ١٩٨٧(١٤) وطبقاً "لجاري شيلنج" وعدد من المتشائمين فربما يعود سبب الاختلالات في الاقتصاد الكلي وظهورها في شكل إنكماش أعمق مما هو متوقع إلى حقيقة أننا قد وصلنا إلى نهاية منحنى ما يسمى "دورة كوندراتيف"

---

(١٤) "حين طارت الثروة في الهواء"، بزنس ويك ٢٦ مارس ٢٠٠١ ص٣٣.

(*) التريليون: مليون مليون. [المترجمة]

التى إقترحها الاقتصادى الروسى نيكولاى كوندراتيف، وهى نظرية تفترض ان تطور الرأسمالية العالمية إتسم ليس فحسب بالدورات قصيرة الأجل للأعمال وإنما أيضا بالدورات القصوى طويلة الأجل. وتستغرق دورات "كوندراتيف" ما بين خمسين وستين عاما من الموجات المتتابعة، ويأتى المنحنى الأعلى لدورة "كوندراتيف" حين يكون هناك إستخدام كثيف لتكنولوجيات جديدة وتصل إلى ذروة حين تنضج عملية استخدام التكنولوجيات، ويأتى بعد ذلك منحنى الهبوط حيث تتناقص عائدات التكنولوجيات القديمة حينما تكون الجديدة ما تزال فى مرحلة التجريب بمعايير الإستخدام المدر للأرباح حتى يصل فى النهاية إلى النقطة الدنيا فى دورة النشاط الإقتصادى وتدخل فى مرحلة إنكماش طويلة.

اتسمت مرحلة النقطة الدنيا فى الإنكماش الاقتصادى فى الثلاثينات والأربعينات بالكساد الكبير وإندلاع الحرب العالمية الثانية وبدأ صعود الموجة الحالية منذ الخمسينات ووصلت إلى الذروة فى الثمانينات والتسعينات وإنتهى الاستخدام الربحى لصناعات ما بعد الحرب الذى تركز فى قطاعات الطاقة الأساسية والسيارات والبتروكيماويات وصناعات المواد الخام بينما كان قطاع الإتصالات والمعلوماتية فى بداياته ومن هذا المنظور لم يكن اقتصاد نهاية التسعينات الجديد يعبر عن تفوق دورة الأعمال، كما ظن اقتصاديون كثيرون، ولكنه كان مرحلة المجد الأخيرة للدورة السوبر القائمة قبل الدخول فى إنكماش طويل، وبكلمات أخرى فإن فرادة الأزمة الراهنة تتمثل فى حقيقة أن المنحنى الهابط للدورة الحالية قصيرة الأجل تتزامن مع حركة الهبوط فى دورة كوندراتيف السوبر.

ويرى الماركسيون أن ما يميز هذه الأزمات هو أن علاقات الإنتاج القديمة أو مجمع الرأسمالية القائمة بما فيه من ثروات وعلاقات ومؤسسات يدخل فى صراع مع التطور المفترض لقوى الإنتاج أو التكنولوجيا، ومثل هذا التطور سيكون ممكنا فقط إذا لم يحكم البحث عن الربح هذه العملية كلها.

فهل سيدخل العالم في نوبة من نوبات الإنكماش الطبيعي أو ما هو أبعد؟ وإذا استخدمنا تعبيرات "جوزيف شومبيتر"(*)، سوف نضع السؤال على النحو التالي:

هل يتحرك الاقتصاد العالمي نحو مرحلة طويلة من "الفوضى الخلاقة"؟.

في منتصف عام ٢٠٠٢ أختفى الحديث عن إنكماش أمريكي قصير المدى لأن عالم الأعمال إمتنع عن ضخ استثمارات جديدة، وواصلت البورصة طريق الهبوط، وأخذت جريمة وول ستريت تتصدر الأنباء، وبدا أن الركود الطويل هو قدر أوروبا وكثير من بلدان العالم الأخرى مع استثناء كوريا والصين فقد أفلتتا من هذا المصير، وأخذ الناس يدركون أنه مع اندماج الاقتصادات في مرحلة من العولمة المتسارعة تزامن شبح الكساد.

صعود الحركة

ومع تفاقم أزمة الشرعية التي حلت بالمؤسسات الرئيسية للنظام العالمي في النصف الثاني من التسعينات كانت سياتل هي الجائحة التي انتظرت الوقوع، رغم أن غالبية النخبة التي استفادت من العولمة كانت غافلة عن حجم الغضب والسخط الذين تسببا فيهما، وتفجر بركان الاحتجاج الجماهيري في واشنطن أثناء اجتماع الربيع للبنك الدولي في أبريل ٢٠٠٠، وفي "تشيانج ماي في" تايلاند "أثناء الاجتماع السنوي لبنك التنمية الأسيوي" في مايو ٢٠٠٠، وفي "ملبورن" أثناء اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في بدايات سبتمبر ٢٠٠٠، وفي "براج" أثناء الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سبتمبر عام ٢٠٠٠.

(*) جوزيف شومبيتر هو اقتصادي إنجليزي قال في الثلث الأول من القرن العشرين أن الرأسمالية نظام لابد أن يزول في أشهر كتبه الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية داعيًا إلى ضرورة وجود نزعة أخلاقية في الرأسمالية. [المترجمة]

وبينما اجتمعت نخبة عالمية محاصرة فى دافوس فى نهاية يناير عام ٢٠٠١ لتفكر وتتشاور حول معنى الحركة المتنامية المناهضة للعولمة كان هناك ١٢,٠٠٠ مندوبا عن المجتمع المدنى العالمى يجتمعون فى بورتو اليجرى فى البرازيل ليعلنوا إمكانية قيام عالم بديل وفى المنتدى الاجتماعى العالمى فى بورتو اليجرى تفاقمت اللعنة التى حلت بالتوجهات الايديولوجية والسياسية لمنتدى الاقتصاد العالمى فى "دافوس" وكان إعلان قوة الحركة المناهضة للعولمة والاحتفاء بها جانبا من جوانب بورتو أليجرى، أما الجانب الآخر فقد كان تجميع القوى من أجل العمل المستقبلى، وهكذا حاصر عشرات الآلاف قمة الأمريكيتين فى مدينة كيبيك فى نهاية أبريل عام ٢٠٠١ وقمة الاتحاد الأوربى فى جوتنبرج فى نهاية يونيه ونجح ٢٠٠ ألف من البشر فى عزل الاجتماع السنوى لمجموعة الثمانية فى المدينة القديمة "بجنوا" فى نهاية يولية ٢٠٠١ بالرغم من هجمات البوليس المباشرة التى استخدم فيها الغاز المسيل للدموع والمصفحات المكدسة بالجنود والمحرضين.

ولم تظهر أزمة الشرعية فى النظام على حقيقتها إلا فى "جنوا" حيث أدرك قادة الاقتصادات فى الشمال إن عليهم بالاعتراف بعجزهم عن عقد اجتماعات فى اماكن قريبة من الناس وأن مثل هذه الاجتماعات أصبحت مستحيلة، ولم يكن مثيرا للدهشة والحال كذلك إختيار دولة قطر الصحراوية لعقد المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية فى نوفمبر ٢٠٠١، كذلك لم يكن مستغربا اختيار منتجع صخرى مرتفع للتزحلق على الجليد فى كندا لعقد الاجتماع التالى للثمانية الكبار فى يولية ٢٠٠٢.

اتجاهات متناقضة بعد ١١ سبتمبر

ثم جاء الحادى عشر من سبتمبر ومعه الجهود الكثيفة التى بذلها أنصار العولمة وقواها، وكان هؤلاء قد رأوا فى الموضوع كله حربا وأخذوا يحولون التيار بالسعى لتصوير العمل الإرهابى وتوسيع معناه ليتضمن كل تكتيكات العصيان المدنى المناهضة لعولمة الشركات واعتبار منظميها إرهابيين، وكان الأخطر من ذلك هو تعبئة حالة

الهستيريا المعادية للإرهاب وتوجيهها للدفع للأمام بعملية اللبرلة التى تضمنها جدول اعمال اجتماع الدوحة فى قطر للمؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية وإنخرط إعلام المؤسسات الدولية فى اللعبة معلنا موت حركة مناهضة العولمة.

ولكن فى السياسة كما فى الحرب فإن عمر ابتسامات الخط قصير، وبعد أن تذوق الأمريكيون طعم النجاح بفترة قصيرة غقب غزو أفغانستان فى عام ٢٠٠١ أسفر مكر التاريخ الغامض عن نفسه ووجه ضربة ثنائية مفاجئة لإدارة بوش الأولى هى إنفجار قضية "إنرون" والثانية هى إنهيار الأرجنتين، وأصبح هناك تهديد جدى عقب هاتين الواقعتين بأن تدفع هاتان الكارثتان بالنخبة العالمية إلى موقع اللاشرعية مجدداً إذ أن هيمنتها العالمية - أى النخبة - كانت مهددة بالفعل قبل ١١ سبتمبر.

تكفلت أزمة الرأسمالية وأشكال الخداع التى مارستها الشركات وشركة "إنرون" على نحو خاص بتذكير العالم بقوة أن خطاب السوق الحر هو من صنع شركات لا تبعث على الثقة، إذ تحب الليبرالية الجديدة أن تختبئ خلف لغة الكفاءة وأخلاقيات الصالح العام الأعظم والكسب لأكبر عدد من الناس، وواقع الأمر ان الحكاية كلها لا تعدو أن تكون زيادة قوة ونفوذ الشركات.

وقامت "إنرون" فى هذا السياق بإغداق صنوف المديح والإطراء على ما أسمته بفضائل السوق ومزاياه تبريرا لنجاحها وكانت الحقيقة غير ذلك تماما إذ أن الطريق الذى وصلت عبرة إنرون لتصبح سابع أكبر شركة أمريكية جرى تمهيده ليس عبر الإنضباط والانصياع لقوانين يفرضها السوق وإنما بإتباع استراتيجية الرشوة التى نشرتها على نطاق واسع، أى أن "إنرون" إشترت طريقها إلى القمة، وبددت مئات الملايين من الدولارات فى أقل من عقد واحد لتخلق ما سماه أحد رجال الأعمال فى "النيويورك تايمز" الثقب الأسود، فى أسواق الطاقة التى إتسمت بالفوضى وحيث كان بوسع عملية الخداع المالى التى قامت بها "إنرون" أن يتسع نطاقها وتزدهر دون أى رقابة[١٥].

---

(١٥) كيرت إشينوولد " إنهيار إنرون، صعود مذهل إلى النجاح ينتهى بمغامرة مذهلة، نيويورك تايمز، ١٣ يناير ٢٠٠٢.

وكانت "أنرون" كريمة جداً حتى تتأكد أن الحكومة سوف تدير وجهها وتسمح "للسوق" أن تشق طريقها فدفعت لهؤلاء الذين يبتغون خدمتها، وكان أن حصدت قلة ما هو أكثر مما تقاضاه جورج دبليو بوش الذى حصل على ٦٢٣,٠٠٠ دولار لحملته السياسية فى كل من تكساس وعلى المستوى القومى حين سانده صديقه "كينيت لى" رئيس إنرون".

وهز تورط بوش وعدد من مديرى حملته الانتخابية ومساعديه فى قضية "إنرون" هز صورته فيما بعد ١١ سبتمبر كرئيس لكل الأمريكيين إذا بدا أنه لم يعد كذلك وعادت إلى مقدمة المشهد حقيقته كموظف تنفيذى رئيس لأمريكا الشركات، ودفعت قضية "إنرون" الأمريكيين إلى الوراء بمرارة عودة للتسعينات وكان "بوش" نفسه قد قال حينذاك فى خطابه الإفتتاحى "نحن على ما يبدو نتقاسم قارة لا وطناً". وهو ما أعاد إلى الأذهان السياق الايديولوجى الذى نما فيه الطابع الأساسى لحملة عام ٢٠٠٠ الإنتخابية حين بادر "جون ماكين" رفيق جورج بوش الجمهورى للإعلان عن أنه حامل اللواء الرئاسى بتركيزه على قضية واحدة وهى أن التمويل الكثيف الذى تقدمه الشركات للحملة الإنتخابية قد حول أمريكا من دولة ديموقراطية إلى بلد يحكمه الأثرياء وهو ما يهدد شرعية النظام تهديداً خطيراً.

وهكذا فإن العولمة التى تقودها الشركات لا تعدى أن تكون معجونة بفساد كبير يقوض أسس الديموقراطية بعمق، وكانت "شل" فى نيجيريا نموذجا جيداً للدراسة فى هذا السياق، وأبرز البنك الدولى ما فعله سوهارتو فى اقتصاد أندونيسيا عبر الفساد، ونزعت إنرون "القناع عن ما اعتاد" وول ستريت" أن يسميه "الاقتصاد الجديد" حين أغدقت جوائز على موظفين افتقروا لأى أخلاق مثلما فعلت "إنرون" بينما تحمل العالم كله عبء التكلفة.

وبينما كان عام ٢٠٠٢ يطوى أوراقه تبين للكافة أن "إنرون" لم تكن إلا الجزء الطافى من جبل الجليد وفى تتابع سريع تهاوت أعمدة "وول ستريت" مثل عملاق المحاسبة "أرثر أندرسون" وبنك الاستثمار ميريل لينش أو المدللين فى وول ستريت مثل تايكو العالمية ورايت أيد "وجلوبال كروسنج، ومارثا ستيوارت، ليفنج أوفيميديا" واتصالات أديلميا"

واتصالات العالم - إذ تكشف أن هذه الشركات جميعًا إما زورت حساباتها لإبراز ربحية أو إنخرطت في أعمال تحايل وخداع أخرى.

لم تكن "إنرون" وشبيهاتها نتاجا بسيطا نحسب للانفلات من القانون والنظام، ولكنها كانت أيضا نتاجا لشيئ أعمق ألا وهو أزمة فائض القدرات في رأسمالية عالمية يقودها نظام التمويل، وأدى فائض القدرات كما لا حظنا سابقا إلى فقدان الأرباح في نهاية التسعينات مما أطلق موجة من الإندماجات تتطلع إلى استعادة الربحية عبر القضاء على المنافسة أو عن طريق تعبير غامض هو التفاعل أو التعاون وإنتهت كثير من الإندماجات في واقع الحال إلى زيادة التكلفة دون إضافة رسمية كما حدث في نموذج جرى الترويج له والمبالغة في نجاحه وهو صفقة "أميركا أون لاين" مع "تايم وارنر".

ومع تراجع هامش الأرباح أو حتى إنعدامها أصبح البقاء يعني بصورة متزايدة اعتمادا أكبر فأكبر على تمويل "وول ستريت" الذي جاء في شكل استثمارات متناقضة هيمنت عليها البنوك التجارية مثل ج. ب. مورجان تشيس وسالومون بارني سميث وميريل لينش والتي تنافست فيما بينها بضراوة لعقد صفقات وسلكت بعض الشركات طريق المتاجرة بوعود المستقبل بالعملة الصعبة في الحاضر دون أي إحساس بأنها إنما تقود الأمور للإنحدار إلى القاع وهو ما برع فيه مديرو الاستثمارات المبدعون خاصة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة وبدا ذلك هو التكنيك الخلاق في المتاجرة بالوهم وهو ما أدى إلى ارتفاع مذهل لقيمة الأسهم في هذا القطاع، ولم يكن لهذا الارتفاع أي علاقة بالوضع الواقعي للشركات، وانقطعت الصلة بين بعض القفزات وبين الإنتاج، ولعبت دور الآليات في انفلات الأسعار الأسهم التي ساعدت الرأسمالية والمدراء في البورصة ليحققوا أرباحًا مفاجئة من مبيعات قديمة وهو ما ترك بعض الشركات في حالة ضعف وإنهيار في النهاية.

ومع ذلك فإن المتاجرة بالوهم يمكن أن تأخذك بعيداً ففي النهاية لم تكن هناك فرصة للالتفاف حول حقيقة أنه حينما يظهر في رصيدك فائض عن النفقات فإن بوسعك أن تواصل جذب المستثمرين. كانت هذه هي الحقيقة البسيطة لكن القاسية التي أدت

إلى تكاثر آليات الحسابات الخيالية شأن تلك التى إتبعها فى "إنرون" مدير مؤسسة التمويل بها "أندروا فاستاو" وشركاه وهى آليات جرى تصميمها لإقصاء التكاليف الرئيسية والديون من الرصيد، وكما هى الحلول التى تقدمها طرائق أكثر فجاجة شأن التى لجأت إليها "وورلد كوم" حين جعلت من النفقات الجارية إنفاقا رأسمالياً.

وفى سياق الفوضى والتحلل من القيود والتعامل الودود مع القطاع الخاص الذى صاحب الهيمنة الليبرالية الجديدة التى أزاحت أية قيود على عالم الأعمال، كان من السهل على مثل هذه الضغوط أن تعبر حائط النيران بين الإدارة والمجلس الرئاسى، وبين محللى البورصة وسماسرتها، وبين المحاسب والزبائن الذى يجرى لهم حساباتهم، وفى مواجهة إقتصاد يخيم عليه شبح الإنحدار حيث الحصاد فتات للجميع أقلع كل من كلاب الحراسة ومن يحرسونهم عن الإدعاء بأنهم محكومون بنظام للإيرادات والمصروفات، ووحدوا صفوفهم ليروجوا لوهم الإزدهار، وهكذا ضمنوا تدفق المياه فى أنبوب الحياة الذى يضخ فيه المستثمرون أموالهم لأطول فترة ممكنة.

ومع ذلك كان من الصعب أن تواصل هذه الجبهة المتحدة الحياة لمدى طويل طالما أنها كانت مغرية جدا لهؤلاء الذين عرفوا مرارة اللعبة الجارية ليبيعوا قبل أن تدرك جمهرة المستثمرين حقيقة ما يجرى، وهكذا جرى اختزال فطنة عالم الأعمال والمال من مجرد استشراف وقت البيع والتنبو به للحصول على الاموال والفرار بها، وتجنب الملاحقة القضائية، وقرأ رئيس "إنرون" جيفرى شيلنج" ما هو مكتوب على الحائط متوقعًا ما سيجرى فإستقال وفى جيبه ١١٢ مليون دولار من أسهمه فى البورصة قبل شهور قليلة من الإنهيار، ولم يكن "تايكو دينيس كوزلوسكى" محظوظًا بنفس الدرجة لأنه لم يقنع بالحصول على ٢٤٠ مليون دولار كعمولة وواصل السعى لحلب البقرة بينما كانت شركته تتهاوى.

وفى الخلاصة، ومع وجود هذا العدد الوفير من السفلة، فإن ما يقال عن الأزمة الأخلاقية للشركات هو مجرد عرض لأزمة بنيوية أكثر عمقًا تجد أصولها وجذورها فى ديناميات الرأسمالية العالمية المنفلته التى يقودها المال.

انهيار الأرجنتين

مثلت الأرجنتين في جنوب العالم محنة مشروع العولمة بنفس القدر الذي مثلته أشكال الإحتيال والغش التي مارستها الشركات بالنسبة لشمال العالم وتعيش الأرجنتين الآن في حالة يرثى لها فهي مديونة بـ ١٤٠ مليار دولار للمؤسسات المالية الدولية وقد دخل اقتصادها في حالة من الفوضى.

وكانت الأرجنتين هي الصورة التي علقتها العولمة على ملصق نجاحها كنموذج لاتيني إذ كان هذا البلد قد أزال كل أشكال الحماية على تجارته قبل أي بلد آخر في أمريكا اللاتينية، وقامت الأرجنتين بتحرير حساباتها الرأسمالية بصورة أكثر جذرية، وفي أكثر الإيماءات تعبيرا عن العقيدة الليبرالية الجديدة قامت الحكومة الأرجنتينية متطوعة بإسقاط كل الضوابط ذات المعنى على تأثيرات اقتصاد عولمي هش على الاقتصاد الوطني للبلاد وذلك بتبني سياسة نقدية ربطت البيزو بالدولار ووعد بعض التكنوقراط بأن الدولرة هي على الأبواب وحين تأتي فإن آخر الحواجز بين الاقتصاد الوطني والسوق العالمي سوف تختفي لتدخل البلاد إلى ملكوت الإزدهار الدائم فالسعادة القصوى.

وجرى إتخاذ كل تلك الإجراءات إما بتحريض أو موافقة ضمنية من وزارة الخزانة الأمريكية ووكيلها صندوق النقد الدولي، وفي أعقاب الأزمة المالية الأسيوية، وحينما كان الجميع ينظرون إلى تحرير رأس المال باعتباره شرير القصة، أخذ "لاري سومرز" وزير الخزانة الأمريكية في ذلك الحين يغدق الإطراء على برنامج الأرجنتين لبيع قطاع البنوك باعتبار ذلك نموذجا يحتذى في العالم النامي ويسيطر الأجانب الآن على ٥٠٪ من بنوك الأرجنتين العامة و٧٠٪ من بنوكها الخاصة مقارنة بـ ٣٠٪ عام ١٩٩٤ وكانت النتيجة هي سوق أكثر كفاءة ومستثمرون أجانب بنصيب أعظم وحصص ثابتة"[١٦].

---

(١٦) "لاري سومرز" في والدن بلو "القوة"، الجبن وانعدام الإحساس بالمسئولية في التمويل العالمي facue trade أغسطس ١٩٩٩.

وعندما ارتفع سعر الدولار في منتصف التسعينات ارتفع أيضا سعر البيزو مما جعل بضائع الأرجنتين غير قادرة على المنافسة سواء على المستوى العالمي أو المحلي، وكان رفع التعريفة الجمركية على الواردات التي تغرق الأسواق إجراء مرفوضًا رفضًا قاطعًا وبدلا من ذلك أخذت الحكومة تستدين على نطاق واسع. لتمويل فجوة التجارة التي أخذت تزداد اتساعًا ودخلت الأرجنتين في حلقة لولبية من الديون وكلما استدانت، كلما ارتفعت قيمة الفوائد بينما كان الدائنون يزدادون قلقا إزاء جموح حرية السوق التي كانوا قد استفادوا منها في السابق.

ولم تكن قبضة الأجانب على النظام البنكي دواء لكل الأمراض وفق نظرية سومرز والواقع أن هذه القبضة الأجنبية قد أسرعت بتدفق الأموال إلى البنوك التي كانت في أمس الحاجة لها لكنها ترددت - أي البنوك - في إقراض كل من الحكومة وعالم الأعمال الوطني وبدون إئتمان أغلقت مشاريع صغيرة ومتوسطة بل وبعض المشاريع الكبيرة أبوابها، وخرج الآلاف من العمال والعاملين إلى طوابير البطالة.

واقتضحت الأزمة بسرعة مقلقة في ديسمبر ٢٠٠١ وكالشحاذين حملت الأرجنتين قبعتها في يدها وذهبت إلى ناصحها الأمين صندوق النقد الدولي تطلب قرضا بعدة مليارات من الدولارات لتغطي فوائد وأقساط حل أجلها لمائة وأربعين مليار دولار كانت قد إقترضتها واتساقا مع الأفكار الجامدة والثابتة القديمة رفض الصندوق تقديم القروض إلا إذا قامت الحكومة بإجراء إستقطاعات كبيرة في الإنفاق العام وفرضت سياسة مالية صارمة وواصل الصندوق طرح تحفظاته بينما كانت البلاد تتخبط في الفوضى.

التوسع الإمبريالي

ولم تكن الأمور على الصعيد العسكري أفضل حالا بالنسبة للقوة العظمى الوحيدة في منتصف عام ٢٠٠٢.

ومنذ أكثر من ثمانية شهور من بدء الحرب العالمية على الإرهاب، أصبح الأمر أكثر وضوحًا حول سقوط الولايات المتحدة الأمريكية في قبضة صراعات تزداد اتساعًا بانتظام،

وبات واضحًا أنه ما من خروج سهل من هذا المـأزق، وفى محاولتها للإبقاء على قوة الدفع لحربها على الإرهاب بعد أن أعلنت "النصر" فى أفغانستان فى بداية يناير أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قوات إلى الفيليبين فى نفس الشهر للمساعدة فى مطاردة واصطياد أعضاء من عصابة أبى سياف بإدعاء ان لها إرتباطات "بأسامة بن لادن" وشبكة تنظيم القاعدة.

وبدت الفيليبين – وهى مستعمرة سابقة – اختيارا مريحًا كموقع لتوسيع قاعدة الحرب على الإرهاب كما أدعت "واشنطن" من يناير إلى مارس ٢٠٠٢ حين جرى طرح سؤال أكثر أهمية ألا وهو: "هل نطيح بصدام حسين أم لا؟" ولكن فيما كان الجناح الذى يؤيد غزو العراق يبدو منتصرا وله اليد الطولى، جاء الاجتياح الإسرائيلى الوحشى للضفة الغربية ليقيد عمل الولايات المتحدة الأمريكية واستعداداتها لغزو العراق الذى اعتمد على فرضية دعم الدول العربية الموالية لامريكا لهذا الغزو.

وبعد شهور من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية للفيليبين "كجبهة ثانية" نجح مابين ستين وثمانين عضوا فى جماعة أبى سياف فى الفرار من ملاحقة ستة آلاف عنصر من القوات الفيليبينية يصحبهم مائة وستون مستشارا أمريكيًا فى جزيرة "بازيلان" الصغيرة.

وأكثر من ذلك فإن وقائع الحملة الأفغانية التى أخذت حقائقها تتسرب بعد الإطاحة بطالبان شوهت روح النصر التى كانت قد سادت قبل شهور، وأصبحت أقل إقناعا تلك الفكرة القائلة بأن أفغانستان أطلقت وقدمت شهادة لاستراتيجية حرب جديدة تنهض على استخدام كثيف للقوة الجوية التى تتجه لإهدافها بدقة مع تقليل الهجمات البرية. وسقط آلاف القتلى المدنيين لأنه لم تكن هناك دقة فى الهجمات الجوية كما كان الإدعاء يقول، بل وجرى قتل عشرات من السكان الموالين للولايات المتحدة ذاتها تحت القصف الأمريكى الذى وجهته مخابرات تفتقر للكفاءة، وأدى الاعتماد على مرتزقة من الأفغان ليقوموا بالقتال نيابة عن الأمريكيين إلى فرار أسامة بن لادن من جبال تورا بورا الأفغانية طبقًا لدوائر البنتاجون التى اعترفت بهذه الحقائق وحين اشتبكت قوات الولايات

المتحدة الأمريكية فى قتال فى بعض الأحياء وجهًا لوجه مع طالبان والقاعدة أثناء عملية "أنا كوندا" فى منطقة "شاه أى كوت" بالقرب من باكستان فى بداية مارس واجهت قتالا ضروسا وشرسا من قوات كان من المفترض نظريا انها تهرب[١٧].

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على القول بانها تملك المبادرة الاستراتيجية رغم أنها فى منتصف ٢٠٠٢ لم تحقق هدفها الأول وهو القاء القبض على "بن لادن" وتفكيك شبكة القاعدة التى كانت طبقًا للنموذج التقليدى لحرب العصابات تتراجع إلى قواعدها الخلفية على إمتداد الحدود مع باكستان. كانت الولايات المتحدة الأمريكية، إذن قد ورطت نفسها فى حرب استنزاف متعددة الجبهات بينما لم يكن فى استطاعتها أن تحرز انتصارا فى أى منها.

وخسرت أمريكا قوة الدفع أيضا على الجبهة السياسية فبينما خفت حدة المواجهات العسكرية فى أفغانستان جاءوا بالأمم المتحدة كوسيط من أجل تسوية سياسية يمكن أن تقود إلى ديموقراطية تمثيلية، وجرى توريط الاتحاد الأوروبى ليراقب عملية السلام بقوات مسلحة بريطانية، وأصبح واضحًا ان السلطة المركزية التى كانت طالبان قد أقامتها قد أخلت مكانها لأمراء الحرب وهيمنتهم على أجزاء مختلفة من البلاد، وجرى اختزال وظيفة قوات الأمن بإضطراد فى منع الشركاء السابقين فى تحالف الشمال من قطع رقاب بعضهم البعض، وحين جرت انتخابات "اللوياجرحا"[*] التى طالما جرى التباهى بها من أجل الوصول إلى مجلس تمثيلى منتخب أنتهت إلى معركة بين أمراء الحرب من أجل الأسلاب والغنائم فى بداية يونيه عام ٢٠٠٢ وشاع استخدام تعبير المستنقع فى الصحف الأمريكية وهى تصف الوضع الأفغانى.

وبينما كانت أفغانستان تنزلق إلى الفوضى تزعزعت مكانة جنرال باكستان القوى "برفيز مشرف" وتاكلت شرعيته تحت الضغط الأمريكى الذى كان يدفع به فى إتجاه

---

(١٧) "وادى الموت" مجلة تايم ١٨ مارس ٢٠٠٢.

(*) محلى القبائل والعشائر والإثنيات وهو بمثابة برلمان تقليدى - المترجمة.

إتخاذ موقف من الحرب ضد الإرهاب وعلت مكانة الأصوليين الإسلاميين من السكان وربما تعاظمت فى منتصف ٢٠٠٢ أكثر مما كانت قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وكانت المملكة العربية السعودية تغلى بالغضب، وواجهت واشنطن موقفا صعبا حين وجدت نفسها مضطرة لأن تلعب دور الشرطة للفصل بين نخبة سعودية تزداد عزلتها وشباب قلق وغاضب يرى فى بن لادن بطلا.

لم يساعد تحالف أمريكا مع إسرائيل فى تدعيم شرعية حلفائها من العرب بين شعوبهم بمن فى ذلك رئيس مصر "حسنى مبارك" فإسرائيل هى المستفيد الأكبر من جهود أمريكا من أجل الهيمنة على الشرق الأوسط. وقد استطاعت ان تفلت بنصيبها هذا اعتمادا على دعم بلا حدود لكل ما تقوم به فى الكونجرس، وهو الدعم الذى طالما أجهض ضغوط التنفيذيين الأمريكيين وتجلى ذلك بينما كانت الوقاحة الإسرائيلية تتمادى للقضاء على السلطة الفلسطينية دون أى استجابة لنداءات واشنطن لإنهاء توغلها العسكرى فى الضفة الغربية، ومع مساندة امريكا الشاملة لسياسية إسرائيل بإصرارها على إخراج ياسر عرفات من بلده كرئيس للشعب الفلسطينى فى نهاية عام ٢٠٠٢، بات من الصعب على الزعماء العرب المحافظين والموالين لواشنطن أن يبرروا هذا التحالف لجماهيرهم.

ويمكن القول أن الإخفاق فى أفغانستان جنبًا إلى جنب التصلب الإسرائيلى تحالفا ضد تحسين الوضع الاستراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط بل أن الوضع إزداد سوءا كما لم تتحصل الولايات المتحدة الأمريكية على أية مكاسب سياسية أو عسكرية فى جنوب شرق آسيا فقد حافظت أندونيسيا على المسافة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وما بنته أمريكا فى الفيليبين بدا على وشك السقوط كما حدث من قبل فى فيتنام وأخذ الإسلام السياسى بعد ١١ سبتمبر يحقق مكاسب ذات مغزى بين السكان المسلمين فى أندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفيليبين.

وكان دخول قوات الولايات المتحدة الأمريكيــة الى جورجيا وبعض جمهوريات وسط آسيا التى سميت بالعتبات - كان قد بدا على السطح كأنه إضافة استراتيجية،

خاصة إذا وضعنا في الاعتبار احتياطيات الطاقة في هذه المنطقة ومع فشلها في تحقيق أي نصر استراتيجي أو عسكري حاسم على أي من هذه الجبهات تحول انتشار القوات الأمريكية في وسط آسيا إلى إخفاق كبير لم تحقق منه أمريكا إلا مكاسب جد ضئيلة استراتيجياً.

ولم يكن مثيرا للدهشة أن تنبعث في واشنطن أصوات متسائلة عن ما إذا كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية من القوات والموارد ما يؤهلها لخوض حرب استنزاف متعددة الجبهات، ورغم أن غزو العراق أدى إلى الإطاحة "بصدام حسين" فإنه فاقم ورطة الانتشار الزائد طالما أن التورط العسكري في كل من العراق وأفغانستان لم يقدم مخرجًا سهلا من الفوضى السياسية العارمة التي خلقها وأطلق "بول كينيدي" جملة رائعة ليصف ورطة أمريكا التي أخذت ملامحها تتشكل حين قال إنها "التمدد الأمبريالي الزائد"، وتحت إغراء المقارنة نستطيع القول أنه كانت هناك سابقة تاريخية مشابهة للتوجه الأمريكي لفتح جبهات جديدة دون تمييز ضد الإرهاب والمقارنة هي مع غضب "اليابان" العارم من مثل هذا التوجه ضد منطقة جنوب شرق آسيا والباسيفيكي في الشهور الستة الأولى لعام ١٩٤٢ حين أستولت اليابان على أجزاء كبيرة من هذه المناطق وكانت النتيجة هي التمدد الأمبريالي الياباني الزائد وانتهى الأمر "باليابان" إلى عجز قواتها وتراجع قدرتها على التركيز في المواقع الاستراتيجية القليلة المهمة فعلاً.

خسائر الديموقراطية الليبرالية

لم يكن هناك فائزون في الحرب ضد الإرهاب مع منتصف عام ٢٠٠٢، وإنما كان هناك خاسرون واضحون، وكانت طالبان واحدة من هؤلاء الخاسرين، أما الخاسر الثاني فكان الديموقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح ممثلوها موضع شك على نطاق واسع بعد الحادي عشر من سبتمبر وحتى الحرب الباردة لم تتخذ مثل هذه الصورة ذات الطابع الشمولي التي صوروا بها الحرب على الإرهاب.

ويمثل هذه اللغة القاطعة فقد أصدرت الإدارة الأمريكية قوانين وأوامر إدارية تقيد حقوق حماية الخصوصية والحركة الحرة للمواطنين، وجرى إصدار هذه القوانين والأوامر بسرعة وبطرائق تثير حنق وغضب بل وحسد جو مكارثى(*) نفسه فبعد أقل من ثلاثة شهور من بدء الحرب صدر تشريع مذيلا بأوامر إدارية بإنشاء محاكم عسكرية سرية لمحاكمة المواطنين غير الأمريكيين الذين تعتبرهم مؤسسات الهجرة مذنبين، وأطلقت حملة هائلة لملاحقة ثمانية آلاف شاب مسلم بعد أن جرى تفويض المدعى العام لإحتجاز الغرباء، لمدد غير معلومة لمجرد الشك فيهم وجرى التوسع فى إستخدام أجهزة التصنت والملاحقات السرية، مع إجازة استخدام الأدلة السرية فى إجراءات الهجرة وهى أدلة لا يستطيع الغرباء مواجهتها أو دفعها، ومنح صلاحيات لوزارة العدل لتجاوز قضاه الهجرة، والاعتداء على سرية العلاقة بين المحامى والمتهم بالسماح للحكومة بالتنصت، كذلك جرت عملية مأسسة للتصنيف العنصرى والعرقى.

وطالما تفاخر الأمريكيون وتباهوا بأن لهم نظاما سياسيا يتمحور دوره على تعظيم وحماية الحرية الفردية طبقا للخطوط التى وضعها كل من "جون لوك" و"توماس جيفرسون"(**) وها قد جرى بقوة إنتهاك هذه التقاليد التى أرساها "لوك" و"جيفرسون" فى الشهور التالية للحادى عشر من سبتمبر، حين أطلق الجمهوريون الحاكمون إندفاعه الشعب الأمريكى المذعور نحو منح الحكومة مزيدا من القوة والسلطة على الفرد بإسم حماية النظام والأمن، وبدلا من أن تتجه الديموقراطية الأمريكية إلى المستقبل أصبحت الديموقراطية المقيدة تتراجع إلى الخلف على عكس إتجاه جون لوك مصدر الهامها القادم من القرن السابع عشر لتعود إلى القرن السادس عشر حيث "هوبز"(***)

(*) جو مكارثى هو صاحب فكرة ملاحقة الكتاب والفنانين الأمريكين وتقديمهم للمحاكمة بتهمة الشيوعية ومعاداة المصالح الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وعرفت هذه الحملة بأسم المكارثية - المترجمة.

(**) توماس جيفرسون هو الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر، وهو الذى كتب وثيقة الاستقلال وإعلان فيرجينيا للحريات الدينية - المترجمة.

(***) توماس هوبز هو فيلسوف إنجليزى من القرن السابع عشر دعا لإخضاع الكنيسة للسلطة المدنية وشن حربا ضد اللاهوت ورأى أن الدافع الأساسى للبشر هو الرغبة الأنانية إذ كل انسان هو عدو الأخر وأسس أفكاره على المادية الميكانيكية. [المترجمة]

الذى وضع كتابه الأساسى(*) "لوباثان" الدولة الديكتاتورية الذى يتأسس على ضرورة أن يحمل المواطنون ولاء غير مشروط للدولة التى تضمن الأمن لحياتهم وذريتهم.

وجاء النموذج الصارخ للمدى الذى وصل إليه تقليص الحريات العامة التقليدية فى جلسة استماع لا تنسى لمجلس الشيوخ أدلى فيها المدعى العام "جون أشكروفت" بتصريح قال فيه أن نقاد الإجراءات الأمنية لإدارة بوش هم إناس أكلهم الخوف ويبثون الذعر فى قلب هؤلاء المحبين للسلام ملوحين بشبح الحريات المفقودة وهم بذلك يساعدون الإرهابيين(١٨) وتكشف أن الشيوخ الديموقراطيون الليبراليين الذين وجه لهم أشكروفت هذه الملاحظات لم يجرؤوا على الرد عليه وهو ما يبين درجة المهارة الذى تملكها المحافظون فى استخدام الكفاح ضد الإرهاب لكسب ما اعتقدوا أنه الحرب الحقيقية فى الداخل، أى الحرب ضد الليبراليين والتقدميين ولم يبدأ المعارضون الديموقراطيون إلا مؤخرا حركتهم ضد تقليص الحريات المدنية بل وقد فعلوا ذلك بحذر شديد.

ولما كانت الديموقراطية الليبرالية الأمريكية قد دخلت فى أزمة فعلا قبل الحادى عشر من سبتمبر فقد أنزلقت إلى أزمة أعمق فى المصداقية إثر تحركات اليمين الجمهورى الحاكم بعد الحادى عشر من سبتمبر، ورغم أن الدنيا قد ضاقت بكثير من الليبراليين والتقدميين إزاء شعبية الحملة ضد الإرهاب فقد كان واضحًا تمامًا أن الهدف الرئيس لهذه الحملة هو التعامل مع الإنشقاق الداخلى وإطلاق ثورة مضادة داخلية ضد الليبراليين والديموقراطيين وتصبح الحرب الأهلية الثقافية بين الليبراليين والمحافظين أقل وأقل أهلية.

بورتو أليجرى والمستقبل

وخلاصة القول أنه فى أقل من عقد واحد عبرت الرأسمالية العالمية من النصر إلى الأزمة، وكان الحادى عشر من سبتمبر مجرد انقلاب على هذه الأزمة الممتدة،

(*) وهو وحش ضخم ويستخدم مجازًا لوصف الدولة الديكتاتورية الهائلة القوة – المترجمة.

(١٨) فقرة فى مقال لإدوار كلين "نحن لا نقضى على الحقوق وإنما نحافظ عليها" مجلة باريد ١٩ مايو ٢٠٠٢ ص٥.

ولكن الشروخ المتزايدة الإتساع فى نظام الرأسمالية العالمية بما فى ذلك نظم الديموقراطية الليبرالية جنبًا إلى جنب الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والتى لعبت دور الستارة الواقية لم يكن بوسعها جميعًا ان تقوم بهذا الدور لزمن طويل، وتحولت الأزمة عند هذه النقطة إلى أزمة شرعية، وأزمة الشرعية هى مقدمة ضرورية للتغيير، فطالما بقيت الشرعية أو التوافق متماسكا فربما يصبح حل العقد البنيوية مسألة وقت.

ومع ذلك فإنه ليس محتمًا أن تسفر أزمة الرأسمالية العالمية عن إحلال بديل أفضل لها ومن الضرورى هنا الإبقاء على المنظور التاريخى واضحًا فى المرحلة الأولى من العولمة وهى المرحلة التى إمتدت من القرن التاسع عشر وإنتهت عام ١٩١٤ جاء رد الفعل على قوة الرأسمالية وتوجهها الذى لا يرحم لتسليع الطبيعة والعالم الاجتماعى بمثابة بحث عن المجتمع وتطلعاته، وعن أسس جديدة للتضامن الاجتماعى أبعد من السوق وفى هذا السياق بوسعنا النظر إلى الاشتراكية والشيوعية والديموقراطية الاجتماعية وحركات التحرر الوطنى باعتبارها جميعا تعبيرات عن حركة جماعية تعويضية أما الفاشية التى وصفها "كارل بولانى" "كعملية إصلاح للسوق تمت بإخصاء المؤسسات الديموقراطية"[١٩] فكانت بدورها جزءا من هذا الرد التعويضى واختطفت الفاشية البحث عن المجتمع ليكون جزءا من المخطط الرجعى والثورة المضادة والعنصرية وحققت الفاشية الانتصار فى الفترة من الثلاثينات إلى الأربعينات من القرن الماضى، ومع هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية بدأ الصراع بين بديلين لحل أزمة السوق الحر الرأسمالى، هما الرأسمالية الكينزية(*) واشتراكية الدولة وهو الصراع الذى وسم الجزء الأكبر من النصف الثانى من القرن العشرين، أما النموذج الاقتصادى الكينزى فهو حل وسط لصراع الطبقات وضع قيودًا على عمليات السوق وكان التبنى الواسع

---

(١٩) "كارل بولانى" التحول الكبير، بوسطون - بيكون ١٩٥٧ ص٢٥٤.

(*) نسبة إلى "كينز" وهو مفكر اقتصادى إنجليزى دعا فى بداية القرن العشرين إلى ضرورة تدخل الدولة فى الاقتصاد كما أنه صاحب فكرة إنشاء مؤسستى بريتون وودز صندوق النقد الدولى والبنك الدولى - المترجمة.

الآليات الكينزية من قبل النخب فى كل من الشمال والجنوب حيث إتخذت هذه الآليات فى الجنوب شكل "دولة التنمية" وكان هذا التبنى تعبيراً عن الحاجة لخلق قاعدة اجتماعية غير مستقرة لإحتواء الثورة الإجتماعية العالمية.

وعلى نفس النسق، فإن المرحلة الثانية من العولمة والتى بدأت مع تفكيك الدولة الكينزية فى الثمانينات ووصلت ذروتها فى التسعينات إستنفرت تعبيرات متباينة عن السعى لبناء مجتمع آخر لم تكن كلها أيضا تقدمية، وكان الإسلام الراديكالى هو أحدها، وقد رأى هذا الإسلام الراديكالى فى الشركات والهيمنة العسكرية الأمريكية ذروة جهد كبير طويل المدى قام به الغرب لتحطيم وحدة مجتمعات العالم الإسلامى بينما أعاد هذا الإسلام الراديكالى تأكيد وحدة الدين والشعب والدولة وأعلن الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية وشأنه شأن الفاشية فى الثلاثينات كان له تأثيره الشعبى، فمهما يكن حكمنا الإخلاقى على الإسلامية الراديكالية فلا يستطيع أحد أن ينكر أنها نجحت مع نهاية القرن العشرين فى تعبئة ولاء أعداد كبيرة من الشباب على إمتداد العالم الإسلامى لدرجة أن النخب الحاكمة المحافظة فى باكستان والمملكة العربية السعودية وجدت نفسها مضطرة لإستعارة لغة هذه الراديكالية الإسلامية حتى تواصل هذ البقاء.

وعلى الجانب الآخر، التقدمى خرجت إستجابات متنوعة عالمياً وبرزت مع بعضها البعض تحت مظلة عملية "بورتو أليجرى" وأصبح موقع المنتدى الاجتماعيالعالمى فى كل من ٢٠٠١ و٢٠٠٢ فى بورتو اليجرى - وهى مدينة متوسطة الحجم فى البرازيل - هو مفتاح روح الحركة المتنامية ضد عولمة الشركات وتوافد ما يقارب الخمسين ألف إنسان على هذه المدينة الساحلية من ٣٠ يناير إلى ٤ فبراير ٢٠٠٢ منجذبين إلى هذا الشعار "عالم أفضل ممكن" وكان هذا الرقم هو ضعف الذين شاركوا فى أعمال المنتدى الأول سنة ٢٠٠١.

وكان من بين المتوافدين على "بورتو أليجرى" صيادون من الهند، وفلاحون من شرق إفريقيا، ونقابيون من تايلاند، وسكان أصليون من أمريكا الوسطى، وكانت هناك هيمنة برازيلية بطبيعة الحال نظراً للأعداد الكبيرة، ولكن أعدادا لا بأس بها من أبناء شعب الأرجنتين عبرت نهر "بليت" ليشاركوا بعواطفهم وشهاداتهم حول المأساة

فى بلادهم كذلك كانت هناك مشاركة ذات وزن من الشمال فجـاء من إيطاليا وحدها ما يزيد على ألفى وفد.

وبينما مثلت "سياتل" بالمعنى الرمزى موقع أول إنتصار للنضال ضد العولمة التى تقودها الشركات فإن "بورتو إليجرى" مثلث إنتقال مركز جاذبية هذه الحركة العالمية المتدفقة إلى الجنوب وبوسعنا أن نقول أن "بورتو أليجرى" بعد أن أصبحت مؤتمراً سنويا انها أخذت تحقق ثلاث وظائف:

الأولى أنها تقدم فضاء مكانيا وزمانيا لالتقاء مثل هذه الحركة العالمية المتنوعة حيث تتكون الشبكات بينما تعيد الحركة تأكيد نفسها وأهدافها.

ثانياً إنها خطوة إلى الخلف تستطيع عبرها الحركة أن تجمع قواها وتحدد توجهات إنطلاقاتها المستمرة لمواجهة وصد مؤسسات وعمليات وهياكل الرأسمالية العالمية إذ لا يجوز لأحد أن يتباطأ أو يتقاعس عن مواصلة عملية تفكيك البنى السائدة، وكما وضعت الأمر ببساطة الباحثة "نعومى كلين" مؤلفة "لا شعار" حين قالت إن ما نحتاجه فى هذه اللحظة هو" مجتمع مدنى أقل وعصيان أعظم(٢٠)..

وثالثاً تقدم "بورتو أليجرى" فضاء زمانيا ومكانيا للحركة لترسم وتبلور رؤاها وتتجادل حولها، وتجرى تقييماً لما يمكن أن ينشأ من مؤسسات بديلة فى نظام عالمى أفضل وكانت الموضوعة الرئيسية لمؤتمر ٢٠٠٢ فى ٢٦ جلسة عامة على امتداد أربعة أيام تدور حول أربعة قضايا:

١- إنتاج الثروة وإعادة الإنتاج الاجتماعى.

٢- الوصول إلى الثروة والتنمية المستدامة.

٣- المجتمع المدنى والفضاء العام.

٤- القوة السياسية والأخلاق فى المجتمع الجديد.

---

(٢٠) "نعومى كلين" فى خطاب أمام جلسة عامة "المجتمع المدنى والفضاء العام" المنتدى الاجتماعية العالمى الثانى البرازيل - بورتو أليجرى ٢٠٠٢.

وانعقدت حول هذه المحاور عشرات من حلقات النقاش ومجموعات العمل، ومحكمة شعبية حول الديون ومؤتمر للبرلمانيين التقدميين، جنبا إلى جنب ٥٠٠ ورشة عمل.

ولم تكن "بورتو أليجرى" بطبيعة الحال سوى لحظة فى عملية أكبر لتخطيط البدائل، بل كانت مجسماً يضم عوالم ومشاريع أصغر ولكنها تحمل المغزى ذاته على امتداد العالم أجمع يقودها ملايين قالوا للإصلاحيين، "والعدميين" و"الواقعيين" تنحوا جانباً من فضلكم لأن العالم الأفضل ممكن، وكانت روزا لوكسمبورج قد أطلقت تعبيرها الشهير حول إمكانية أن يحمل لنا المستقبل "بربرية" وانتصرت البربرية فى صورة الفاشية قبل ستين عاماً، والآن تخلق العولمة التى تقودها الشركات والاحتكارات عدم استقرار مشابة وغضب وأزمات قد تمهد جميعها الأرض لبروز القوى الفاشية المتعصبة والسلطوية الشعبوية، ولم تخلف العولمة وعدها فحسب ولكنها أخذت تنغص حياة الكثيرين أما القوى التى تمثل التضامن الأصيل والمجتمع التشاركى فلا تملك إلا خيار التقدم بسرعة وإقناع ملايين المخدوعين بالأوهام والمغرر بهم أن عالمًا آخر أفضل هو ممكن حقًا، لان البديل كما سبق أن حدث فى الثلاثينات كان إمتلاء الفرا غ بالإرهابيين والغوغائيين الذين يمثلون كل من اليمين الدينى واليمين العلمانى ومتعهدى نشر اللاعقلانية والعدمية.

الفصل الثانى

تهميش الجنوب فى النظام العالمى

أصبحت مسألة إدارة الاقتصاد العالمى ملحة للغاية فى السنوات الأخيرة ودق جرس الإنذار أثناء الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧، وذلك حين أدى انعدام الرقابة على التدفقات المالية العالمية إلى إزاحة العراقيل أمام التدفق الهائل لأموال المضاربة من شرق وجنوب شرق آسيا مما أدى إلى إنهيار هذه الاقتصادات المزدهرة وتسبب فى معاناة شعوبها وجرى توجيه إنتقادات قاسية لدور صندوق النقد الدولى لأنه أدى إلى جعل هذه الاقتصادات هشة أمام رأس المال الطائر وتدفقاته تماما مثلما قام الصندوق بتعقيد الأزمة التى وقعت فيها هذه الاقتصادات عبر برامجه للتثبيت فى أعقاب نزيف المضاربات.

وجاء انهيار المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ديسمبر ١٩٩٩ فى أعقاب أزمة صندوق النقد الدولى بعد أن تضرر الملايين على مستوى العالم من سياسات تحرير التجارة بلا تمييز جنبا إلى جنب النظام غير الشفاف لصنع القرار وفى فبراير عام ٢٠٠٠ أصدرت اللجنة المالية الاستشارية العالمية والمعروفة بأسم لجنة ملتزر والتى كان الكونجرس الأمريكى قد شكلها، أصدرت تقريرها الذى أتهمت فيه البنك الدولى بانه لا يعمل على حل مشكلة الفقر فى العالم، كما أتهمت صندوق النقد الدولى بأنه جزء من المشكلة أكثر منه حل لمسألة الإدارة المالية العالمية.

فمن ذا الذى كان بوسعه أن يتنبأ بمثل هذه الأزمة الحادة فى الشرعية فى منتصف العقد وما الذى حدث بالضبط وماذا اعتبره الباحثون قمة النظام العالمى التعددى

بعد أن كانت منظمة التجارة العالمية قد ولدت بعد جولة مباحثات أوروجواى التى استمرت ثمانية أعوام؟ بدا المستقبل زاهيا حينذاك والتحدى واضحًا ومنطقيًا أمام النظام التعددى العالمى، أى تناغم سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية لتحقيق الإنتقال الأكثر سلاسة إلى اقتصاد عالمى ينهض على حرية التجارة والتدفقات المالية وكان قد جرى وضع هذه "الرؤية العظيمة" فى وثيقة شهيرة لمنظمة التجارة العالمية بعنوان "إعلان الترابط" التى تقول:

"يتطلب الترابط الداخلى بين جوانب السياسية الاقتصادية كافة أن تقوم المؤسسات الدولية التى تقع على عاتقها مسؤوليات فى هذه المناطق بإتباع سياسات دعم متبادل، ومن ثم على منظمة التجارة العالمية أن تنتبع نهج تطوير التعاون مع المنظمات المسؤولة عن القضايا المالية والنقدية بينما تحترم كل من الأجندة ومتطلبات الثقة والاستقلال الذاتى الضرورى فى إجراءات اتخاذ القرار لكل مؤسسة على حدة، ويدعو الوزراء لاحقا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية للاجتماع مع المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى ورئيس البنك الدولى لمراجعة ما تتضمنه مسؤوليات منظمة التجارة العالمية إزاء تعاونها مع مؤسسات بريتون وودز والشكل الذى يمكن أن يتخذه مثل هذا التعاون مسترشدة بضرورة تحقيق ترابط أشد فى عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية"[١].

ومع حلول عام ٢٠٠٠ كان الترابط موضوعا على الرف إذ باتت القضية أمام المؤسسات الثلاثة هى شرعيتها جميعا التى أخذت تتآكل وحتى إمكانية بقائها ذاته.

وينبع نظام إدارة الاقتصاد العالمى القائم من تداخل الآليتين الرئيسيتين القائمتين منذ الحرب العالمية الثانية فى الاقتصاد العالمى أى العلاقات التنافسية بين الاقتصادات الرأسمالية المهيمنة، وجهود بلدان العالم الثالث لتطوير ودفع الأمور فى اتجاه إعادة توزيع القوة الاقتصادية على الصعيد العالمى وسوف يركز تحليلنا هنا على الآلية الثانية.

---

(١) منظمة التجارة العالمية، نتائج جولة أوروجواى لمباحثات التجارة المتعددة الأطراف، *النصوص القانونية*، جنيف ١٩٩٤ ص٥٥٧.

ويبدأ هذا التحليل من مرحلة نهاية الاستعمار فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين وبزوغ عشرات من الدول المستقلة حديثا والتى إحتلت مكانها فى ظل مناخ سياسى مشحون بأجواء الحرب الباردة، وبالرغم من أن هذه البلدان من العالم الثالث قد إنقسمت فى تحالفاتها السياسية بين الشرق والغرب فإنها إنجذبت إلى أجندة اقتصادية مبنية على توجيهين أساسين، تنمية سريعة وإعادة توزيع عالمى لثروة الكوكب، وأثارت هذه الأجندة الاهتمام الفائق مسترشدة بالنظرية اللينينية حول الأمبريالية التى كانت مدانة من قبل آخرين فى دوائر مختلفة، بينما كانت الطبعة المعتدلة من هذا التوجه هى الأكثر تأثيراً ونفوذا فى عملية جذب حكومات العالم الثالث المتنوعة والمختلفة سياسيا للدخول فى جبهة مشتركة، على أساس رؤية وتحليل وبرنامج العمل الذى وضعه "راءول بريبيش" عالم الاقتصاد الأرجنتينى الذى اكتسب مصداقية عالمية وتتلمذت على يديه وكتاباته أجيال من الاقتصاديين الذين تبنوا منهجه، وخدمة فى ذلك موقعه فى اللجنة الاقتصادية المتحدة لأمريكا اللاتينية.

تمحورت نظرية "بريبتش" التى وضعها فى الخمسينات والستينات من القرن الماضى حول تدهور شروط التجارة بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية، وافترضت معادلته أن مزيدا من تصدير المواد الخام والإنتاج الزراعى من الجنوب إلى الشمال كان مطلوبا دائما لشراء أقل القليل من منتجات الشمال المصنعة بينما أخذ المنتجون فى الشمال يطورون بدائل للمواد الخام القادمة من الجنوب وهكذا أخذ المستهلكون فى الشمال يخفضون معدلات الإنفاق من دخولهم على المواد الزراعية القادمة من الجنوب(٢).

صعود الأونكتاد

عرفت دوائر التنمية نظرية "بريبتش" باعتبارها بنيوية تتحدث عن استغلال لا يرحم وبدون سفك دماء" كما وصفها أحد الكتاب(٣) والذى أضاف إنها الهمت منظمات

(٢) نمو سياسة جديدة للتجارة من أجل التنمية أونكتاد - نيويورك ١٩٦٤.

(٣) برنارد نوسيتر "النضال العالمى من أجل الأكثر" نيويورك هاربر ورو ١٩٨٧ ص ٤٢-٤٣.

العالم الثالث وتشكيلاته وبرامجه التى بدأت فى الظهور فى الستينات والسبعينات وكان من بين هذه المنظمات والتشكيلات حركة عدم الإنحياز ، ومجموعة الـ ٧٧ منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والنظام الاقتصادى العالمى الجديد دنيو، كما كانت هذه هى النظرية المحورية لدى تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية "اونكتاد" عام ١٩٦٤ وهى المنظمة التى أصبحت فى العقد التالى الرافعة الأساسية التى استخدمتها دول العالم الثالث فى جهودها لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمى.

وتقدمت "الأونكتاد" على الصعيد العالمى بينما كان "بريبتش" أول سكرتير عام لها وبلورت ستراتيجية إصلاح عالمية ذات أطراف ثلاثة الأول هو تثبيت أسعار البضائع أثناء المباحثات حول مستوى الأسعار التى لا يجوز للسلعة أن تنزل عنها أما الثانى فكان خطة لتعريفات تفضيلية أو السماح لصادرات دول العالم الثالث من المواد المصنعة للدخول إلى أسواق العالم الأول بتعريقات أقل من تلك التى يجرى تطبيقها على منتجات الدول الصناعية الأخرى وذلك بهدف المساعدة فى تنمية دول العالم الثالث أما الطرف الثالث فهو التوسع فى تقديم المعونات الأجنبية والإسراع بها وهى المساعدات التى اعتبرتها "الأونكتاد"[٤] تعويضات وليست عملا خيريا من قبيل الصدقة، فهى تعويض للعالم الثالث عن سنوات الإنهيار فى أسعار شراء السلع والمواد الخام منه وكافحت الإونكتاد من أجل اكتساب شرعية لاستخدام دول الجنوب للإجراءات الحمائية فى سياساتها التجارية كآلية للتصنيع، كما طالبت بالإسراع فى عملية نقل التكنولوجيا لبلدان الجنوب.

وانعكس هذا النقد البنيوى بهذه الدرجة أو تلك فى مقاربات وكالات الأمم المتحدة الإقتصادية الأخرى مثل المجلس الاقتصادى الاجتماعى (إيكوسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى يو أن د بى، بل وأصبحت هذه وجهة النظر السائدة بين أغلبية الدول من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

(٤) المصدر السابق.

توأم بريتون وودز فى مواجهة برنامج الأمم المتحدة للتنمية

وأثرت ردود أفعال الدول القائدة فى الشمال على تحديات إزاحة الاستعمار الاقتصادى عبر التطورات المتعددة التى فرضتها الدول الناهضة وجاءت الأولوية فى هذا السياق للمشروع السياسى لإحتواء الإتحاد السوفيتى والشيوعية، وهو مشروع دفع الشمال وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم التصلب إزاء مدى التزام دول العالم الثالث بشروط حرية السوق ومبادئ هذه الحرية وبينما تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بالمشروع الخاص وبفتح الأبواب أمام شركاتها أبدت تسامحًا أكبر عندما كان الأمر يتعلق بالحمائية، والقيود على الاستثمار والدور القوى للدولة فى إدارة الاقتصاد، كما أبتعدت أمريكا قليلا عن الموقف الاستغلالى الكلاسيكى لتقدم نفسها فى صورة المؤيد والداعم لإعادة توزيع الثروة على الصعيد العالمى ولو فى حدود، وهو ما أنجزته فعلا عبر المعونات الخارجية. وبينما اتجهت الدول النامية صوب نظام الأمم المتحدة فإن الحكومات القائدة والأساسية اعتمدت بشكل متزايد على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير لتنفيذ أجندتها.

وكانت مؤسسات "بريتون وودز" التى نشأت عام ١٩٤٤ قد بدأت بمهمات واضحة المعالم منذ إنغماسها فى علاقات الشمال والجنوب أطلق مشروع صندوق النقد الدولى كل من "جون مينار كينز" و"هارى ديكستر هوايت" اللذان كانا عمادى اجتماعات بريتون وودز كخراس لتدفق السيولة على الصعيد العالمى وهى الوظيفة التى من المفترض ان تراقب آداء الدول الأعضاء وتؤمن التبادل المستقر لأسعار القيمة وترعى التسهيلات التى تستطيع هذه الدول بمقتضاها أن تقدم تقريرًا دوريًا حول طرق التغلب على الصعوبات الدورية فى موازين المدفوعات ومن جهة أخرى فإن البنك الدولى للإنشاء والتعمير كان مطالبا كما يبين إسمه بالمساعدة فى إعادة الإعمار للإقتصادات التى دمرتها الحرب خاصة فى غرب أوروبا بإقراضها بمعدلات فائدة مريحة.

ومن ناحية ثانية حين قام الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون بفصل الدولار عن الذهب فى بداية سبعينات القرن الماضى فإنه كان يدشن مرحلة جديدة لتعويم أسعار

التبادل وهو ما جعل المهمة الأصيلة لصندوق النقد الدولى زائدة عن الحاجة وقام الصندوق بدلا من ذلك بالإنغماس عميقا فى عملية تثبيت اقتصادات دول العالم الثالث مع صعوبات متزايدة فى الدفع وتطور البنك الدولى ليصبح الوكالة الأولى متعددة الجنسيات فى ميدان التنمية وتقديم المساعدات.

وكانت هناك نقطة تحول فيما يتعلق بطبيعة البنك الدولى قد تمثلت فى التقرير الذى أطلقه سنة ١٩٥١ مجموعة من الخبراء بعنوان "معايير لتنمية البلدان المتخلفة اقتصاديا" واقترح هذا التقرير تخصيص هبات كمعونة تكون متاحة لبلدان العالم الثالث(٥) وانطلاقا من هذه الفكرة حاولت بلدان العالم الثالث فى الجمعية العامة للامم المتحدة أن تستصدر قرارات لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية (سونفيد) بحيث لا يتحكم فيه الشمال وإنما تديره الأمم المتحدة بمعايير إقراض لا تخضع للإشتراطات البنكية الضيقة وإنما تسيرها احتياجات التنمية.

وقادت الولايات المتحدة الأمريكية بلدان الشمال فى المقاومة العنيدة لهذه الجهود ولجأت فى البداية للمماطلة وصرف الأنظار عن طريق عرض بإنشاء صندوق بمائة مليون دولار يمول عملية مسح للاستثمارات التى سيقوم بها البنك الدولى للإنشاء والتعمير أو أى من الوكالات الغربية الأخرى"(٦).

وحينما فشلت المماطلة وصرف الأنظار فى كبح توجه الجنوب لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية (سونفيد)، أطلق الشمال بديلا تمثل فى إنشاء مؤسسة للإقراض المريح من أجل التنمية من رءوس اموال يخصصها الشمال ويديرها بدلا من إدارة الأمم المتحدة التى تضم أغلبية من بلدان العالم الثالث وهكذا تأسست الوكالة الدولية للتنمية (ادا) وأصبحت ملحقة بالبنك الدولى كنافذة له من أجل الإقراض المريح، وكما وضح الأمر أحد محللى هذه الفترة على النحو التالى:

---

(٥) ناسا وأدمز ما أهمية الأمم المتحدة حول تقدم جميع الشعوب فى أرسكين تشايلدرز محرر، تحديات أمام الأمم المتحدة " نيويورك سانت مارتان برس ص٣١.

(٦) نوسيتور ص٣٤.

"انطلقت قوة الدفع لإنشاء الوكالة الدولية للتنمية من البنك الدولى نفسه بعد أن أخذ قلقه يتزايد حول مطالب الجنوب لإنشاء صندوق منافس له تحت إشراف الأمم المتحدة وقال "يوجين بلاك" رئيس البنك الداهية بصراحة أن تأسيس الوكالة الدولية للتنمية أنطلق كفكرة لقطع الطريق على "سنفيد" وبلاك مثله مثل أى من رجال البنوك لا يرى فائدة فى القروض المريحة ولكن إذا كان على أحدهم أن يمنح مثل هذه القروض من الأفضل أن يقوم البنك بهذه المهمة، وإذا كانت هناك أعمال سيجرى إنجازها فإن بلاك طالما أراد أن يقوم هو بذلك"(٧).

كانت الوكالة الدولية للتنمية إذن صفقة حل وسط قتلت بمهارة فكرة إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية، أما الشق الثانى من الصفقة فتمثل فى إنشاء برنامج الأمم المتحدة والخاص للتنيمة (يو ن د. ب) والذى تخصص فى تقديم مساعدات تقنية صغيرة لبلدان العالم الثالث.

ورغم أن الصفقة المزدوجة التى أدت لإنشاء الوكالة الدولية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى عطلت إنشاء وكالة للتنمية تابعة للأمم المتحدة فإنها لم توقف تصعيد العالم الثالث لمطالباته بإعادة توزيع القوة الاقتصادية على الصعيد العالمى.

وأسفرت هذه الجهود عن تأسيس الأونكتاد عام ١٩٦٤، وحققت نتائج درامية بإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وقدرتها على الإمساك بعملية تسعير النفط فى يديها فى بداية ومنتصف السبعينات، وبلغت هذه الجهود ذروة قصوى بتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دروتها لعام ١٩٧٤ برنامجا خاصا بنظام اقتصادى عالمى جديد وكانت قوة الدفع وراء هذه الحركات كافة هو اميل الإصلاحى أكثر منه الثورى، بما أنها كانت أيضا تعبيرا عن مطالب النخب وليس الجماهير فى العالم الثالث، وكان ظهور هذه الحركات قد بدأ فى خضم نضال ظافر للحركات الثورية فى فيتنام وبلدان أخرى فى العالم الثالث وهو ما ادى إلى شعور واشنطن بالحاجة الملحة للبحث عن استراتيجية مضادة تنهض بإصلاح يمكن السيطرة عليه وإدارته.

---

(٧) المصدر السابق ص:٣.

التحدى الجنوبى فى السبعينات

كان البنك الدولي هو مركز رد الفعل الأمريكى فى السبعينات وشغل روبرت مكنمارا موقع رئيس البنك بعد مهمته التى واجهتها الصعوبات فى وزارة الدفاع الأمريكية، وأصبح من موقعه فى البنك الدولى هو رأس الحربة فى الدفاع عن التوجه الليبرالى المتزايد، وكانت لتوجهات "مكنمارا" أبعاد كثيرة أولها الزيادة الهائلة فى موارد البنك إذ ارتفع الإقراض فى عهده من ٢,٧ بليون دولار فى العام سنة ١٩٦٨ إلى ٨,٧ بليون سنة ١٩٧٨، ثم أصبح ١٢ بليون دولار لدى مغادرته منصبة عام ١٩٨١، ووضع "مكنمارا" ثانيا مخططا عالميا يستهدف القضاء على الفقر عبر برنامج سعى إلى تجنب المشكلات الصعبة المرتبطة بالإصلاح الاجتماعى وذلك بالتركيز على المعونات التى تستهدف زيادة إنتاجية الفقراء، أما العنصر الثالث فكان بذل جهود كبيرة لشق بلدان الجنوب باختيار مجموعة صغيرة منها ليجرى التركيز عليها وتتدفق إليها مساعدات البنك بما هو أكثر من المتوسط الذى كان متاحًا لبلدان أخرى مشابهة فى الحجم والدخل.

وأدى ظهور الأوبك إلى تخفيف الانتقادات التى طالما وجهتها للبنك الدولى بلدان كثيرة وقائده فى الأونكتاد ومجموعة الـ ٧ فى منتصف السبعينات، إذ كانت هذه الدول قادرة حينها على الحصول على كميات ضخمة من القروض التى منحتها لها البنوك التجارية، وكانت هذه البنوك سعيدة بالقيام بهذه المهمة لأنها حققت أرباحا من ودائع دول الأوبك لديها بلغت بليونات الدولارات.

وركزت الأونكتاد بدلا من المعونة على عملية تغيير قواعد التجارة الدولية وقد حققت نجاحًا ملحوظًا فى مشروعها هذا وتوصل المؤتمر الرابع للأونكتاد الذى إنعقد فى نيروبى سنة ١٩٧٦ لاتفاق لم تخرج عليه الدول المتقدمة حول برنامج أسعار السلع واشترط هذا البرنامج أن تكون الاتفاقيات حول ثمانى عشرة سلعة محددة قابلة للتفاوض وإعادة التفاوض التزاما بمبدأ استهداف تجنب التذبذبات الحادة فى الأسعار وتثبيت أسعار السلع عند مستويات مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين. وجرى أيضا الاتفاق فى هذا الصدد على إنشاء صندوق لضبط الأسعار حينما تهبط إلى أقل من الحد المتفق عليه أو ترتفع باضطراد إلى ما هو أعلى كثيراً منه.

وأدت ضغوط الأونكتاد ومجموعة الـ ٧٧ على صندوق النقد الدولى لإنشاء نافذة جديدة "تمويل التسهيلات التعويضية" (س. ف. ف) لمساعدة بلدان العالم الثالث فى إدارة أزمات التبادل الخارجى التى يخلقها الانخفاض الحاد فى أسعار المواد الخام التى تصدرها، كما حققت "الأونكتاد" نجاحًا آخر حين أقنعت الدول الصناعية بقبول مبدأ التعريفات التفضيلية للبلدان النامية، وأصبحت ست وعشرون دولة متقدمة أطرافًا فى ستة عشر اتفاقية منفصلة حول النظام العام للأفضلية وخططه المختلفة مع عام ١٩٨٠.

وكانت هذه التنازلات جميعا محدودة بطبيعة الحال وفى حالة تثبيت أسعار السلع على سبيل المثال بات واضحًا بسرعة أن البلدان الغنية قد استبدلت استراتيجية المواجهة باستراتيجية أخرى ملتوية تقوم على إفراغ الاتفاقيات المحددة من مضمونها وإضعافها وبإنقضاء عقد واحد بعد مؤتمر "الاونكتاد" الرابع لم يجر التفاوض إلا على تثبيت سلعة واحدة هى المطاط الطبيعى، وتعطلت اتفاقية قائمة فعلا حول "الكاكاو"، وانهارت اتفاقيات حول الصفيح والسكر(٨).

رد فعل الجناح اليمينى

وقابل الجناح اليمينى المتزايد النفوذ فى الإدارة الأمريكية بإنزعاج بالغ فى نهاية السبعينات مثل هذه التنازلات الصغيرة - على تواضعها - إذ جرى النظر إلى هذه التنازلات ضمن سياق نظام الأمم المتحدة فى ضوء تطورات أخرى فى علاقات الشمال - الجنوب والتى بدا فى الأفق أنها قد خيبت الآمال فيما يتعلق بالاستراتيجية الليبرالية للإحتواء التى كان البنك الدولى رأس حربتها، فلم تنتج هذه الاستراتيجية ماكان

---

(٨) الفريد مازيلز "إصلاح الاقتصاد السلعى العالمى" فى ميشيل كوتافار محرر "الاونكتاد وجدار الشمال - الجنوب"، نيويورك بورجامون برس ١٩٨٩ ص ١٠٨ والأمم المتحدة مسح الاقتصاد العالمى نيويورك، الأمم المتحدة ١٩٨٨ ص٤٢.

متوقعًا منها أى تأمين المصالح الغربية فى جنوب العالم بالتعاون مع نخب العالم الثالث وبينما إنخرطت نخبة العالم الثالث الحاكمة فى معاداة الشيوعية وهى النخبة التى تشكل العمود الفقرى للأونكتاد فإنها لم تستطع إلا أن تخضع للضغوط الشعبية، وتحت إغراء التصنيع المحلى أخذت تضيق الخناق على الاستثمارات الأجنبية وفى بلدين طالما اعتبرتهما دوائر الأعمال والمتعدية الجنسية الأمريكية محوريين استراتيجيا هما "البرازيل" و"المكسيك" كان إدراك هذا الاتجاه واضحا وعميقا لدى هذه الدوائر، ففى البرازيل حيث كانت الشركات المملوكة للاجانب تنتج نصف ما تحتاجة البلاد من مواد مصنعة[٩] وتأسيسا على اعتبارات الأمن القومى قام النظام التكنوقراطى العسكرى فى البرازيل فى نهاية السبعينات بقصر العمل فى قطاع الاعلام الاستراتيجى على الصناعات المحلية، وهو ما حدا بالشركة (أ. ب. م) إلى إدانة الإجراء بمرارة وشاركتها فى هذه الإدانة شركات كمبيوتر أخرى[١٠].

أما فى المكسيك حيث تصل نسبة الشركات الأجنبية التى تنتج المستحضرات الدوائية إلى ٣٠٪ من هذه الصناعة فقد جرى اتخاذ إجراءات قضائية ضدها من قبل الشركات الأمريكية القوية مع تهديدات بسحب الاستثمارات لأن البرنامج الحكومى لصناعة الدواء كان قد دخل على الخط[١١] ولم تكن هذه الصناعة قد قدمت بعد سياسات لحماية براءات الإختراع من أجل تطوير الأدوية غير المحمية فى دوائر التسجيل للعلامات التجارية أو المواد الخام المحلية أو عملية ضبط الأسعار أو الحوافز التمييزية للشركات المحلية والرقابة على الاستثمارات الأجنبية[١٢].

---

(٩) كارين ليساكر "بنوك ومعترضون وإدارة" نيويورك كتب تأسيسية ١٩٩١ ص٥٦.

(١٠) إدوارد هوايت، قضية الاستثمارات الأجنبية والأزمة الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية، فى ريتشارد فينبرج وريكارد فرنش داميز محررون التنمية والديون الخارجية فى أمريكا اللاتينية، أسس لوفاق جديدة، جامعة نرتردام برس ١٩٨٨ صفحات ١٥٧-١٥٨.

(١١) ليساكر ص٥٦.

(١٢) هوايت ص١٥٨.

ورغم ما انطوت عليه هذه الأفعال والتنازلات من إزعاج فإنها لم تكن لتقارن بالتأثير الذى أحدثته صدمة الأوبك الثانية عام ١٩٧٩ إذ كانت شركات النفط الغربية تقوم برفع الأسعار للمستهلكين حتى تحافظ على هوامش أرباحها الطائلة، ومع ذلك فقد ظلت "الأوبك" بانسبة للأمريكين رمزا لسلوك عصابة غير مسؤولة من جنوب العالم استهدفت استخدام احتكارها أو مايشابه الاحتكار للمنابع الأساسية للنفط لكى تجبر الغرب على الركوع ولم يسيطر الشيوعيون أو القوميون الراديكاليون مثل ليبيا "القذافى" على الأوبك، بل سيطر عليها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية مثل العربية السعودية والكويت وفنزويلا (قبل شافيز) رغم هذا فإن إدراك خطورة النفط كسلاح كان أكثر حدة ووضوحا من الإدراك لخطورة الأسلحة النووية لدى الاتحاد السوفيتى كان الخوف من كارتل النفط يعيد إلى الأذهان تلك الكتلة الموحدة التى سيطرت على معظم السلع الاستراتيجية وطالما أشارت الدعاية اليمينية إلى إعلان الجزائر لحركة عدم الانحياز عام ١٩٧٣ وسعت هذه الدعاية لإثارة الخوف والكراهية فى الشمال ضد تكتل الجنوب، ويقول الإعلان "يوصى رؤساء الدول والحكومات بتأسيس تضامن فعال بين المنظمات المختلفة للدفاع عن الدول المصدرة للنفط "أوبك" لاستعادة الموارد الطبيعية وزيادة عوائد التصدير وتأمينها[١٣].

وكان نظام الأمم المتحدة ساحة مركزية لعملية "الشيطنة" للجنوب أى تصوير الجنوب كشيطان رجيم التى صاغتها الدوائر اليمينية فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، إذ كانت الأمم المتحدة من وجهة نظرهم هى الرافعة التى اعتمدتها إستراتيجية بلدان الجنوب لإقرار النظام الاقتصادى العالمى الجديد (نيو) ووضعت مؤسسة "هيرتيج" البحثية اليمينية الأمريكية الأمر على النحو التالى: إن حكومات الجنوب قد كرست جهوداً وموارد لنشر إيديولوجية النظام الاقتصادى العالمى الجديد داخل نظام الأمم المتحدة وما بعده، فلم توفر هذه الإيديولوجية أى من وكالات أو مكاتب الأمم المتحدة

---

(١٣) فقرة متضمنة فى نوسيتر ص٥٧.

دون أن تتغلغل فيها[١٤] وجرى النظر لجهود دول الجنوب لأعادة توزيع القوة الاقتصادية عالميًا عبر آليات الأمم المتحدة باعتبارها عملا مدبرًا ومنظما حيث تعرض القطاع الخاص ومعطياته إلى هجوم كاسح عالميًا ومحليا فى بلدان العالم الثالث، وجرى تداول مقترحات لفرض رقابة صارمة على تجارة الأدوية العالمية داخل أكثر من هيئة من هيئات الأمم المتحدة، بينما انخرطت وكالات عالمية فى وضع مقترحات لمدونات سلوك مقيدة للشركات متعددة الجنسية بينما اقترحت اليونسكو قيودا عالمية على الصحافة[١٥]. ورأت مؤسسة "هيرتيج" أن التهديد الأعظم الذى يمثله العالم الثالث والكامن فى فكرة إعادة توزيع الموارد الطبيعية قد تجسد فى المطالبة بإخضاع قاع البحر والفضاء والقارة غير المأهولة فى القطب الجنوبى لرقابتهم عبر معاهدة البحر وعن طريق الاتفاقيات التى تنظم نشاط الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى أطلقوا عليها معاهدة القمر، وقال "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا (السابق) مهندس دراسة الأمم المتحدة والمناقشات الجارية حول القطب الجنوبى غير المأهول والذى طالب باعتباره ملكًا للأمم المتحدة قال أمام الجمعية العامة "أن كل الثروة التى ليست ملكًا لأحد هى ميراث مشترك للإنسانية وهى من ثم موضوع لرقابة العالم الثالث السياسية"[١٦].

إعادة إخضاع الجنوب (التكيف الهيكلى)

حينما جاءت إدارة ريجان إلى الحكم سنة ١٩٨١ تقدمت على أكتاف أجندة لا فحسب لمناوأة الشيوعية وصدها، وإنما استهدفت أيضا تأديب العالم الثالث، وتكشفت فى هذا الصدد ستراتيجية الإدارة ذات الشقين الأول: نظام رأسمالية الدولة التى نظر إليها محللون كقاعدة محلية للنخبة الرأسمالية القومية للجنوب، أما الشق الثانى فتمثل

(١٤) دوج بانداو، دور الأمم المتحدة فى تطوير تنمية العالم الثالث فى مؤسسة هيرتيج، المعونة الأمريكية للعالم النامى، أجندة السوق الحر واشنطن دى سى؟، مؤسسة هيرتيج ص٢٢.

(١٥) المصدر السابق ص٢٤.

(١٦) المصدر السابق ص٢٣-٢٤.

فى إضعاف نظام الأمم المتحدة كمنبر وأداة معًا للأجندة الاقتصادية للجنوب. وسرعان ما جاءت الفرصة المتمثلة فى أزمة الديون العالمية التى أنفجرت صيف عام ١٩٨٢، وأدت إلى الاضعاف الشديد لقدرات حكومات الجنوب فى التعامل مع كل من دول الشمال والشركات والوكالات متعددة الجنسية التى يهيمن عليها الشمال، وكان أن جرى اختيار كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كأدوات لمواجهة بلدان الجنوب وكان ذلك تحولا ملائمًا بالنسبة للبنك الدولى الذى كان قد جرى اتهامه من قبل "وول ستريت" والجناح اليمينى كأحد الضالعين الاشرار الذين وقفوا خلف عملية إضعاف الموقع العالمى للشمال بتشجيعه للاشتراكية فى العالم الثالث عن طريق القروض التى منحها لحكومات الجنوب، أما الليبرالى "مكنمارا" الذى عده الجناح اليمينى مخطئا بسبب خسارته فى فيتنام، (حين كان وزيرا للدفاع) وفشله فى احتواء تحديات الجنوب فقد جرى استبداله بمن هو أكثر مرونة فتوقفت مطالبات الجناح اليمينى الإيديولوجى بإغلاق البنك الدولى أمام ضغوط المحافظين البراجماتيين الذين كانوا يريدون بدلا من ذلك استخدام البنك كأداة تأديب.

وتوجهت سياسات التكيف الهيكلى اتجاها جديداً فى الإقراض فى السنوات الأخيرة لوجود "مكنمارا" على رأس البنك وعلى العكس من سياسة الإقراض التقليدية فى البنك الدولى جرى توجيه قروض التكيف الهيكلى للدفع ببرامج إصلاح لعموم الاقتصاد أو لقطاع بكامله منه وفى منتصف الثمانينات فرض كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى سياسات التكيف الهيكلى التى اصبحت الرافعة لبرامج الليبرالية القائمة على اقتصاد السوق وجرى تطبيقها تحت إشراف الإدارتين فى البنك والصندوق فى بلدان العالم الثالث التى تعانى إقتصاداتها من مشكلات ديون كبيرة وتضمنت سياسات التكيف الهيكلى هذه العناصر المجتمعة دون أى تغيير.

- تخفيض الإنفاق الحكومى بصورة حادة تحت دعاوى كاذبة لضبط التضخم وتخفيض الطلب على التدفق الرأسمالى من الخارج، وفى التطبيق ثبت أن هذه السياسة كانت موجهة لتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعى.

- تحرير الواردات والغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية، تحت دعاوى زائفة أخرى تقول أنه بهذا الإجراء فإن الصناعة المحلية سوف تصبح أكثر كفاءة بدخولها فى منافسة مع الأجنبى.
- خصخصة المشروعات الحكومية ثم الاعتماد على الإلغاء الجذرى لأية قيود أو ضوابط للوصول إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد واستخدام الموارد المنتجة، اعتمادا على آليات السوق بدلا من القرارات الحكومية.
- تخفيض سعر العملة لجعل الصادرات أكثر تنافسية وهو ما سيوفر الدولارات لتسديد الديون الخارجية وفوائدها.
- تخفيض الأجور أو الحد من زيادتها والغاء أو على الأقل إضعاف آليات الحماية للعمل مثل الحد الأدنى للأجور لإزالة ما رأو أنه حواجز مفتعلة ضد حركة رأس المال الوطنى والأجنبى.

وخضعت سبعون دولة من العالم الثالث مع نهاية الثمانينات لكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبرامجهما من التثبيت والتكيف الهيكلى والعلاج بالصدمة والتى تمت إدارتها جميعا على البعد من واشنطن لتصبح ملمحاً رئيسيًا للحالة العامة فى الجنوب، وبينما جرى تبرير التكيف الهيكلى كضرورة لخلق الشروط التى تساعد بلدان العالم الثالث على تسديد ديونها لبنوك الشمال، كان هناك هدف ستراتيجى أبعد وهو تفكيك نظام رأسمالية الدولة التى شكلت القاعدة المحلية للنخب الرأسمالية الوطنية وأجرت الأمم المتحدة مسحًا لسياسات التكيف الهيكلى بإشراف لجنة إفريقيا بالأمم المتحدة وتوصلت اللجنة إلى النتيجة التالية:

((كان جوهر سياسات التكيف الهيكلى "ساب" هو تخفيض ثم الغاء تدخل الدولة فى القطاعات الاقتصادية للإنتاج وإعادة التوزيع))(١٧).

---

(١٧) فقرة فى سيموس كليرى "نحو تكيف جديد فى إفريقيا فى" ما بعد التكيف، إصدار خاص من البيئة الأفريقية المجلد رقم ٧ أجزاء ١-٤٠ ص٣٥٧.

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية لاحظ أحد المحللين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استفادت من هذه الفترة التى طبعها الضغط المالى حين أصرت على أن ترفع الدول المدينة أيدى الحكومات عن الاقتصاد فى مقابل الائتمان الأمريكى"(١٨).

وعلى نفس المنوال توصلت عملية الفحص لعقد من التكيف فى كتاب أصدره بنك الأمريكتين للتنمية عام ١٩٩٢ إلى هذه الحقيقة التى إعتبرت أزاحة الدولة من النشاط الاقتصادى مركزًا للمنظور الإيديولوجى الذى استرشدت به عمليات الإصلاح فى الثمانينات.

وهكذا تغير الجنوب مع نهاية الإثنتى عشر عامًا من حكم ريجان بوش سنة ١٩٩٢، تغير الجنوب من الأرجنتين لغانا فتقلصت بعنف مشاركة الدولة فى الاقتصاد، وجرى نقل المشروعات المملوكة للحكومة إلى القطاع الخاص باسم الكفاءة، والغيت كل الحواجز الحمائية ضد الواردات من الشمال وباسم التصدير أولا إندمج الاقتصاد المحلى بقوة فى الأسواق العالمية التى يسيطر عليها الشمال.

ترويض النمور

كانت هناك منطقة لم يتأثر فيها الجنوب - نسبيًا - فى المرحلة الأولى للثورة الاقتصادية المضادة التى قام بها الشمال، هى شرق وجنوب شرق أسيا أظهرت كل النظم الاقتصادية فى هذه البلدان السمات ذاتها لرأسمالية تعاونها الدولة والتى كانت قد ظهرت فى بلدان أخرى فى الجنوب حيث تتدخل حكومة نشطة فى القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد، مع تركيز على التصنيع لتجنب مصير كان محدقا ببلدان أخرى أى أن تكون مجرد بلدان زراعية أو منتجة للمواد الخام فحسب. وقامت هذه البلدان بحماية أسواقها المحلية من المنافسة الخارجية، مع ضبط صارم ورقابة على

---

(١٨) جون شيهان "ثنائيات التنمية واستراتيجية النمو الاقتصادى فى "سيمون تيتل" محرر "نحو استراتيجية تنمية جديدة فى أمريكا اللاتينية"، واشنطن دى سى د بنك تنمية الأمريكيتين ١٩٩٢ ص٥٣.

الاستثمارات الأجنبية كان وجود دولة قوية إلى حد ما إذن هو ما صنع الفرق بين اقتصادات شر ق وجنوب شرق آسيا واقتصادات دول أخرى فى الجنوب، كانت هذه الدولة قادرة على ترويض النخب المحلية، وقامت فى هذا السياق بابتداع توجه تنموى محلى ينهض على النخبة الوطنية، واتباع السياسات السوقية الكفاحية - إذا جاز التعبير - والتى استهدفت الوصول إلى أسواق فى بلدان العالم الأول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ونجحت هذه الدول المسماه الدول المصنعة حديثًا (نيك) أثناء الحرب الباردة ومن موقعها فى الجبهة الامامية أن تجعل واشنطن تغض الطرف عن كثير من الخروقات التى قامت بها هذه البلدان لنموذج السوق الحر، وما أن غيرت رياح الحرب الباردة إتجاهها منذ منتصف الثمانينات إلا وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية فى إعادة تعريف سياساتها الاقتصادية تجاه شرق آسيا ساعية "لخلق أرض مستوية للعب" لصالح شركاتها عبر اللبرلة، وإلغاء القيود والضوابط، والمزيد من خصخصة الاقتصادات الأسيوية وكان ذلك هدفًا سعت الولايات المتحدة الأمريكية لبلوغه بشتى الطرق فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وأخذ رأس المال اليابانى فى إعادة تسكين كثير من عملياته الصناعية فى شرق وجنوب شرق آسيا لتعويض الخسارة فى التنافسية داخل اليابان التى سببها ارتفاع سعر الين بعد إطلاق "اتفاق بلازا" فى ١٩٨٥ وسمح الوصول لرأس المال هذا لبلدان مثل كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا بأن تتجاهل متطلبات التكيف الهيكلى وبرامجه التى أكرهها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على الاستجابة لها فى بداية الثمانينات حينما كانت هذه البلدان قد وقعت فى حالة من الفوضى المؤقتة بسبب أزمة الديون.

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية فى سعيها لتأديب الدول المصنعة حديثا إلى كل من الآليات الجماعية والثنائية، وإذ فضلت الإدارة الجمهورية لكل من ريجان وبوش الأب اللجوء إلى التعامل وجها لوجه، أثرت إدارة كلينتون - على الأقل فى المرحلة الأولى من حكمها اللجوء إلى الحلول الجماعية مثل الدفع إلى الأمام بتعاون آسيا -

الباسيفيك (أبيك) كإطار لضبط الاقتصادات الأسيوية وتستحق آليات "الأبك" أن تلقى عليها نظرة فاحصة، لأن صعود وسقوط هذه المنظمة يبين حدود القوة الأمريكية فيما بعد فترة الأزمة المالية.

وكانت اليابان قد اقترحت مبدئيا تكوين "الأبك" - "منظمة الدول الأسيوية والباسيفيك" كهيئة استشارية على نسق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (أوسيد) وحاولت استراليا والولايات المتحدة الأمريكية الدفع "بالأبك" من كونها تجمع سائب لتصبح منطقة تجارة حرة تلتزم البلدان فيها بوضع خطط وطنية من أجل اللبرلة الشاملة مع خطة زمنية محددة تنتهى إلى تجارة حرة إقليمية وتمحورت فكرة واشنطن حول إعادة صياغة "أبيك" فى صورة نافتا عابرة للباسيفيك والنافتا هى اتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية.

ووصلت هذه الجهود إلى ذروتها فى كل من قمة سياتل عام ١٩٩٣ حين تولت الولايات المتحدة الأمريكية القيادة دفاعا عن تحويل الأبك إلى منطقة تجارة حرة منتزعة المبادرة من أستراليا اما الذروة الأخرى فكانت فى قمة بوجور فى أندونيسيا عام ١٩٩٤ والتى تقرر فيها أن يصبح عام ٢٠٢٠ هو التوقيت الذى يتحول فيه الأقليم إلى منطقة تجارة حرة، وشرط ذلك هو تخفيض التعريقات الجمركية من ما بين الصفر إلى ٥٪.

واستجابت آسيا استجابة إنشائية للهدف أى تحرير التجارة فى المنطقة ولكنها اجهضته فى الممارسة حين أعلنت أن اللبرلة لابد أن تكون اختيارية ولابد أيضا من توفيق إيقاع هذه اللبرلة وخطاها مع الوضع الخاص فى كل دولة.

والتقط صحفى اقتصادى من استراليا الديناميات التى حددت الكفاح داخل منظمة "الأبك" على النحو التالى:

كان الافتراض غير المعلن خلف إنشاء أبك هو الآتى: إذا ما نجحت الدول الأنجلو سكسونية فى إقناع دول آسيا بإنتهاج سياسة تنموية اقتصادية بشروط وقواعد أنجلو

سكسونية فسوف تتحول اللعبة كلها إلى النظرية النيوكلاسيكية، دعه يمر.. ولعبه الحسبة الرابحة التى يتحول فيها اللاعبون من بلدان وقبائل إلى شركات وأفراد(١٩).

وأضاف المحلل: إن الرأسمالية المتنوعة والمحكومة فى آسيا كانت تبرهن أنها قادرة على المزيد من المقاومة الثقافية والسياسية لعملية الشد التى مارستها عليها قوى العولمة "وكان الهدف الأمريكى الاسترالى من أبيك هو" محاولة إقناع الفائزين الأسيويين فى اللعبة الاقتصادية بإنكار الأساس الثقافى لنجاحهم حتى يشيدوا الأساس والشروط التى يتحول الخاسرون بمقتضاها إلى رابحين"(٢٠).

ونجحت الكتلة الأسيوية فى قمة أوزاكا عام ١٩٩٥ تحت قيادة اليابان فى تدمير خطة ٢٠٢٠ الأمريكية باستخلاص إعلان نهائى يؤكد أن اللبرلة لابد أن تكون عملا اختياريا وصرفت الولايات المتحدة الأمريكية النظر بعد "أوزاكا" عن فكرة تحويل "الأبك" إلى "نافتا"، ولم يبق أمام إدارة "كلينتون" إلا التعامل المنفرد بدبلوماسيتها المالية باعتبار ذلك التعامل هو المبدأ والسلاح الأساسى للعمل ضد "نبك" الأسيوية.

وبلغ التعامل المنفرد فى شراسته بعض الأحيان حد إعلان الحرب التجارية الواقعية وتأثر مزاج واشنطن فى هذا الصدد عميقًا برؤية أحد الموظفين الكبار فى الإدارة الأمريكية الذى أعلن أمام مؤتمر لأسواق المال فى سان فرانسيسكو أنه بالرغم من اعتبار بلدان "النيك" نمورا لأنهم أقويا، وتجار شرسون فإن للتشابه الوظيفى وجهة المظلم. فالنمور تعيش فى الأدغال وتخضع لقانون الأدغال وهى من ثم تتقلص سكانيا(٢١) ونجح الضغط المنفرد بمساعدة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى دفع بلدان رئيسية فى آسيا إلى تحرير حساباتها الرأسمالية وإلى التوجه لتحرير أكبر فى قطاعاتها

---

(١٩) كينيث دافيد سون "دروس شاقة فى انتظارنا ونحن نتعلم التعامل مع أسيا" العصر the age 15 نوفمبر ١٩٩٤ ص١٩.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) "دافيد ملفورد" ملاحظات أمام مؤتمر أسواق المال فى آسيا والباسيفيك" سان فرانسيكو ١٧ نوفمبر، ١٩٨٧.

المالية ولكن عندما وصل الأمر إلى تحرير التجارة كانت النتائج هزيلة ربما باستثناء وحيد هو كوريا التى تحول فائضها التجارى مع الولايات المتحدة إلى عجز تجارى فى بداية الثمانينات. ولم يفلح هذا التطور مع ذلك فى تغيير التقييم الذى توصل إليه ممثلون تجاريون للولايات المتحدة الأمريكية الذين اعتبروا أن التعامل التجارى مع كوريا يضعهم أمام واحد من أصعب الأماكن فى العالم لممارسة الأعمال[٢٢] وكان تقييم واشنطن لتجربة بلدان جنوب شرق آسيا أن هذه البلدان وإن كانت قد قامت بتحرير حساباتها الرأسمالية وقطاعاتها المالية فقد حافظت على الإجراءات الحمائية الصارمة فى التجارة، وخالفت بشكل خطير فى سياساتها الصناعية اشتراطات منع التشوهات التجارية مثلما فعلت ماليزيا حين أطلقت مشروع السيارة الوطنية "بروتون ساجا"، أو مشروع إندونيسيا فى تأسيس صناعة لطائرات الركاب.

وقد اقترنت فكرة التحرير المالى دون تمييز التى تبنتها واشنطن ودافعت عنها مؤسسات "بريتون وودز" بأسعار فائدة عالية ونظام نقدى محدد ترتضيه السلطات المالية الوطنية، وأدى هذا الاقتران إلى تدفقات رأسمالية هائلة إلى الإقليم ولكنها أيضا فتحت الطريق واسعًا لخروج مائة بليون دولار عام ١٩٩٧ فى شكل هروب جماعى كرد فعل للإضطراب والفوضى التى احدثها فائق الاستثمار، والتدفق غير المحكوم لرأس المال مثلما حدث فى إنهيار سوق العقارات والعجز الكبير فى الحساب الجارى.

ولاحت فرصة ذهبية أمام الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة المالية للدفع بأجندتها، ولم تتردد واشنطن فى استغلال هذه الأزمة استغلالا تاما، وقامت بتسويق مصالحها تحت راية الإصلاح بقوانين السوق الحر. واكد "تشارلز جونسون" أن سلوك واشنطن الإنتهازى إبان الأزمة المالية الأسيوية يعكس حقيقة تقول، إن واشنطن بعد أن الحقت الهزيمة بكل من الفاشيين والشيوعيين فإنها تسعى الآن لهزيمة آخر

(٢٢) شهادة السفيرة شارلين بارشيفسكس، الممثلة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية أمام لجنة الكونجرس الفرعية لطرق وأساليب التجارة ٢٤ فبراير ١٩٩٨.

منافسيها من أجل الهيمنة العالمية أى دول شرق آسيا التى أستثمرت حالة الحرب الباردة لإثراء نفسها والتحول إلى دول غنية"[٢٣].

وتظهر النظرة الفاحصة إلى برامج التثبيت التى فرضها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على بلدان مهمة مثل إندونيسيا وتايلاند أن بذور هذه البرامج كانت كامنة ستراتيجيا فى كل من السياسات الحمائية والتدخل النشيط للدولة الذى راجعته هذه البلدان.

وذهبت هذه البرامج إلى ما هو أبعد من التثبيت والتكيف قصير المدى ووصل الائتمان إلى الذرى التى كان قد بلغها فى سنوات ١٩٩٨ و١٩٩٩ مما حدا بالولايات المتحدة إلى تغيير أهدافها من السعى لشفاء النمور الأسيوية إلى محاولة إعادة إخضاعها.

ووافقت السلطات الوطنية فى تايلاند على إلغاء كل القيود على الملكية الأجنبية للشركات المالية، وأسرعت بعمليات الخصخصة للمشروعات المملوكة للدولة، وراجعت قوانين الإفلاسات طبقا لما طالب به الدائنون الأجانب، وكما قال الممثل التجارى الأمريكى أمام الكونجرس: إن التزامات الحكومة التايلاندية بإعادة هيكلة المشروعات العامة والإسراع بالخصخصة فى قطاعات أساسية بما فيها الطاقة والنقل، ومؤسسات النفع العام والاتصالات هى إجراءات سوف تصب كما هو متوقع فى مجرى خلق سوق قائم على المنافسة وإلغاء أى ضوابط، وسوف يخلق كل ذلك فرص عمل جديدة للشركات الأمريكية[٢٤].

وأكد الممثل التجارى الأمريكى فى إندونيسيا أن شروط صندوق النقد الدولى لضمان حزمة تثبيت ضخمة إستهدفت الدفع فى إتجاه ممارسات كانت لزمن طويل موضوعا للجدل فى علاقات إدارة كلينتون التجارية الثنائية والسياسات التى نهضت عليها،

(٢٣) شالمرز جونسون، لكمة ارتدادية، تكلفة وحصاد الإمبراطورية الأمريكية نيويورك، هنر هولت ٢٠٠٠ ص٢٠٦.
(٢٤) المصدر السابق.

وكان من أبرز ما حدث فى هذا السياق هو التزام إندونيسيا بالغاء التعريفة الضريبية والاعتمادات التفضيلية لمشروع السيارة الوطنية، بينما سعى برنامج صندوق النقد الدولى إلى إحداث إصلاح واسع فى سياسة إندونيسيا التجارية والاستثمارية مثل مشروع الطائرة والشركات الاحتكارية والقيود المحلية على التجارة التى تخنق المنافسة بالتضييق على الوصول للبضائع والخدمات الأجنبية"[٢٥].

وكان المشروع الوطنى والخطة المرتبطة به لإنشاء صناعة طائرات نفاثة لنقل الركاب قد استثار رفضا واسعًا خاصة فى "ديترويت" و"بوينج" حيث معاقل صناعة المحركات والطائرات.

وفى كوريا لم يحرص كل من صندوق النقد الدولى ووزارة الخزانة الأمريكية على إخفاء تعاونهما الوثيق وعلاقاتهما التى شغل فيها الصندوق موقع التابع، ولم تكن التنازلات التى قدمها الكوريون لتثير الدهشة بما فى ذلك رفع نسبة تملك الأجانب فى الشركات إلى ٥٥٪ مع السماح بإنشاء مؤسسات مالية أجنبية، والتحرير الكامل لسوق المال ورءوس الأموال، والغاء نظام تصنيف السيارات، والموافقة على إلغاء نظام الإقراض الحكومى للأغراض الصناعية، وسارت كل هذه الإجراءات جنيا إلى جنب السياسة الأمريكية قبل نشوب الأزمة، وقال الممثل التجارى الأمريكى فى كوريا أمام الكونجرس:

((بالنسبة لنا، تعنى النشاطات الاقتصادية التى تقودها السياسة وليس السوق أن الصناعة الأمريكية سوف تواجه قيودا وحواجزا هيكلية على التجارة والاستثمار والمنافسة فى كوريا، فقد احتفظت كوريا على سبيل المثال بالقيود على الملكية والعمليات الأجنبية ولديها قائمة من المعوقات التى تحول دون الوصول إلى السوق.. وقد جرت مناقشة حزمة التثبيت الكورية مع صندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٩٧ لتساعد على فتح المجال أمام المنافسة وتوسيعه فى كوريا عبر خلق اقتصاد يحركه السوق أكثر فأكثر،

---

(٢٥) المصدر السابق.

وإذا ما تواصل هذا الطريق إلى الإصلاح سوف تكون هناك منافع كثيرة لا لكوريا وحدها، ولكن للولايات المتحدة أيضا))[٢٦].

ولخص "جيف جارتن" مساعد وزير التجارة الأمريكى أثناء ولاية "بيل كلينتون" الأولى الهدف الاستراتيجى الأمريكى حين قال "تدخل معظم هذه البلدان فى نفق عميق مظلم.. ولكن وفى الطرف الآخر من هذا النفق سوف تكون هناك آسيا مختلفة تماماً تحقق فيها الشركات الأمريكية اختراقات أعمق للأسواق، مع سهولة أكثر فى الوصول إليها"[٢٧].

وكانت الشركات المالية الأمريكية والمتعددة الجنسية قد أخذت تشترى الأصول الأسيوية من "سيول" لبانجوك بأسعار مزاد الحرائق حيث تباع السلع التى تضررت من حريق برخص التراب.

تفكيك نظم الأمم المتحدة للتنمية

وجاء هجوم برامج التثبيت التى قادها صندوق النقد الدولى على الجنوب عامة عبر "بريتون وودز" التى فرضت التكيف الهيكلى مصحوبا بجهد كبير لإخصاء الأمم المتحدة كرافعة لأجندة الجنوب، وحدث ذلك عبر قوة المال الامريكى الذى يمول ما بين ٢٠٪ و٢٥٪ من ميزانية الأمم المتحدة وهكذا غرفت "النيو" فى الصمت مثل كل مؤسسات الأمم المتحدة التى تتعامل مع الإنقسام شمال – جنوب كالمجلس الاقتصادى الأجتماعى "أيكوسول" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى والجمعية العامة، وأسفر الضغط الأمريكى أيضا عن تفكيك مركز الأمم المتحدة للشركات عابرة القارات (tnc,s) والذى تسبب عمله الرفيع المستوى وهو يتتبع نشاط الشركات عابرة القارات فى جنوب العالم فى إثارة غضب هذه الشركات.

---

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) فقرة فى "يقلل تفاقم الأنفلونزا المالية من الحصانة أمام توغل البزنس الأمريكى" نيويورك تايمز" فبراير ١٩٩٨.

كذلك جرى الغاء منصب المدير العام لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الدولية والتى كان إنشاؤها نتيجة محددة للجهود التى بذلتها الدول النامية أثناء مباحثات "النيو" التى تمحورت حول دور أقوى للأمم المتحدة فى دعم التعاون الدولى والتنمية، بل أنها كانت أفضل هذه النتائج وأكثرها تأثيرا على الإطلاق[٢٨] لكن كان الهدف الأساسى للهجوم المضاد الذى اطلقه الشمال هو نزع مخالب الأونكتاد إن لم يكن التفكيك النهائى لها وبعد أن كان قد تنازل الشمال أمام الجنوب أثناء مباحثات المؤتمر الرابع فى نيروبى عام ١٩٧٦ بالموافقة على خطة تثبيت البضائع المعروفة بالبرنامج الإندماجى للسلع، قام الشمال فى المؤتمر الخامس للأونكتاد فى بلجراد برفض برنامج الجنوب لإلغاء الديون والإجراءات الأخرى التى كانت تستهدف انعاش اقتصادات بلدان العالم الثالث والمساهمة بذلك فى انعاش الاقتصاد العالمى فى ظل ركود ضرب العالم كله"[٢٩].

وتصاعد الهجوم الشمالى أثناء المؤتمر الثامن للأونكتاد الذى انعقد فى "كارتاجينا" عام ١٩٩٢، ففى هذا الاجتماع الفاصل عارض الشمال بنجاح كل النقاط الأساسية التى قدمتها الأونكتاد فى مناقشات جولة أوروجواى للجات ونجحت فى تدمير الوظائف التفاوضية "للأونكتاد"[٣٠] حتى أصبح وجودها نفسه موضع تساؤل، وانحصرت وظيفة الأونكتاد الرئيسية منذ ذلك الحين فى "التحليل، وبناء التوافقات حول بعض قضايا التجارة والمعونة الفنية"[٣١].

منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث للنظام

واصلت الاونكتاد الحياة، ولكن واقع الحال يقول أن منظمة التجارة العالمية أقعدتها بعد أن خرجت إلى الوجود إثر توقيع اتفاق مراكش فى أبريل ١٩٩٤ وهو ما

(٢٨) أدامز "الأمم المتحدة المنسية" ص٤٣.

(٢٩) لجنة الجنوب "تحديات تواجه الجنوب، نيويورك مطبوعات جامعة أوكسفورد ١٩٩١ ص٢١٧.

(٣٠) ميريام فان ديسر ستيشيل "التجارة الدولية، تجارة حرة لمن وتجارة عادلة لمن" فى شيلدرز - محرر - تحديات أمام الأمم المتحدة ص٦٩.

(٣١) الانتقاص من قدر الجنوب يتجه لإغلاق الاونكتاد والاويندو، أبحاث العالم الثالث رقم ٣٦ ص٤١.

قضى بتنفيذ الاتفاقيات التى جرى توقيعها أثناء جولة "أوروجواى" التى إمتدت للتعريفات والتجارة "جات" وتأخر قدوم منظمة التجارة العالمية إلى الحياة على مدى ستة وأربعين عاما بالرغم من أن الليبراليين الأمميين فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانوا قد اعتبروها من حيث المبدأ الضلع الثالث لنظام "بريتون وودز" لتقوم فى ميدان التجارة بما يقوم به صندوق النقد الدولى فى ميدان التمويل والبنك الدولى فى التعمير الاقتصادى وكان مقررا أن تخرج إلى الوجود منظمة عالمية للتجارة (ito) وفى عام ١٩٤٨ ولكن ظل التهديد بعدم التصديق عليها مخيما من قبل القوى الداعية إلى العمل المنفرد فى مجلس الشيوخ الأمريكى مما أدى إلى وضع المشروع على الرف لصالح "الجات" وهى أضعف كثيراً من المنظمة العالمية للتجارة وهو ما فعلته إدارة ترومان وسياساتها الوقائية.

وأدت المنافسات التجارية مع كل من أوروبا واليابان فى منتصف الثمانينات إلى ان تصبح الولايات المتحدة هى الداعية القائدة إلى توسيع الجات وشحذ أسنانها الإكراهية، وذلك بعد أن إخترقت الواردات من دول العالم الثالث السوق الأمريكية مما أدى إلى عجز البضائع الأمريكية عن الدخول إلى أسواق الجنوب مسببًا إحباطا شديداً خاصة مع صعود منافسين جدد من شرق آسيا nic,s.

ويبرز فى قلب أهداف إنشاء منظمة التجارة العالمية هدفان أولهما إدارة المنافسة التجارية فيما بين الدول الصناعية الأساسية من جهة، ومن جهة أخرى إحتواء التهديد الذى يشكله الجنوب بالنسبة للبنية الاقتصادية العالمية السائدة، ويجب النظر لمنظمة التجارة العالمية فى هذا السياق باعتبارها استمرارا أو إمتدادا لردود أفعال الشمال التى سبق أن ادت لولادة سياسات التكيف الهيكلى، وبينما أدت سياسات التكيف الهيكلى هذه إلى تقوية الهيمنة الهيكلية للشمال ككل فإنها خدمت فى المقام الأول مصالح القوة الاقتصادية العالمية الأولى بشكل خاص، وتصبح هذه النتيجة بالغة الوضوح إذا ما حللنا الظروف التى أحاطت بولادة هذه السياسات.

ولم تكن التجارة الدولية فى حاجة لمنظمة التجارة العالمية لكى تتوسيع بنسبة سبعة عشر ضعفًا من ١٩٤٨ حتى ١٩٩٧ أى من ١,٢٤ بليون إلى ١٠,٧٧٢ بليون[٣٢] وحدث هذا التوسع فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات "جات" التى وضعت النظام التجارى فى ذلك الحين ولم يكن تأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ استجابة لإنهيار او أزمة فى التجارة العالمية شبيهة مثلا بما حدث سنة ١٩٣٠، كما أنها لم تكن ضرورية من أجل سلام العالم طالما أن حربا عالمية لم تقع كما لم تقع حرب تجارية فى أى مكان فى هذه الفترة. ولم يظهر أى أثر من بعيد أو قريب لنزاع تجارى فى الحروب السبعة التى وقعت بين الدول فى هذه الفترة وهى الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، وحرب فيتنام ١٩٤٥-١٩٧٥ وأزمة السويس سنة ١٩٥٦، والحرب العربية الاسرائيلية ١٩٦٧، والحرب العربية الاسرائيلية ١٩٧٣، وحرب الفولكلاند سنة ١٩٨٢، وحرب الخليج سنة ١٩٩٠.

كانت الجات إطارا عقلانيا لتحرير التجارة العالمية ذات نظام مرن لحل المنازعات، يعترف بالأوضاع الخاصة والمختلفة للدول النامية ويفسح مجالا لبلدان العالم الثالث فى الاقتصاد العالمى يمكنها من اتباع سياسة تنموية وتصنيعية.

فلماذا تم تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب جولة أوروجواى من ١٩٨٦-١٩٩٤؟ من بين القوى التجارية الرئيسية كان موقف اليابان متناقضا للغاية، إذ كانت معنية أكثر من أى شيئ آخر بحماية زراعتها ونظامها الخاص للإنتاج الصناعى وهو نظام استخدام وسائل رسمية وغير رسمية تمنح المنتجين المحليين حقوقا أولية لاستغلال السوق الوطنى، أما الاتحاد الأوروبى الذى كان يسير حثيثا فى اتجاه أن يصبح كتلة تجارية مكتفية ذاتيا، فكان بدوره متناقضا وهو يعرف أن نظام الدعم الزراعى الواسع الذى يتبعه سرعان ما سوف يتعرض للهجوم أما الدول النامية فرغم أنها كانت تطالب بفتح مزيد من اقتصادات بلدان الشمال أمام منتجاتها الزراعية والصناعية فإنها لم تر

---

(٣٢) أرقام من مظمة التجارة العالمية، التقرير السنوى ١٩٩٨، احصائيات التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية - جنيف ١٩٩٨ ص١٢.

ان مطلبها هذا يمكن أن يتحقق عبر اتفاقية شاملة تضعها البيروقراطية التجارية القوية موضع التنفيذ وإنما جرى تطبيقها عبر مباحثات منفردة واتفاقيات منفصلة مسترشدة بنموذج البرنامج الموحد للبضائع ipc,s وصندوق تثبيت البضائع الذى جرى الاتفاق حوله برعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد فى نهاية السبعينات.

وخدم تأسيس منظمة التجارة العالمية مصالح الولايات التحدة الأمريكية بشكل أساسى، وكانت أمريكا هى التى عرقلت تأسيس المنظمة الدولية للتجارة ito سنة ١٩٤٨ حين شعرت أنها لن تخدم هيمنتها الاقتصادية الشاملة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وهكذا أصبحت أمريكا هى الدينامو الأساسى واللاعب الرئيسى فى دورة أوروجواى وتأسيس منظمة التجارة العالمية فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات حين شعرت أن مزيدا من التنافسية على الصعيد العالمى قد خلق وضعا تحتاج مصالح شركاتها إلى ما هو عكسه تماماً.

ومثلما كانت تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية فى خمسينات القرن العشرين بالخروج من الجات إذا لم تسمح لها الاتفاقية بالإجراءات الحمائية للألبان والمنتجات الزراعية الاخرى وهو ما قاد إلى شطب معايير التجارة الزراعية من قواعد الجات، كان ضغط الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٩٥ هو الذى أدخل الزراعة فى نظام الجات ثم منظمة التجارة العالمية بعد ذلك، وأعلن وزير الزراعة الأمريكى "جون بلوك" آنذاك أسبابه بصراحة فائقة فى بداية مباحثات جولة أوروجواى عام ١٩٨٦ حين قال:

((إن الفكرة القائلة بأن على الدول النامية أن تأكل من إنتاجها هى واحدة من مفارقات عصر مضى أما الآن فإن بوسع هذه الدول أن توفر لنفسها أمنا غذائيًا أفضل بالاعتماد على المنتجات الزراعية الأمريكية التى يمكن توفيرها فى معظم الأحيان بتكلفة أدنى كثيراً"[٣٣] ولم تكن أسواق الدول النامية وحدها فى ذهن واشنطن فى ذلك الحين بطبيعة الحال وإنما كانت هناك أيضا اليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبى.

---

(٣٣) فقرة فى "كيك وكافيار" وثيقة دنكل وزراعة العالم الثالث إيكولوجيست مجلد رقم ٦ - نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٣ ص٢٢٠.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا هى التى دفعت فى إتجاه إخضاع الخدمات لشروط منظمة التجارة العالمية، وذلك حين قدرت أنه فى ميدان الخدمات العالمية النامية بسرعة خاصة المالية منها تحظى شركاتها بموقع القيادة ويحتاج هذا الموقع للحفاظ عليه وكانت الولايات المتحدة أيضا هى التى دفعت فى اتجاه وضع ما سمى بمعايير التحكيم فى الاستثمار التجارى "تريمز" trims، ومعايير حقوق الملكية الفكرية تربس trips، وسعت الأولى لإلغاء الحواجز على عبور الحدود المحلية لمكونات الإنتاج بين فروع الشركات عابرة القارات tnc وهى حواجز كانت قد وضعتها الدول النامية من أجل تنمية صناعاتها، أما اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فجاءت لحماية التميز الأمريكى الفائض فى ميادين صناعات المعرفة الكثيفة.

ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة وراء إنشاء آلية فض المنازعات المهولة مع وسائل التنفيذ فى منظمة التجارة العالمية بعد أن كان المسؤولون التجاريون الأمريكيون قد شعروا بالإحباط إزاء ضعف جهود الجات فى فرض القواعد التى تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويقول الأكاديمى المرموق فى ميدان التجارة "س فريدبرجستون" رئيس المعهد الدولى للاقتصاد أمام مجلس الشيوخ الأمريكى:

((إن الآلية القوية لفض المنازعات فى منظمة التجارة العالمية تخدم المصالح الأمريكية لأن بوسعنا الآن أن ندخل بكل ثقل المنظمة الدولية لملاحقة كل أشكال الحواجز التجارية وتقليلها وصولا إلى الغائها))[٣٤].

والخلاصة هى أن المنظور المتغير لواشنطن حول احتياجات ومصالح جماعاتها الاقتصادية هى التى شكلت وأعادت تشكيل نظام التجارة العالمى، لم يكن الاحتياج العالمى إذن هو الذى خلق منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥ بل كان تقدير الولايات المتحدة الأمريكية لحقيقة أن مصالح شركاتها لاتجد مبتغاها فى النظام المرن للجات،

---

(٣٤) س فريدبرجستون مدير المركز الدولى للاقتصاد، شهادته أمام مجلس الشيوخ، واشنطن دى سى أكتوبر ١٣-١٩٩٤.

وأنها بدلا من الجات تحتاج إلى منظمة قوية مهيمنة يتسع نطاق نفوذها إلى مالا حد فيها فكانت منظمة التجارة العالمية. ويعتبر الكثير من الأوروبين واليابانيين أن منظمة التجارة العالمية هى برنامج عمل ومخطط للهيمنة العالمية للشركات الأمريكية بدءا من نموذج السوق الحر الذى يطبع المنظمة بطابعه، إلى مجموعة القواعد والضوابط التى جرى وضعها فى كل الاتفاقيات أثناء جولة أوروجواى وصولا إلى نظام إتخاذ القرار والمحاسبة والتى استهدفت جميعا مأسسه المميزات المتراكمة للشركات الأمريكية.

مجموعة السبعة مدير للعالم ؟

شكلت مؤسسات "بريتون وودز" ثم بعد ذلك الجات ومنظمة التجارة العالمية بناء تعدديا للهيمنة على الاقتصاد العالمى من قبل الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن بقى خلق الإجماع بين القوى المهيمنة مهمة لا تستطيع أن تؤديها المؤسسات الثلاثة بكفاءة حيث يشغل موقع أعلى تمثيل وطنى فيها أناس أقل حتى من مستوى وزراء فى ظل الإدارات البيروقراطية لبلدانهم، وتجلت الحاجة إلى مؤسسة مركزية تكون مهمتها بناء استراتيجيات وسياسات التوافق فيما بين هذه الدول، وهكذا نشأت مجموعة السبعة وكانت بدايتها فى قمة مصغرة للبلدان الصناعية الكبرى فى "رامبويى" فى فرنسا عام ١٩٧٥ وتطورت مجموعة السبعة التى أصبحت مجموعة الثمانية بعد = ضم روسيا فى المرحلة ما بعد السوفيتيه وتطورت المجموعة التى وصفها أحد التقارير قائلا أنها: أقرب ما تكون إلى مؤسسة قمة تعنى بشؤون الاقتصاد العالمى"[٣٥].

وتمثل القمة السنوية أعلى درجات العمل فى مجموعة السبعة، وقد أصبحت على امتداد السنين عملاً منظمًا بشكل دقيق تحضره وفود حكومية تصل إلى آلاف الأشخاص"[٣٦].

---

(٣٥) لجنة الحوكمة العالمية "جيرتنا العالمية" أوكسفورد" مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٩٥ ص١٥٤.
(٣٦) فايناشال تايمز ٢٣ يوليو ٢٠٠١.

وتجذب قمة الرؤساء انتباها إعلاميا واسعًا، كذلك يجذب اجتماع وزراء المالية الانتباه وهو ينعقد عادة قبل القمة بأيام قليلة وهما الاجتماعان اللذان يضعان الاستراتيجيات المشتركة وإضافة إلى هذين الاجتماعين تجرى على مدار العام عمليات تنسيق بيروقراطية كبيرة[٣٧].

وتطورت مجموعة الثمانية فى السنوات الأولى كمنبر للنقاش والتنسيق المرن لسياسات الاقتصاد الكلى فى الدول الغنية مستهدفة خلق إتجاه لنمو اقتصادى مستقر يتجنب نار التضخم من جهة وجحيم الركود العميق من جهة أخرى وسجلت المجموعة فى هذا السياق عدداً من النجاحات فى تحقيق هذا الهدف بما فى ذلك الحيلولة دون أن تضرب أزمة البورصات عام ١٩٨٧ الاقتصاد العالمى وتدخل به فى حالة من الانكماش، وذلك تنسيق السياسات النقدية للدول المتقدمة[٣٨].

وجرى انتقاد مجموعة السبعة فى ذروة عملها لأنها لم تقدم إلا أقل القليل للعالم النامى وكما وضع المسألة أحد المحللين.

((إن القضايا الأساسية التى اهتمت بها مجموعة السبعة تقع فى النطاق الضيق لإدارة الاقتصاد الكلى خاصة فى الميادين المالية والنقدية، وهى لا تناقش ولا تتخذ من ثم قرارات واسعة المفعول حول بعض أكثر القضايا التى تواجه المجتمع العالمى الحاحا، وعلى سبيل المثال قضايا السكان، والنمو، وتدهور البيئة وتجارة المخدرات، وتدفق المهاجرين، والأمن الغذائى، وحياة الأطفال وتمكين النساء والتنمية الإنسانية))[٣٩].

أما أكثر أشكال النقد حدة لمجموعة السبعة فكان عدم تمثيلها لما هو أوسع وأكبر واقتصارها على نفسها، وشارك ليبراليون فى توجيه هذا النقد كما عبرت عنه لجنة الحوكمة حين قالت:

---

(٣٧) محبوب الحق، حالة مجلس أمن اقتصادى فى البرت بازولينى ما بين السيادة والحوكة العالمية، نيويورك، مطبوعات مارتن ١٩٩٨ ص٢٣٠.

(٣٨) لجنة الحوكمة العالمية ص١٥٤.

(٣٩) محبوب الحق، مرجع سابق.

وتمثل مجموعة السبعة ١٢٪ من سكان العالم وحتى باستبعاد كل من الصين والهند فإنها لا تستطيع أن تدعى تمثيل الاقتصادات الرئيسية وتحتل قضايا التنمية التى تقع فى مجال اهتمام غالبية البشرية مكانا متواضعًا على أجندتها وبالنظر إلى عقود قادمة سوف تصبح هذه المجموعة متناقضة أكثر فأكثر لأن الاقتصادات التى لا تنتمى إليها والتى تشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد العالمى وتمثلها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لم يجر تمثيلها فى هذه المجموعة فى إطار نظرة كلية للقضايا الاقتصادية العالمية(٤٠).

---

(٤٠) لجنة الحوكمة العالمية.

الفصل الثالث

تجنب الديموقراطية فى الوكالات الجماعية

تضررت البلدان النامية من سياسات مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية، ويعود السبب الرئيسى فى ذلك إلى أنه قد جرى تهميش هذه البلدان فى النظم الرسمية لإتخاذ القرار فى هذه المؤسسات وسوف يكون أى تحليل للإدارة الاقتصادية العالمية ناقصًا إذا لم تخضع هذه الهياكل للمناقشة حتى ولو كان الهدف هو إظهار مالا ينبغى أن تكون عليه الإدارة الاقتصادية للعالم.

البنك الدولى

أمسك تقرير لإدارة الخزانة الأمريكية فى بداية الثمانينيات بواقع الهيمنة التى مارستها الولايات المتحدة الأمريكية فى البنك الدولى على النحو التالى:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية فاعلاً رئيسيًا فى تشكيل هيكل ورؤية البنك الدولى وفقا لخطوط غربية يوجهها السوق.. وكنا أيضا مسئولين عن وجود شركات ذات وزن تصويتى يديرها مجلس مدراء ترأسه إدارة ذات مستوى رفيع من موظفين أمريكيين مؤهلين تأهيلا مهنيًا عاليا وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها طرفًا رئيسيًا

فى عقد تأسس البنك وصاحبة نصيب كبير فى ميزانيته على الحق فى مقعد دائم فى مجلس المدراء[1].

وتنبع قوة اتخاذ القرار الرسمى من حجم رأس المال المدفوع كإشتراك ولدى تأسس البنك دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٢٪ من ما هو ضرورى لتأمين القوة التصويتية فى عام ١٩٤٦ ولكن الآن تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بـ ١٧,٦٪ من ميزانية البنك فقط وهو ما يزيد على الـ ١٥٪ الضرورية لكى يكون لها حق الفيتو على قرارات الإقراض الرئيسية وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية بحماس على وضعها المتفوق الذى وفرته لها أنصبتها فى رأس مال البنك ورغم أن "اليابان" كانت تضغط من أجل نصيب أكبر فى رأس مال البنك نجحت الولايات المتحدة فى وضع حد لمساهمتها وقوتها التصويتية عند حدود ٨٪ فقط.

وحصلت القوة الرسمية الأمريكية على دعم من آليات. غير رسمية فتقليديا كان رئيس البنك مواطنا أمريكيا تعينه الإدارة الأمريكية، بينما يقع مقر البنك فى واشنطن دى سى وهو ما يجعل وصول إدارة الخزانة الأمريكية له سهلا ويوفر للمواطنين الأمريكيين ربع عدد كبار موظفى الإدارة ومن المستوى الوظيفى الأعلى"[2].

وتوفر الآليات الرسمية وغير الرسمية وضعًا يدرك فيه فاعلون آخرون سواء من الإدارة أو المانحين الرئيسين، ومتلقى المنح أن للولايات المتحدة الأمريكية صوت رئيسى فى بنوك التنمية الجماعية المتعددة الأطراف، فهم يعرفون من تجربتهم السابقة أننا قادرون وراغبون فى اتباع سياسة الأهداف المهمة فى البنوك باستخدام القوة المالية والسياسية التى نتوفر عليها"[3].

---

(١) إدارة الخزانة الأمريكية، تقيم لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى البنوك الجماعية للتنمية فى الثمانينيات واشنطن دى سى، أدارة الخزانة الأمريكية ١٩٨٢ الفصل الثالث ص١٠.

(٢) ريتشارد فينبرج "رسالة مفتوحة إلى الرئيس الجديد للبنك الدولى فى ريتشارد فتنبرج - محرر" بين عالمين، الحقبة التالية فى حياة البنك الدولى دنيوبرونسو بك، ن ج، ترانساكشن بوكس ١٩٨٦ ص٢.

(٣) إدارة الخزنة الأمريكية، الفصل الثالث ص٢.

وفى دراسة حول أهم أربعة عشرة قضية أثارت نقاشًا فى البنك بدءا من إعاقة منح منظمة التحرير الفلسطينية موقع مراقب، إلى وقف مساعدات البنك لفيتنام وأفغانستان كان بمقدور الولايات المتحدة الأمريكيـــة أن تفرض وجهة نظرها على سياسات البنك فى أثنتى عشر حالة"[٤].

وأصبح البنك الدولى سلاحا مهما فى السياسة العالمية الأمريكية من وجهة نظر إدارة الخزانة وفى واقع الأمر لم تكن كل من المساعدات الثنائية ولا التدفقات على القطاع الخاص - إذا كان ذلك ممكنا - ذات فعالية وتأثير فى الدول الأقل نموا مثلما كانت فعالية وتأثير البنوك التنموية المتعددة الجنسية[٥] وكما وضح الأمر تحليل أجرته إدارة البحوث فى الكونجرس، فإن ميزة البنك الدولى وبنوك التنمية المتعددة الجنسية من وجهة النظر الأمريكية هى أنها تنجح عادة فى تحقيق المهمات الصعبة حين تطالب بوضع معايير للأداء يلتزم بها المقترضون، وهى مهمة تتردد الولايات المتحدة الأمريكية والمقرضون الآخرون فى فرضها فى حالة العلاقات الثنائية"[٦] ولاحظ نائب وزير الخزانة الأمريكية السابق "بيتر ماكفرسون" فى حالة الفيليبين أن أمريكا لم تحقق نجاحا فى إحداث إصلاح سياسى هناك لأنها كانت فى موقع من لا مصلحة له فى ذلك، ومع ذلك فإن البنك الدولى نجح نجاحا مذهلا فى إجراء مفاوضات حول تغييرات سياسية كنا نؤيدها بقوة"[٧].

---

(٤) المصدر السابق ص٣.

(٥) المصدر السابق، الفصل الثانى ص١٨.

(٦) وحدة البحث فى الكونجرس، الولايات المتحدة والبنوك المتعددة الجنسية واشنطن دى سى مكتب المطبوعات الحكومية ١٩٧٤ص٥.

(٧) فقرة فى "والدن بيلو" دور البنك الدولى فى السياسة الخارجية الأمريكية دورية معلومات عن أعمال خفية رقم ٥ خريف ١٩٩٠ ص٢٢.

ومثلما هو الحال مع البنك الدولى تسيطر الاقتصادات المتقدمة على صندوق النقد الدولى حيث تحظى هذه الدول بنسبة ٤٧ , ٤٥٪ من الأصوات فى مجلس حكام البنك، وتأتى الولايات المتحدة فى المقدمة بنسبة ١٩٪ من هذه الأصوات، ولما كانت الدول الغنية الأخرى تحظى بـ٤٢ , ٢١٪ من الأصوات فإن الدول المتقدمة كمجموعة تحظى بالقوة التصويتية التى تمكنها من وقف كل القرارات التى تحتاج لأغلبية وحين طالبت الدول النامية بان يكون لها قول أكبر فى اتخاذ القرار، دفعت الدول المتقدمة فى إتجاه الوصول إلى التعديل الثانى فى مواد الاتفاقية وهو تعديل دخل فى تفصيلات ثلاثة وخمسين قرارا تحتاج لإقرارها إلى أغلبيات سوبر ما بين ٧٠٪ و٨٥٪، وترجمة ذلك هو ان المجموعات الفرعية للدول المتقدمة تمتلك القدرة على وقف القرارات التى تحتاج إلى ٧٠٪ و٨٥٪ من أغلبية"[٨].

كذلك جرى حماية الوزن الخاص للولايات المتحدة الامريكية بخلق قواعد جديدة وهى العملية التى فصلتها مقالة مهمة كتبها "ريتشارد ليفر" و"ليونار سيبروك" ففى بداية السبعينات تراجعت القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية من ٣٠٪ وأخذت تتجه بسرعة نحو ٢٠٪ لحماية القرارات الخاصة وكانت "اليابان" ودول أخرى تبحث وتتطلع إلى تغيير فى القوة التصويتيه حتى تعكس وزنها المتعاظم فى الاقتصاد العالمى، وهو الشيئ الذى لم تكن واشنطن تطيقه.

يقول المقال: أنها أى الولايات المتحدة الأمريكية وضعت جداراً من الحجر أمام أى إعادة نظر فى الحصص وقادت العملية على هذا الأساس ولكن فى النهاية كانت هناك صفقة مع اليابانين والأووربيين وكانت القوة التصويتية لأمريكا قد انخفضت فعلاً

(٨) جوزيف جولد فى مارك زآخر إعادة تصميم الهيكل المالى العالمى مؤتمر القوة التصويتية وقوة الأسهم فى صندوق النقد الدولى ورقة مقدمة إلى البناء العالمى – مركز الدراسات العالمية جامعة كولومبيا البريطانية أغسطس ٢٠٠١.

إلى ١٩٪، ولكن متطلبات الأغلبية السوبر من أجل القرارات الخاصة قفـزت بها إلى ٨٥٪ وكانت هذه الحركة المزدوجة الاستثنائية مقدمة لتعامل مشابه داخل البنك الدولى بعد عقد من الزمان، وهكذا جرى وضع معيار بالغ الأهمية لتوزيع القوة السياسية التى تحكم الصندوق أثناء أزمة الديون الأمريكية اللاتينية والأسيوية(٩).

ولأنه لم توجد شفافية أبداً فى صندوق النقد الدولى فإنه لم يؤد خدمة للديموقراطية بل على العكس أساء إليها فرغم أن للأعضاء حقوقا تصويتية، كان من النادر أن يحدث تصويت رسمى سواء فى مجلس المدراء التنفيذى أو فى مجلس الحكام"(١٠).

وفى ظل إدارة الرئيس كلينتون وطيلة حكم هذه الإدارة تقريباً وحيث جرى اتخاذ ألفى قرار لم يجر التصويت إلا على إثنى عشر قرارا تقريبا، وبدلا من ذلك كان يجرى إتخاذ القرارات بالتوافق".

ولاحظ "نجيروود" أن التوافق الذى مارسه الصندوق لم تكن له أية دلالات ديموقراطية وقد أصبح هذا التوافق غطاء للخلل فى علاقات القوة غير المتساوية وهو انعدام المساواة الذى يظهر فى شكل تصويت رسمى، ذلك أن هناك محرك لهذه القوى الرسمية تعرفه وتدرك أبعاده كل الأطراف المشاركة فى اللقاءات(١١) وهناك سبب آخر يتمثل فى ان الحكومات والمنظمات غير الحكومية التى لم تكن حاضرة فى مثل هذه الاجتماعات تجد صعوبات بالغة فى تحديد ما الذى ظهر ومالم يظهر ويمس الشفافية والمسؤولية"(١٢).

ورغم ان رئيس الصندوق هو تقليدياً أوروبى فإنه خاضع خضوعا شبه مطلق لوزارة الخزانة الأمريكية، وبينما كان الصندوق منخرطا فى عملية انقاذ المكسيك ١٩٩٤-١٩٩٥، ودول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧، اعتبر الكثيرون المدير التنفيذى للصندوق" مايكل كامديسوس"

---

(٩) ريتشارد ليفر وليونارد سيبروك "هل يمكن إصلاح صندوق النقد الدولى، فى والدن بيلو وآخرين محررين "التمويل العالمى" لندن كتب زد ٢٠٠٠ ص١٠٢.

(١٠) زامورا - فقرة فى زاخر ص١٢٦.

(١١) نجيروود - فقرة فى زاجر ص١٧٧.

(١٢) المصدر السابق ص١٢٦.

وكيلاً صغيراً للولايات المتحدة الأمريكية ولكل من وزير الخزانة الأمريكى "روبرت روبن" ومساعدة "لارى سومرز"(١٣).

وكانت المهمات والوظائف الخاصة التى يقوم بها الصندوق لصالح الولايات المتحدة الأمريكية هى التى دفعت الأخيرة للوقوف ضد إنشاء صندوق النقد الأسيوى A&F الذى كانت اليابان قد اقترحته أثناء اجتماع للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى هونج كونج فى سبتمبر ١٩٩٧ ويقول المحلل "إبريك التباك" نبع رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية العنيف من تزايد الضوابط التى وضعها الكونجرس على صلاحيات الرئيس لأدخال الولايات المتحدة الأمريكية فى التزامات تمويلية ثنائية لمبادرات دولية وهو ما جعل الولايات المتحدة تعتمد أكثر فأكثر على قوتها فى صندوق النقد الدولى لممارسة النفوذ على القضايا المالية فى آسيا وفى هذا السياق يأتى إنشاء صندوق نقد أسيوى تلعب فيه اليابان دوراً رئيسيًا بمثابة ضربة لدور الولايات المتحدة فى الإقليم"(١٤).

منظمة التجارة العالمية

كان غياب الشفافية فى إتخاذ القرار أحد أسباب انهيار الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ديسمبر ١٩٩٩ وحكى وزراء البلدان النامية حكايات شتى عن ضياعهم فى مركز المؤتمر فى "سياتل" بحثا عن غرفة خضراء يجرى اتخاذ القرارات الرئيسية فيها، وذلك دون أن يعرفوا أن الغرفة الخضراء لم تكن إشارة لغرفة حقيقية فى مركز المؤتمر وإنما هى إشارة لعملية خاصة لإتخاذ القرارات.

---

(١٣) maltundiond monitor فى عشرين سؤالاً عن صندوق النقد الدولى "مراقب متعدد الجنسيات" فى أبريل ٢٠٠٠ ص٢٣.

(١٤) إبريك التباك "مقترح صندوق النقد الأسيوى" دراسة حالة لقيادة اليابان الإقليمية وتقرير معهد اليابان الاقتصادى رقم ٤٧٧ أ ١٩٩٧ ص ٨-٩.

صور أنصار منظمة التجارة العالمية أثناء التصديق على عملية إنشائها سنة ١٩٩٤ صوروا الأمر باعتبارها منظمة صوت لكل بلد حيث تكون الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل رواندا لها صوت واحد وواقع الأمر هو ان منظمة التجارة العالمية لاتدار ديموقراطيًا حيث لكل بلد صوت واحد شان الجمعية العامة للأمم المتحدة على سبيل المثال ولا هى تدار بنظام الثقل التصويتى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بل انها طبقاً لدستورها هى صوت لكل بلد ومع ذلك فالتوافق هو العملية التى تحكم منظمة التجارة العالمية وهو نظام استعارته المنظمة الجديدة من الجات القديمة التى كان آخر تصويت فيها قد جرى عام ١٩٥٩.

والتوافق هو فى الممارسة عملية تفرض الدول التجارية الكبرى بمقتضاها رؤيتها واختيارها على الدول الأضعف وكما وضع الأمر "سى فريدبرجستون" - وهو أحد أنصار العولمة البارزين ويرأس معهد الاقتصاد العالمى حين قال أمام لجنة استماع فى الكونجرس أثناء التصديق على اتفاقية الجات - منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٤ قال " أن منظمة التجارة العالمية لا تسير قراراتها بالتصويت، إنما هى تعمل وفقا لترتيبات توافق وأقول الحقيقة إن فرقة رباعية تقوم بوضع هذه الترتيبات مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبى وكندا ولابد أن توافق هذه البلدان على أى خطوات كبرى يجرى إتخاذها ولكن دون تصويت(١٥) ورغم أن المجلس الوزارى والمجلس العام هى أعلى سلطات اتخاذ القرار فى هيئات منظمة التجارة العالمية، فإن التوصل إلى القرارات لا يتم فى الجلسات العامة الرسمية وإنما فى غرفة معتمة تسمى الغرفة الخضراء يجرى فيها عقد اجتماعات واتخاذ قرارات، وقد سميت كذلك على غرار لون غرفة المدير العام للمنظمة فى مقرها فى جنيف.

وقامت الممثلة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية "شارلن بارسفسكى" فى مؤتمر صحفى بسياتل بصراحة مدهشة عقب انهيار الاجتماع الوزارى بالإعلان عن النتائج التى توصلت إليها مناقشات الغرفة الخضراء قائلة:

---

(١٥) شهادة أمام لجنة الكونجرس للتجارة، العلم والتكنولوجيا، واشنطن دى - ى ١٣ أكتوبر ١٩٩٤.

((إنها عملية فريدة من نوعها جرى مثلها فى سنغافورة قبل ثلاث سنوات حيث كانت الاجتماعات تتم بين عشرين وثلاثين بلداً رئيسياً وهذا ربما يعنى تمثيل مائة بلد، ولكن بطبيعة الحال فإن المائة بلد لا تكون موجودة داخل الغرفة مما أدى لتولد شعور سيئ للغاية لدى هذه البلدان بانها متروكة ومستبعدة من العملية وأن النتائج التى توصلنا إليها حتى فى سنغافورة كانت مملاة عليهم من قبل خمسة وعشرين أو ثلاثين دولة كانت موجودة داخل الغرفة))[١٦].

واعترفت "بارشفيسكى" أن منظمة التجارة العالمية تجاوزت الأساليب التى كانت مناسبة لمرحلة سابقة، ويتشارك الأعضاء فى وجهة نظر ترى أن المنظمة باتت تحتاج إلى إجراءات جديدة تتسم بشفافية داخلية أعظم وإدماج لعدد أكبر وأكثر تنوعا من الأعضاء الجدد وأيد وزير خارجية المملكة المتحدة "ستيفن بابرز" هذا المنحى قائلا إن منظمة التجارة العالمية لن تكون قادرة على الاستمرار بالطريقة القائمة ولابد من تغييرات جذرية وأساسية حتى تصبح المنظمة قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات عضويتها المكونة من ١٣٤ دولة"[١٧].

وباتت حكومات وشعوب العالم الثالث على يقين كامل أن هياكل صناعة القرار للوكالات متعددة الجنسية تتناقض مع التراث الديموقراطى بل وتخاصم الديموقراطية فى نهاية القرن العشرين وهو ما لا يجوز أن يستمر بأى حال.

---

(١٦) بيان صحفى، سياتل، واشنطن، ديسمبر ٢-١٩٩٩.

(١٧) فقرة فى "الموعد الأخير لإصلاح منظمة التجارة العالمية"، جريدة الجارديان، خدمة الأخبار ١٠ يناير ٢٠٠٠.

الفصل الرابع

أزمة الشرعية

بدا كأنما الليبرالية الجديدة وسياساتها أو ما أطلق عليه بالأحرى توافق واشنطن قد اكتسح كل شيىء فى طريقه مع إنشاء منظمة التجارة العالمية فى منتصف التسعينيات وكما كتب أحد أنصار توافق واشنطن الكبار معبرا عن حالة من الحنين وهو يقول أن توافق واشنطن يحصد موافقة عالمية شبه شاملة ويقدم إيديولوجية هادية وتوافقا فكريا محددا للاقتصاد العالمى وهو ما كان شيئاً جديداً فى التاريخ الحديث[1] وبعد ما يقل عن خمس سنوات كان توافق واشنطن متناثر أشلاء وتواجه المؤسسات المحورية فيه والمسؤولة عن حكم العالم أزمة شرعية حادة.

ستالينجراد صندوق النقد الدولى

وإذا ما شئنا أن نحدد الواقعة التى أدت لتآكل مصداقية صندوق النقد الدولى فلابد لنا أن نتوقف أمام الأزمة المالية الأسيوية التى أثر انهيار نظامها المالى تأثيرا هائلا من إفلاس شركات، وارتفاع معدلات الفقر، إلى زيادة المظالم وأشكال عدم المساواة التى أخذت تضرب الإقليم وبوسع المرء أن يقول أن الأزمة المالية الأسيوية

(١) "س فريد برجستون" حركة مناهضة العولمة فى حديث أمام اجتماع سنة ٢٠٠٠ للجنة الثلاثية، طوكيو ابريل ٢٠٠٠ – منقول من على الانترنت.

كانت بمثابة(*) ستالينجراد صندوق النقد الدولى ومع وضع حدود الاستعارة فى الاعتبار فإن صندوق النقد الدولى تعامل مع الأزمة على طريقة تعامل مع الأزمة على طريقة الجيش الألمانى السادس، مرتكبًا الخطأ ورار الآخر فى الطريق إلى الكارثة.

وكان صندوق النقد الدولى هو الذى أطلق فكرة تدفق رءوس الأموال الطائرة للمضاربة فى الإقليم بالضغط على الحكومات الأسيوية لتحرير الحسابات الرأسمالية فيما قبل الأزمة وذلك بتشجيع من وزارة الخزانة الأمريكية، وكان صندوق النقد الدولى قد تحرك بثقة بعد بدء الهروب المذعور لرأس المال المضارب، وحدث ذلك عبر صيغة مالية ونقدية صارمة جرى فيها تخفيض قدرة الحكومة على التصرف كقوة مضادة للانخفاض فى نشاط القطاع الخاص، وهو ما أدى إلى تحويل الأزمة المالية إلى إنهيار اقتصادى.

وكان صندوق النقد الدولى هو الذى جمع حزم الإنقاذ الشهيرة ببلاين الدولارات والتى قصد منها إنقاذ الدائنين الأجانب حتى لو كان على البنوك المحلية، وشركات الأموال والشركات عامة أن تعض على الرصاص وتتقبل الإفلاس، وكان صندوق النقد الدولى هو الذى فرض على الاقتصادات المنهارة برنامجا راديكاليًا للتفكيك وتحرير التجارة والمال وكانت كل هذه الإجراءات هى جوهر أجندة واشنطن قبل الأزمة التى استطاعت النمور إفشالها فى سنوات إزدهارها وكان صندوق النقد الدولى هو الذى تحت ضغط وزارة الخزانة الأمريكية قد قتل مقترح إنشاء صندوق نقد أسيوى (Amf) والذى كان بوسعه أن يجمع الاحتياطيات من الاقتصادات المزدهرة لتشكل صندوقا يسحب فيه هؤلاء الذين جرى إخضاعهم لهجمات المضاربة لتعويم عملاتهم.

وسجلت الاقتصادات التى ضربتها الأزمة نموًا سالبًا وإزدادت فيها البطالة فى عام ١٩٩٨، وسقط مليون من الناس فى تايلاند و٢١ مليون فى إندونيسيا تحت خط

(*) ستالينجراد هى المدينة الروسية التى صمدت صمودًا أسطوريا فى مواجهة الغزو الألمانى النازى للإتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية إلى أن دحرته – المترجمة.

الفقر ولم يكن مدهشا والحال كذلك أن يقترن صندوق النقد الدولى بالحكومات والبنوك، الفاسدة، و"بجورج سورس" المضارب باعتبارهم أشرار القصة فى نظر الملايين التى جرى إفقارها من الكوريين والتايلاندين والاندونيسيين.

ومما له دلالة بنفس الدرجة وارتباطا بمستقبل صندوق النقد الدولى كمؤسسة هو أن تصرفات الصندوق دفعت إلى السطح بذلك النزاع الذى كان يغلى تحته بين النخبة الأمريكية وأدت به إلى درجة الغليان وقام اليمين الأمريكى بأدانة الصندوق بدعوى أنه أحدث فوضى أخلاقية، وطالبت شخصيات مثل وزير الخزانة السابق "جورج شولتز" بالغاء الصندوق، بينما شن عليه ليبراليون أرثوذكسيون مثل "جيفرى ساكس" و"جاديش باجواتى" هجوما لأنه هدد استقرار وإزدهار الاقتصاد العالمى الكلى، وفى نهاية عام ١٩٩٨ قام تحالف بين المحافظين والليبراليين فى الكونجرس الأمريكى كان على وشك أن يرفض زيادة فى الحصة الأمريكية فى الصندوق قدرها ١٤,٥ بليون دولار، وجرى إنقاذ زيادة الحصة بلى الذراع الذى مارسته إدارة كلينتون، ومع ذلك أصبح واضحاً أن التوافق الدولى ذى التاريخ الطويل بين النخبة الأمريكية والذى كان داعماً للصندوق على مدى أكثر من خمسة عقود قد أخذ يتفكك.

ويأتى الماضى

وجرت عملية إعادة تقييم واسعة إثناء الازمة المالية الأسيوية لدور الصندوق فى بلدان العالم الثالث فى الثمانينات وبداية التسعينات حين جرى فرض سياسات التكيف الهيكلى على ما يزيد على تسعين دولة نامية واقتصاداًت انتقالية.

وحتى فى حالة الحكم عليها بالمعيار الضيق ألا وهو حث النمو فإن برامج التكيف الهيكلى كانت فشلا ذريعًا وتجلى ذلك عبر عدد من الدراسات تبين منها أن للتكيف آثارا سلبية على النمو، وكان من الصعب بعد خمسة عشر عامًا الإشارة إلى ما هو أكثر من بلدان تعد على أصابع اليد الواحدة استطاعت أن تحقق نمواً مضطرداً، ومن بينها كانت "شيلى" بينوشية" وهى حالة ظلت دائمًا موضع تساؤل، وعوضا عن ذلك

أدى التكيف إلى مأسسة الركود فى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم الثالث وأظهرت دراسة أجراها مركز الدراسات الاقتصادية والسياسية أن ٧٧ ٪ من الدول التى توفرت عنها مادة علمية رأت أن دخل الفرد إنخفض إنخفاضا محسوسا خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٠ إلى الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ وهى الفترة التى جرى فيها تطبيق سياسات التكيف الهيكلى وزاد الدخل فى أمريكا اللاتينية بنسبة ٧٥٪ فى الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٧٠ حينما كانت اقتصادات المنطقة مغلقة نسبياً ولكن هذا الدخل نما بنسبة ٦٪ فقط من العقدين الأخيرين[٢]، وتقلصت متوسطات الدخل فى إفريقيا جنوب الصحرا وفى الكتلة الشرقية القديمة[٣].

وإذا ما قمنا بتوسيع معيار النجاح ليتضمن تقليل مظاهر اللامساواة وتخفيض نسبة الفقر، فإن النتائج تكون مخيبة، لأن التكيف الهيكلى كان نكبة على بلدان العالم الثالث ولخصت دراسة لكل من "ماتياس لندبرج" و"لين سكواير"[٤] من البنك الدولى الأمر على النحو التالى:

((لقد أصبح الفقراء أكثر إنكشافا أمام تقليات الأسعار العالمية النسبية، وتعاظم هذا الانكشاف بانفتاح تجارة البلاد وعلى الأقل فى المدى القصير يبدو أن العولمة تؤدى إلى زيادة الفقر وانعدام المساواة وإزداد عدد الناس الذين يعيشون فى فقر على مستوى العالم أى على أقل من دولار فى اليوم من ١,١ بليون فى سنة ١٩٨٥ إلى ١,٢ بليون سنة ١٩٩٨ ومن المتوقع أن يصل إلى ١,٣ بليون سنة ٢٠٠٠ وطبقاً لدراسة حديثة للبنك الدولى إن العدد المطلق للفقراء إزداد فى التسعينات فى كل من أوروبا الشرقية وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء ودول الكاريبى وهى كلها مناطق كانت قد خضعت لسياسات وبرامج التكيف الهيكلى)).

---

(٢) الرأسمالية العالمية، هل يمكن أن تعمل بطريقة أفضل "برنسن ويك" نوفمبر ٢ / ٢٠٠٠ ص٤٢-٤٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) فقرة فى والدن بيلو "الأنتقال السياسى فى واشنطن يهدد تـوأم بريتون وودز فى والدن بيلو" المستقبل فى التوازن أوكلاند الغذاء أولا ٢٠٠١ ص ٢٣٨.

ولم يعد بوسع صندوق النقد الدولى أن يدعى أن التكيف لم يكن كارثة جماعية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وذلك بعد أن أمعن النظر فى النتائج الكارثية لهذه السياسات فى شرق آسيا وسلم صندوق النقد الدولى بحقيقة الفشل أثناء اجتماع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى سبتمبر عام ١٩٩٩ وذلك بإعادة منح تسهيلات موسعة لبرامج التكيف من أجل تخفيض الفقر وحفز النمو، ووعد فى ذلك الحين بأن يتعلم من البنك الدولى ويجعل اجتثاث الفقر هو محور برامجه ولكن هذه الإجراءات جاءت قليلة جدا ومتأخرة جداً وفاقدة تماماً للمصداقية وأصبح دعم صندوق النقد الدولى من قبل الإدارة الأمريكية فى آخر عهد كلينتون مقصوراً على وزارة الخزانة الأمريكية.

ملتزر والبنك الدولى

وفتح جيم وولفنسون الاسترالى المولد والأمريكى الجنسية عند توليه موقع مدير البنك الدولى سنة ١٩٩٦ قنوات اتصال مع المنظمات غير الحكومية، وقام بمساعدة آلة علاقات عامة كفؤة بإعادة رسم صورة البنك الدولى كمؤسسة لا تبتعد فحسب عن سياسات التكيف الهيكلى وإنما تضع اجتثاث الفقر أيضا باعتباره رسالتها الأساسية داعية إلى الحكم الرشيد، وداعمة للإقراض الحساس لمتطلبات البيئة، وباختصار فإن الدفاع الأمثل للمؤسسة عن نفسها كان توسيع أجندتها.

ونشرت لجنة ملتزر تقريرها سنة ٢٠٠٠ وذلك بعد أن فحصت بدقة عددا كبيرا من الوثائق وأجرت لقاءات مع كل أنواع الخبراء، ووصلت اللجنة إلى عدد من الحقائق المحبطة إذ تبين أن ٧٠٪ من الإقراض خارج المنح كان قد تركز فى أحد عشر بلداً وبقيت ١٤٥ دولة أخرى من الأعضاء تتزاحم من أجل الحصول على نصيب من الـ٣٠٪ الباقية وتبين أيضا أن ٨٠٪ من موارد البنك لم تكن تتوجه إلى الدول النامية الأكثر فقراً وإنما لتلك التى تتمتع بحالة جيدة وهى أكثر يسراً ولديها معدلات ائتمان، وكان بوسع هذه الدول الأخيرة طبقا للجنة أن ترفع حصتها المالية فى الأسواق الدولية

لرأس المال. وكان معدل العجز فى مشروعات البنك يدور مابين ٦٥٪ و٧٠٪ فى الدول الأكثر فقراً ومابين ٥٥٪ و٦٠٪ فى كل الدول النامية وباختصار لم تكن للبنك الدولى أية علاقة مع رسالته المعلنة حول استئصال الفقر عالمياً(٥).

ماذا تفعل بالبنك إذن؟ أجابت اللجنة على هذا السؤال بالحث على تحويل كل عمليات الإقراض التى يقوم بها البنك إلى بنوك التنمية الإقليمية ولم يكن قراء التقرير ليعجزوا عن الوصول إلى حقيقة ما تهدف إليه اللجنة كما وضحها أحد أعضائها حين قال ((إنها تستهدف فى الأساس إلغاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى)) وهو هدف يحظى بتأييد جيوب قوية فى الكونجرس الأمريكى(٦).

ومما أثار أحزان وولفنسون أنه لم يدافع عن البنك إلا عدد قليل من الناس وبدلا من ذلك فإن الحقائق حول إمتداد رسالة البنك وتوسعها إنكشفت خلال الشهور التى سبقت اجتماع البنك مع صندوق النقد الدولى فى براغ سبتمبر ٢٠٠٠(٧).

وكان الإدعاء بأن البنك يدافع عن الحكم الرشيد قد سقط بالكشف عن تورط البنك العميق مع نظام سوهارتو فى إندونيسيا الذى أقرضه البنك ٣٠ بليون دولار خلال ثلاثين عاما، وقد تسامح البنك مع الفساد طبقا لتقارير عدة بما فيها تقرير داخلى للبنك نفسه صدر سنة ١٩٩٩، وطبقًا له وافق البنك على تقارير زائفة حول إحصائيات حكومية مزورة، ومنح شرعية للديكتاتورية بتقديمها كنموذج يحتذى لدول أخرى، وكان راضيا عن حالة حقوق الإنسان والقبضة الاحتكارية على الإقتصاد وكان احتضان نظام "سوهارتو" الذى تواصل فى ظل قيادة "وولفنسون" سبباً كافيًا لإدانة هذا المدير للبنك الدولى.

---

(٥) اللجنة الاستشارية للمؤسسات المالية الدولية، تقرير واشنطن دى، سى، الكونجرس الأمريكى عام ٢٠٠٠.

(٦) س. مزيد برجستون – حركة مناهضة العولمة -- مصدر سابق.

(٧) فى والدن بيلو "إجابات قاسية من فضلكم السيد وولفنسون والسيد كولر خطاب فى مناقشات قلعة براغ سبتمبر ٦٣–٢٠٠٠.

أما حساسية البنك الدولى لقضايا البيئة وهى الصورة التى حاول أن يقدمها عن نفسه فى ظل إدارة "وولفنسون" فسرعان ما تبددت أمام النقد العنيف الذى قدمه تقرير لجنة "ملتزر" فى هذا السياق وتكشف أن البنك كان فاعلا قويا فى مد خط الأنابيب المثير للجدل بيئيا بين "تشاد" و"الكاميرون" لأنه سيدمر بيئيا وبصورة خطرة مناطق حساسة فى القسم المطل على الأطلس فى الكاميرون حيث تقع غابات ليتوريل، كما جرى ضبط إدارة البنك متورطة فى انتهاك القواعد التى كانت قد وضعتها هى نفسها حول البيئة وإعادة التوطين وذلك حين حاولت الدفع بمشروع الغرب الصينى ضد الفقر الذى كان سيحول نظام قطعة مجدبة يعيش فيها رعاة فى كل من مناطق الأقلية التبتية والمنغولية إلى أرض زراعية لمواطنين قادمين من أجزاء أخرى من الصين.

وتكشف النظرة لحفظة الأقراض فى البنك كل الحقيقة خلف الخطاب الزائف فقد انخفضت القروض من أجل البيئة عن ٣,٦٪ فى السنة المالية ١٩٩٤ إلى ١,٢ فى سنة ١٩٩٨ وانخفضت الاعتمادات المقررة للبيئة بنسبة ٣٢,٧٪ فى سنوات ١٩٩٨-١٩٩٩ كما ذهب أكثر من نصف المبالغ المخصصة للإقراض من البنك للقطاع الخاص فى مجالات مختلفة إلى مشروعات ضارة بالبيئة مثل السدود والطرق والطاقة، كذلك جرى تهميش طاقم البيئة ضمن موظفى البنك إلى حد أن "هرمان دالى" المتخصص المرموق فى اقتصاد البيئة ترك موقعه فى البنك حين شعر أنه وآخرون من متخصصى البيئة لايمارسون أى تأثير على سياسات البنك.

وحين واجه "وولفنسون" قائمة الاتهامات التى وجهها له نشطاء المجتمع المدنى أثناء المناقشة الشهيرة فى قلعة براج والتى رعاها الرئيس التشيكى "فاكلاف هافل" أثناء الاجتماع الصاخب لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠ حين واجه "وولفنسون" هذه الاتهامات لم يجد رداً إلا أن قال "أشعر أننى وزملائى فى حال جيدة حين نذهب إلى عملنا كل يوم"[٨] وهى الاجابة التى بينت عمق أزمة الشرعية

(٨) تصريح فى مناقشات قلعة براج ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠.

التى يواجهها نظام "بريتون وودز" وجاء رد مشابة على لسان مدير صندوق النقد الدولى "هورست كولر" حين قال فى المناسبة ذاتها "أن لى أيضا قلبا، ولكن على أن استخدم رأسى فى صنع القرارات"(٩).

منظمة التجارة العالمية فى الطريق إلى سياتل

وجرى تسويق منظمة التجارة العالمية لجمهور العالم فى نهاية التسعينيات باعتبارها المسمار الرابط لنظام اقتصادى متعدد الأطراف يقدم القواعد الضرورية لتسهيل نمو التجارة العالمية وانتشار منافعها، ولم تمض سوى خمس سنوات - إلا قليلا - إلا وظهرت النتائج والدلالات المترتبة على تأسيس منظمة التجارة العالمية التى برزت أمام أعداد متزايدة من الناس باعتبارها عملية سرقة جرى إرتكابها فى وضع النهار، فماذا كانت بعض هذه الحقائق؟.

- الموافقة على الغاء حصص التصدير والتوقيع على الاتفاقية الخاصة بمعايير التجارة والاستثمار (تريمز) Trims والتى اعتبرت آليات مثل سياسات الاكتفاء الذاتي ومتطلبات التوازن غير شرعية، بهذه الموافقة اكتشفت الدول النامية أنها وقعت على التنازل عن حقها فى استخدام السياسات التجارية كأدوات للتصنيع.
- وبالتوقيع على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تربس Trips) اكتشفت البلدان النامية أنها منحت شركات التكنولوجيا المتقدمة مثل "مايكروسوفت" و"أنتل" الحق فى احتكار الابتكارات فى ميدان صناعة المعرفة الكثيفة، كما مكنت شركات البيوتكنولوجى مثل نوفارتس و"مونوسانتو" لخصخصة نتائج وثمار التفاعل الخلاق بين الإنسانية والطبيعة عبر الدهور وهى ثمار مثل البذور، والنبايات والحياة الحيوانية.

---

(٩) المصدر السابق.

- وبالتوقيع على اتفاقية الزراعة AOA اكتشفت البلدان النامية أنها وقعت على فتح أسواقها بينما سمحت للبلدان المتقدمة وهى عماليق زراعية بالتوسع فى نظام الدعم للمنتجات الزراعية وهو ما أدى إلى إغراق أسواق هذه البلدان النامية بفائض هذه المنتجات، وهى العملية التى دمرت صغار المزارعين الذين تعتمد عليهم زراعة هذه البلدان. وتحدثت الأرقام عن نفسها، فقد إزداد مقدار الدعم الموجه للزراعة طبقا لإحصائيات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD فى البلدان المتقدمة الأطراف فى هذه المنظمة من ١٨٢ بليون دولار سنة ١٩٩٥ حين ولدت منظمة التجارة العالمية ليصل إلى ٢٨٠ بليون دولار سنة ١٩٩٧ ثم ٣٦٢ بليون دولار سنة ١٩٩٨ وبدلا من بدء عهد جديد فإن اتفاقية الزراعة طبقا لوزير التجارة الفيليبينى، قد فاقمت مظاهر عدم الاستواء فى ملعب كان النظام التجارى متعدد الأطراف يسعى لتمهيده والادهى من ذلك أن هذه الاتفاقيات ألقت بعبء التكيف على الدول النامية مقارنة بالبلدان التى بوسعها أن تقدم دعمًا محليا هائلا ودعمًا للصادرات[١٠].

وعلى العكس من الإطار المرن للجات الذى كان قد أتاح فرصة لمبادرات الدول النامية فإن شمولية وصلابة جولة أوروجواى جاءت ضد التنمية فى العمق وبشكل أساسى وقاطع واتضح ذلك فى اتفاقية الجات - منظمة التجارة العالمية التى قللت من شان المبدأ القائل بالمعاملة الخاصة والمختلفة SDT للبلدان النامية وهو المبدأ الذى كان قد شكل عمودا أساسيًا للأونكتاد - تلك المنظمة التى قص تشوء منظمة التجارة العالمية أجنحتها وأضعفها وكان هذا المبدأ قد جرى وضعه على أساس الترابط الوثيق بين التجارة والتنمية وحيث لا يجوز أن تخضع البلدان النامية لنفس التوقعات والقواعد والضوابط التى تحكم التجارة بين البلدان المتقدمة فقد احتاجت البلدان النامية لوضع اعتبارات خاصة بها نتيجة لأوضاع هيكلية وتاريخية فهى احتاجت إلى مساعدات

(١٠) سيزار باوتستا - خطاب فى الاجتماع الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف ١٨- ٢٠ مايو ١٩٩٨.

خاصة لتسوية أرض الملعب حتى يكون بوسعها أن تشارك فى التجارة العالمية على قدم المساواة وهو ما يتضمن اللجوء إلى تعريفات حمائية من أجل أهداف تنموية، ونفاذ تفضيلى لصادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

ولأن الجات لم تكن معنية أساسا بالتنمية فقد اعترفت بالأوضاع الخاصة والمختلفة للبلدان النامية، وربما كان أكثر التعبيرات قوة عن هذا الاعتراف قد جاء فى إعلان جولة طوكيو سنة ١٩٧٣ والتى إعترفت بأهمية تطبيق معايير مختلفة فى البلدان النامية وبطرائق معاملة مختلفة وتفضيلية لهذه البلدان فى أثناء المباحثات بما يلائم احتياجات هذه البلدان"[١١].

وسمحت أقسام من قواعد الجات المتطورة للبلدان النامية بإعادة التفاوض حول التعريفات الملزمة حتى تطور إنشاء صناعات معينة، وتستخدم التعريفات فى التنمية والأهداف المالية، وتسخدم قيودا كمية لتطوير الصناعات الناشئة فى المفاوضات التجارية كما جرى الاتفاق على عدم التبادلية فى الامتيازات الخاصة بالتجارة بين البلدين النامية والبلدان المتقدمة فى المفاوضات التجارية[١٢] وجرى تعريف اتفاقية الإطار لعام ١٩٧٩ بأنها هى تلك الاتفاقية المساعدة التى منحت أساسا شرعيا دائمًا لنظام الأفضلية GSP وخططه التى تمنح نفاذا تفضيليا لصادرات الدول النامية[١٣].

وحدث تغير له مغزى فى جولة أوروجواى فلم تعدد خطط المعاملة التفضيلية ملزمة، وهو ما يعنى ان التعريفة يمكن أن ترتفع ضد البلدان النامية حتى تقوم الأخيرة بمساواة معدلات الأسعار على الواردات من كل المصادر وجرى التهديد أثناء المفاوضات بالغاء الـGSP مما شكل ضغطا ثنائيا على البلدان النامية[١٤] وتحولت المعاملة الخاصة والمختلفة SDT

---

(١١) فقرة فى "جون والى" "معاملة خاصة ومختلفة فى جولة الالفية" ورقة عمل من CSGR رقم ٣٠-٩٩ مايو ١٩٩٩ ص٣.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) المصدر السابق.

من إطار التركيز على حق خاص بالحماية وحقوق خاصة بالنفاذ إلى الأسواق إلى الاستجابة لصعوبات التكيف فى البلدان النامية التى نجمت عن تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية[١٥].

وأخلت المعايير التى كانت مصممة للتعامل مع عدم المساواة الهيكلية فى نظام التجارة مكانها لمعاير من نوع آخر مثل تخفيض التعريفات أو إعطاء مهلة زمنية أطول لتنفيذ القرارات بعد أن أعتبرت أن مشكلة الدول النامية هى مشكلة اللحاق بالآخر على أرض كأنها مستوية للسباق.

وجرى إضعاف المعاملة الخاصة والمختلفة فى منظمة التجارة العالمية، ولم يكن ذلك مثيرا للدهشة فى ضوء الاجندة الليبرالية الجديدة التى تأسست عليها فلسفة منظمة التجارة العالمية، والتى تختلف عن افتراضات الجات الكينزية، بل أن فلسفة منظمة التجارة ترى ان التنمية لا تحتاج إلى حقوق خاصة ولا أشكال حماية خاصة، وأن هناك طريقا واحداً للتنمية يتضمن التحرير الكامل للتجارة والاستثمار وكان مما خيب آمال البلدان النامية فى الجات - منظمة التجارة العالمية هو مصير الإجراءات التى وافقت عليها دورة أوروجواى والتى كان من المفترض أن تستجيب للظروف الخاصة للدول النامية، وكانت هناك اتفاقيتان قال المدافعون عن منظمة التجارة العالمية أنهما مصممتان لتلبية احتياجات الجنوب وهى الاتفاقية الوزارية الخاصة التى جرى إبرامها فى مراكش أبريل ١٩٩٤ والتى قررت اتخاذ إجراءات تعويضية لمواجهة الآثار السلبية لتحرير التجارة على شبكة الدول النامية المستوردة للغذاء، والاتفاقية حول المنسوجات والملابس التى قررت تفكيك نظام حصص تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة من البلدان النامية إلى الشمال خلال عشر سنوات.

(١٥) المصدر السابق ص١٤.

أما القرار الذى جرى اتخاذه فى الاجتماع الوزارى بمراكش والخاص بمساعدة البلدان المستوردة للغذاء لتعويض التخفيضات فى الدعم والذى يرفع أسعار الواردات الغذائية للدول المستوردة للغذاء فلم يوضع أبدا موضع التنفيذ وبالرغم من أن أسعار البترول الخام تضاعفت وزادت باكثر من الضعف فى السنوات ١٩٩٥-١٩٩٦ فإن البنك الدولى قتل أى فكرة لمنح مساعدات تعويضية قائلا أن زيادة الأسعار لم تأت نتيجة للاتفاقية حول الزراعة، بالإضافة إلى أنه لم تكن هناك أية اتفاقية تحدد من الذى سوف يدفع هذه المساعدات"(١٦).

وتلزم اتفاقية المنسوجات والملابس الدول المتقدمة طبقًا لشروط منظمة التجارة العالمية حول واردات المنسوجات والملابس الجاهزة أن تتم على أربع مراحل تنتهى فى يناير ٢٠٠٥ وكان من المفترض ان تكون هناك سمة أساسية هى الغاء نظام الحصص على الواردات التى كانت قد حددتها اتفاقية الفايبر المتعددة الجوانب (MFA) والخطط المشابهة التى كانت قد استهدفت احتواء عملية نفاذ الواردات الرخيصة من الملابس والمنسوجات من بلدان العالم الثالث إلى أسواق الدول المتقدمة ومع ذلك احتفظت الدول المتقدمة لنفسها بحق الاختيار لخطط الانتاج التى تحررها ومتى تحررها، ومن ثم فقد أخضعوا المنتجات غير المقيدة لشروط منظمة التجارة العالمية للتحرير بينما اجلوا التعامل مع المنتجات المقيدة لوقت لاحق، ومن ثم بقيت المنتجات المقيدة خاضعة فى المرحلة الأولى لنظام الحصة، فيما يخص السلع التى لا تشكل تهديداً مثلما هى حالة برانيط اللباد أم الخيوط المصنوعة من شعور الحيوانات الرقيقة – إذا ما جرى تضمينها فى مذكرات الدول المتقدمة، وبينت المذكرات الخاصة بالمنتجات الخاضعة للتحرير فى ١ يناير سنة ١٩٩٨ أنه "حتى فى مرحلة التنفيذ الثانية فإن مقداراً ضئيلا جداً من المنتجات المقيدة سوف تخضع لإلغاء نظام الحصص"(١٧).

---

(١٦) قوة إضافية لمنظمة التجارة العالمية منشورات بانوس نوفمبر ١٩٩٩ ص١٤.

(١٧) مركز الجنوب "الأجندة التجارية المتعددة الأطراف والجنوب" جنيف مركز الجنوب" ١٩٩٨ ص٣٢.

ويلاحظ جون والى أخذا هذا التوجه فى الاعتبار - انه كان هناك اعتقاد متزايد فى العالم النامى أنه فى عام ٢٠٠٤ حين ستختفى اتفاقية الفايبر المتعددة الجوانب (MFA) ستحل محلها سلسلة أخرى من الأدوات التجارية ربما ستكون زيادة مؤثرة فى "الضرائب ضد الإغراق"[١٨] وكانت "سياتل" هى الطوفان العنيف الذى حدث بعد ذلك.

---

(١٨) "جون والى" بناء القدرات التجارية للدول الفقيرة - ورقة عمل مقدمة إلى مركز Csgr واروبل -- مارس ١٩٩٩.

الفصل الخامس

تعاقب الإصلاح (١٩٩٨-٢٠٠٢)

مع انفجار الأزمة المالية الأسيوية تغير دور مجموعة السبعة فى تنسيق الاستجابة لاحتياجات التغيير فى مؤسسات إدارة الاقتصاد العالمى إذ أصبحت الحاجة لهذا التغيير أكثر إلحاحاً، وهو ما بدا واضحاً فى العلاقة مع الأزمة المالية الأسيوية.

إصلاح البناء المالى العالمى

تواصلت النداءات من أجل بناء مالى عالمى جديد للحد من هشاشة تريليونات الدولارات التى تدور حول العالم سعياً وراء فروق معدلات الفائدة حتى لو كانت بسيطة، وانطلقت هذه النداءات من جنبات كثيرة فى أعقاب الأزمة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت ترى بشكل قاطع أن البناء القائم هو سليم تماما، وليست هناك حاجة لإصلاحات كبيرة فيه، وأن ما نحتاجه هو فحسب "إصلاح أسلاك النظام" واتفق الأعضاء الآخرون فى مجموعة السبعة مع هذا الموقف الأمريكى وأن كانت هناك فروقات فى التفاصيل.

ووضعت هذه المقاربة على رأس أولوياتها إصلاح القطاعات المالية فى اقتصادات الأزمة عبر زيادة الشفافية ووضع قوانين صارمة للإفلاس لمواجهة الشبهات الاخلاقية، ووضع ضوابط رصينة باستخدام المبادئ التى حددتها لجنة "بازل" حول الرقابة على البنوك، مع تدفق أعظم لرأس المال الأجنبى لا فحسب لإعادة رسملة البنوك المنهارة وإنما أيضا لتثبيت النظام المالى المحلى واستقراره عبر إدماج المصالح الأجنبية فيه.

وحين وصل الأمر إلى تمويل القطاعات الجانبية فى الشمال أصبح الموضوع اختياريا أى فيما إذا كانوا سينتهجون نظمًا مطابقة لمبادئ "بازل" أم لا ذلك رغم أنه كانت هناك حاجة للتدخل الحكومى بين الحين والآخر للسيطرة على المغامرين الذين يمكن أن يؤدى إنهيارهم إلى انهيار كل البناء المالى العالمى (وكان قد حدث شيىء مشابه فى نهاية ١٩٩٨ قاده البنك المركزى فى نيويورك - حين نظم عملية إنقاذ للصندوق الاحتياطى ومن أمواله المخصصة لاستثمار رأس المال على المدى الطويل بعد ان كان هذا الأخير قد تفكك أثناء الأزمة المالية الروسية، لما ذهبت مجموعة السبعة بعيداً فى التعامل مع مسألة الاحتياط المثيرة للجدل، فقد وجدت نفسها فى حاجة إلى إصدار إعلان فى أكتوبر ١٩٩٨ تعليقًا على الحاجة إلى فحص الدلالات المتعلقة بالعمليات التى تقوم بها المنظمات المالية العاليمة بما فيها صناديق الاحتياط والمؤسسات التى تعمل فيما وراء البحار ولتشجيع المراكز فيما وراء البحار للتوافق مع المعايير الدولية التى توافق الجميع عليها"[(١)].

أما ضرائب "توبن" أو أى ضوابط أخرى جرى تصميمها لابطاء تدفق رأس المال فكانت من المحرمات، وبدلا من ذلك رأوا أن المزيد من التحرير هو الرد على عدم الاستقرار المالى العالمى وأبرز "لارى سومرز" وزير الخزانة الأمريكى المنطق الكامن خلف هذه المقاربة فى تعليقاته على الأرجنتين سنة ١٩٩٩ قائلا "يتحكم الأجانب الآن فى ٥٠٪ من قطاع البنوك فى الأرجنتين و٧٠٪ من البنوك الخاصة بدلا من ٣٠٪ سنة ١٩٩٤" وكانت نتيجة ذلك هى سوق أعمق وأكثر كفاءة ومستثمرون خارجيون لهم أنصبة كبيرة مستقرة فى البلاد[(٢)] وإذا ترجمنا ذلك إلى معادلات الجبر التى تعتمدها وزارة الخزانة الأمريكية خرجت لنا المعادلة التالية، التحرير يساوى استقراراً ماليًا محليًا أمريكا وهو ما يساوى العالمية.

---

(١) فقرة فى الأمم المتحدة "نحو بناء مالى جديد" تقرير لقوة العمل للجنة التنفيذية حول الشئون الاقتصادية والاجتماعية" نيويورك - الاونكتاد ١٩٩٩.

(٢) فقرة فى "والدن بلو" القوة وانعدام المسئولية المالية العالمية فى المستقبل فى التوازن ص١٥٩.

وحين تعلق الأمر بإصلاح صندوق النقد الدولى لم يجر تقديم مقترحات إصلاحات محددة فى ميدان السياسات التى تواصلت خدمة لكل النوايا والاغراض وبقى صندوق النقد الدولى دون إصلاح فى قلب نظام مكافحة الحرائق بل وساندت مجموعة الدول السبعة توسيع نفوذ صندوق النقد الدولى، فأعطت للصندوق السلطة للدفع بالائتمان الخاص لتحمل بعض تكلفة برنامج الإنقاذ شرط ان يكفل لهذه المؤسسات التى فى حاجة إلى إنقاذ مواصلة نشاطها دون أن تنقذها فعلا وكانت هذه استجابة متواضعة للضجيج القادم من اليمين واليسار، لانه جرى استخدام الصندوق فى الماضى لإنقاذ الدائنين من القطاع الخاص الذين جرى تشجيعهم للإنخراط فى عمليات أقراض إضافية غير مسئولة فى المستقبل. وفوضت مجموعة السبعة لخلق "خط ائتمان للطوارئ" تستطيع الدول المعرضة لهجمات المضاربة أن تعتمد عليه ويتوقف الوصول إلى هذه الصناديق على سجل البلد المعنى فى الالتزام الحميد بأصوليات الاقتصاد الكلى التى سبق ان وضعها الصندوق.

وكانت مشكلة الاقتراح الأخير الوحيدة تكمن فى ان أحداً لم يكن يريد أن يستفيد من خط ائتمان الطوارئ قبل الأزمة خوفا من أن يتصور المستثمرون المضاربون أن هذا الاستخدام هو علامة أزمة ثم يأخذون رءوس أموالهم لخارج البلاد، وبذلك يتسارع إيقاع الأزمة التى كان من المفترض قبل كل شيىء أن يتجنبها خط الطوارئ الذى أنشئ قبلها.

وكان من الابتكارات التى أعلنت عنها مجموعة السبعة وطبلت وزمرت لها فى ميدان الإدارة المالية هو إنشاء "منتدى الاستقرار المالى" وفى الاقتراح الأصلى لإنشائه لم يكن هناك أى تمثيل للاقتصادات الاقل تطورا وحين جرى انتقاد هذه الوضعية قدمت مجموعة السبعة دعوة لكل من سنغافورة وهونج كونج للإلتحاق بالمنتدى لكن الدول النامية لم ترض بذلك، وهكذا قامت مجموعة السبعة بإنشاء مجموعة العشرين مع تمثيل أوسع للجنوب، وكما يلاحظ "أندى نايت" إن مجموعة العشرين الموسعة هذه لم تضم بعض أفقر البلدان النامية"(٣).

---

(٣) دبليو أندى وايت "اقتصاد متعدد المستويات، الحكم من خلال المعونة، اعادة تشكيل البناء المالى العالمى" ورقة أعدت لمؤتمر البناء المالى العالمى، مركز الدراسات العالمية، جامعة فيكتوريا أغسطس ٢٩-٣٠ / ٢٠٠١.

وتفتقر مجموعة العشرين أكثر من ذلك لأية آلية للتقرير أو المساءلة أمام المجتمع الدولى الأوسع وتفقدها أصولها الممتدة فى مجموعة السبعة أية شرعية، فضلا عن أن عضويتها لا تقوم على التمثيل الكامل، وسلطاتها محدودة، كما ان إجراءاتها ليست شاملة بما يكفى للسماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة فيها، كما ان عملياتها ليست شفافة"[٤].

ولكن ربما كان أكبر مؤشر على إفلاس مجموعة السبعة فى مجال إصلاح الهيكل المالى العالمى كان عجزها عن التوصل إلى آلية فعالة للتعامل مع حالات الإفلاس القومى ومنذ إندلاع أزمة ديون العالم الثالث فى بداية الثمانينات، انطلقت المقترحات دوريا لإنشاء آلية دولية للإفلاس اشتدت الحاجة لها كآلية مشابهة للفصل الحادى عشر فى نظام الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها هذه المرة على المستوى الدولى، ويكون على الكيانات والمنظمات التى تريد أن تشهر إفلاسها أن لا تكون بلدانا، وأنعشت كل من الأزمة المالية الاسيوية، والأزمة التالية فى روسيا والبرازيل فى ١٩٩٨ الاهتمام بمثل هذه الآلية وكان انهيار الاقتصاد الارجنتينى فى الربع الاول من عام ٢٠٠٢ تحت ضغط الديون الثقيلة هو الذى عجل بإنشاء آلية.

وفى أول أبريل عام ٢٠٠٢ حين أعلنت الأمريكية "آن كروجر" التى كانت تشغل موقع نائب مدير صندوق النقد الدولى دعمها لفكرة أنشاء "هيئة قضائية دولية واحدة" تنظر فى وتعيد الفصل فى قضية إعادة هيكلة الديون أو جدولتها بدا ان الفكرة حصلت على قوة دافعة فى النهاية ولكن، وفى اليوم التالى أعلن "جون تيلور" مساعد وزير الخزانة الأمريكية للشئون الدولية عدم موافقته قائلا أن الاصلاح الأكثر عملية وقبولا هو أن يكون هناك مقترضون أحرار يضع مقرضوهم المواد التى يريدونها فى عقود الدين"[٥] وبكلمات أخرى فإن المقترض يحدد شروطا لإعادة الدفع فى حالة وقوع أزمة فى

---

(٤) المصدر السابق.

(٥) فقرة فى نيكولا بولارد "لاعب العرائس يظهر يده، نظرة فاحصة للتجارة Facus on trade رقم ٧٦، إبريل ٢٠٠٢ ص٣-٤.

الديون لتبقى المسألة محصورة بين المقترض الحر ومقرضيه أى الإبقاء على الوضع الراهن باختصار حيث يتجه المقرضون للاتحاد ويحظون بميزات تمنحهم تفوقًا هائلاً على المقترضين"[٦] وتراجعت "كروجر" فى مواجهة المعارضة من قبل حكومتها، وجرى ترك الأرجنتين تدور حول نفسها فى مهب الريح بالرغم من أن أى غوث كانت ستقدمة محكمة الإفلاس التابعة لصندوق النقد الدولى لها كان متوقعًا أن يأتى ضئيلا بصورة واضحة.

من التكيف الهيكلى إلى تخفيض الفقر؟

ومع ظهور كارثة التكيف الهيكلى فى البلدان النامية التزمت مجموعة السبعة تحت قيادة البنك الدولى بإجراء تخفيض ملموس فى أقساط خدمة الدين للأربعة والأربعين بلدا المدينة والأكثر فقر "HIPC" وجرى الاعلان عن هذا الالتزام وسط ضجة كبيرة فى اجتماع مجموعة السبعة فى كولونيا فى يوليو ١٩٩٩ ومع ذلك ففى قمة أوكيناوا فى العام التالى لم يأت ذكر فى أجندتها لتخفيض ديون الدول الفقيرة، وفى قمة "جنوا" فى يوليو ٢٠٠١ كانت هناك إشارة باهتة للموضوع فى البيان الختامى، ولم يكن هذا الأمر مستغربا لأن التخفيض الواقعى للديون الذى حققه البرنامج منذ إعلانه سنة ١٩٩٦ لم يتجاوز بليون (مليار) دولار أى تخفيض تكاليف خدمة الدين بما يوازى ٣٪ على مدى أربع سنوات ونصف السنة"[٧].

وكان هناك تقرير أخر أجرته منظمة بريطانية غير حكومية مسيحية هى المعونة المسيحية توصل إلى أن ٦,٤٪ فحسب من إجمالى ديون الدول الأكثر فقرا سوف يجرى إسقاطها طبقا لهذه المبادرة"[٨] واعترف البنك الدولى نفسه أن نصف البلدان

---

(٦) المصدر السابق.

(٧) وهو تقدير أجراه إيريل توسيت من CADTIM.

(٨) فى HJPC البرنامج الرسمى لتخفيض الديون فى يوبيل ٢٠٠٠، فى سجل حقائق الولايات المتحدة الأمريكية يونيه ٢٠٠٢.

التى شملتها تغطية برنامج HJPC سوف تظل مثقلة بأعباء ديون لا يمكن احتمالها مع نهاية هذا البرنامج"[٩] وطبقاً ليوبيل الولايات المتحدة الأمريكية فى تحليله للمسألة، فإن البرنامج كان فى طريقة إلى الفشل ومن أسف أنه كان طويل المدى جدا مع قليل من تخفيف أعباء الديون وحيث جرى الزام الدول بشروط غير معقولة، بينما ظل هذا التخفيض للديون مرتبطاً بالتزام هذه البلدان بشروط صندوق النقد الدولى"[١٠].

وفى اجتماع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى خريف ١٩٩٩ جرت إعادة تسمية تسهيلات التكيف الهيكلى (ES,F) لتصبح تخفيض الفقر وتسهيلات التنمية وكان من المفترض ان يصاحب هذا التغيير تغيير أساسى فى المقاربة، وكما وضع الأمر وزير الخزانة الأمريكى "لارى سومرز" فإنه يتوجب أن تتضمن المقاربة الجديدة ابتعادا عن محورية آداء صندوق النقد الدولى التى طالما ركزت على أهداف تتضمنها نظرة اقتصادية جزئية وضيقة على حساب التنمية الإنسانية الأشمل"[١١]. ولابد أن تكون العملية الجديدة أكثر شمولا تنضم إليها مؤسسات دولية متعددة وتعطى لصناع السياسة ومنظمات المجتمع المدنى دوراً أكثر محورية"[١٢] وتشابهت المقاربة الجديدة عند الفحص الدقيق مع القديمة مما أثار الشكوك فقد صرح سومرز "أنه على صندوق النقد الدولى الجديد أن يضع على رأس أولوياته" الدعم القوى لفتح الأسواق وتحرير التجارة"[١٣] وأضاف سومرز "إن تحرير التجارة هو مكون أساسى غالبا فى تدابير صندوق النقد الدولى، وطالما بحث صندوق النقد الدولى فى مجرى المباحثات عن التوافق المتواصل مع الالتزامات التجارية والالتزامات الأخرى حول إجراءات فتح الأسواق كجزء

---

(٩) فى سيرين أمبروز ومارا فاندرسلايس "خطة مجموعة السبعة لتخفيف الديون المزيد من الألم لا من تخفيف المعاناة إضاءة شبكة يوبيل الولايات المتحدة الأمريكية يونيه ٢٠٠٢.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) فى وشنطن بوست ونقلتها TODAY 15 نوفمبر ١٩٩٩.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) شهادة وزير الخزانة الأمريكى لارى سومرز أمام مجلس الشيوخ حول العلاقات الدولية نوفمبر ١٩٩٩.

من ستراتيجية دعم النمو، وعلى سبيل المثال قامت إندونيسيا فى سياق برنامجها مع صندوق النقد الدولى بالغاء احتكار واردات فول الصويا والقمح، ووافقت على شطب كل القيود غير الخاضعة للتعريفات التى تؤثر على الواردات وقامت بتصفية كل إتحادات المنتجين (الكارتيلات) الخاصة بخشب الأبلاكاش والأسمنت والورق، وأزالت القيود على الاستثمارات الخارجية فى تجارتى الجملة والتجزئة وسمحت للبنوك الأجنبية بشراء البنوك الوطنية وألزم برنامج "زامبيا" مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٩٩ الحكومة بتخفيض التعريفات المقررة على السلع الأجنبية إلى عشرة بالمائة وتخفيض الحد الأعلى للتعريفة من ٢٥٪ إلى ٢٠٪ فى ٢٠٠١ وفى يوليو من هذا العام نفسه سقط الحظر على استيراد الدقيق"[١٤].

وفى كلمات أخرى فقد ساد خلف الخطابات عن تخفيض الفقر والتنمية الإنسانية نفس الاتجاه والنموذج الليبرالى الجديد فى الاقتصاد، وفيما يتعلق بعملية PRSP أى أعداد أوراق استراتيجية لتخفيض الفقر والتى قدمها الصندوق والبنك وموظفى الحكومة المحلية - فقد تحولت إلى جهد مضاف كقشرة خارجية سمتها المشاركة العامة والخطاب ضد الفقر لتصب فى نفس المجرى للعملية والنموذج التكنوقراطى الذى يؤكد ما سماه بالتحرير والغاء الضوابط وقد توالت التقارير من البلدان التى طبقت هذه الروشتة على النحو التالى:

((إن تغيرا طفيفًا قد دخل على مقاربة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لصياغة البرامج سواء فى المضمون أو فى الإجراءات، وبينت تجارب من بوليفيا ونيكارجوا، ومن تنزايا وزامبيا وموزمبيق أن عملية الـPRSP هى استمرار للتكيف الهيكلى والإجراءات الاقتصادية الجزئية إضافة لما هو أكثر قليلا من الكلام عن المشاركة الشعبية الأصيلة فى تحليل الفقر وبناء السياسات)).

---

(١٤) المصدر السابق.

وتضمنت تلك المشاركة ما يلى[١٥]:

((قليلا من التشاور مع عدد من منظمات المجتمع المدنى الليبرالية والمرموقة بدلا من التعامل والتحاور مع تلك المنظمات القاعدية التى تمتلك قاعدة عريضة من المواطنين حول أسباب الفقر ولم تجر الدعوة لهذا الحوار للمنظمات المحلية الشعبية فى المجتمع المدنى مثل نقابات العمال، ومنظمات الفلاحين، والحركات الاجتماعية، والمجموعات النسائية، ومنظمات السكان الأصليين، أما الحوار العام الذى جرى فقد كان مقتصرا على منظمات غير حكومية محلية وعالمية ذات موارد كبيرة))[١٦].

وتدلنا النظرة الفاحصة والتفصيلية لآثار برنامج PRSP على ثلاثة بلدان هى فيتنام ولاوس وكامبوديا اعتماداً على محللى "جنوب العالم" "جوى شافيز مالوان" و"شالمالى جوتال" تؤكد لنا النتائج السابق الإشارة إليها فتحت هذه القشرة السميكة لخطاب إزالة الفقر، وما يسمى بالعملية الحوارية يرقد المقاس الواحد لكل الحالات باعتباره آلية للنمو السريع، الغاء الضوابط على السياسة النقدية، تفكيك قطاع الدولة لمصلحة القطاع الخاص ومشروعاته، الغاء الضوابط، قوانين أكثر ليبرالية للاستثمارات الأجنبية تحرير التجارة، النمو المعتمد على التصدير، واخضاع الأرض والموارد كافة للمعايير التجارية.

ويرى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن الـPRSP هو تناول شامل، وهو بالفعل كذلك طبقا للمؤلفين - ولكنه تناول شامل لا لتخفيض الفقر، ولكنه برنامج للتكيف الهيكلى باسم الفقراء"[١٧].

---

(١٥) شالمالى جوتال "نهاية الخيال" البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وتخفيض الفقر بانجكوك، نظرة على جنوب العالم، سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) "جينينا جوى" شافيز مالولوان وشالمالى جوتال، تكيف هيكلى باسم الفقراء تجربة الـPRSP فى لاوس وكمبوديا وفيتنام، بانجكوك نظرة على جنوب العالم يناير ص١٨.

هناك مثل يقول كلما تغيرت الأشياء كلما بقيت كما هى – وليس هناك ما ينطبق عليه هذا القول مثل حال البنك الدولى وقد تكشف الوضع الحرج لقضية الإصلاح داخل البنك بصورة درامية بتسريح اثنين من كبار خبراء الاقتصاد: جوزيف ستجليتز كبير الاقتصاديين "تحت ضغط من وزير الخزانة الأمريكى "لارى سومرز" الذى خلفه، "ورافى كانبور" رئيس قوة العمل الدولية من أجل التنمية وتحت ضغط محللى سياسات البنك الأقوياء.

تأكيد الطريقة غير الديموقراطية لاتخاذ القرار

حين يتعلق الأمر بإشاعة الديموقراطية فى صندوق النقد والبنك الدوليين، فإنه ما من كلام أكثر دلالة من تلك الممارسات الإقطاعية التى تحتم أن يكون رئيس البنك أمريكيا، ورئيس الصندوق أوروبيا، وفى سعى لمنح قوة تصويتية أكبر للبلدان النامية، جرى تقديم اقتراحات كثيرة عبر السنوات الثلاثة الماضية وربما كان أبرز هذه الاقتراحات هو ما تقدم به "جوزيف ستجلتز" كبير الاقتصاديين السابق فى البنك، وكان اقتراحا عقلانيا يريد إعادة مناقشة التصويت بزيادة الأصوات المباشرة للدول المقترضة فى المجلس التنفيذى jfj.s وعلى سبيل المثال يمكن زيادة مقعدين لكل منهما نصف صوت أو إعادة تشكيل الدوائر"[١٨].

ولم يصل مثل هذا الاقتراح حتى إلى المرحلة الأولى فى التصويت، والسبب فى ذلك هو ما سجله "مارك زاخر" على النحو التالى:

"لم يكن متصوراً أن تقوم الدول المانحة الرئيسية أى الدول الصناعية الغربية بالتضحية بالفيتو الذى تملكه بدءا من ١٥ إلى ٣٠ إلى ٥٠٪ من مجمل الأصوات طبقا للقضية المطروحة إضافة لكمية الأموال التى تدفعها أو السياسات الخاصة بالقروض

---

(١٨) مقترح قدم للمؤتمر حول البناء المالى العالمى، جامعة كولومبيا البريطانية فى فيكتوريا أغسطس ٢٩–٣٠، ٢٠٠١.

والمنح للدول التى تتلقى هذه القروض والمنح وربما تكون هذه البلدان راغبة فى إجراء تغييرات طفيفة فى توزيع الأصوات والأغلبيات المطلوبة من أجل قرارات معينة، ولكنهم لم يكونوا على استعداد للتضحية بقدرتهم على منع اتخاذ قرارات تتعلق بالمساهمات فى صندوق النقد الدولى وطريقة انفاق الصندوق لهذه الموارد"[١٩].

اتخاذ القرار فى منظمة التجارة العالمية من سياتل للدوحة

وفيما يخص منظمة التجارة العالمية فبدلا من أن تبحث عن تغيير فى إجراءات إتخاذ القرارات التى تفتقر بشكل صارخ إلى تمثيل البلدان صاحبة المصلحة بعد إخفاق سياتل التام، إنشغل موظفو منظمة التجارة العالمية بالدفاع عن هذه الإجراءات، ودافع مستشار المدير العام "مايك مور" عن عمليات الغرفة الخضراء قائلا: إن واحدة من أساطير "سياتل" تقول أنه لا يوجد إفريقى أو أى ممثل للدول النامية فى الغرفة الخضراء، وكان هناك فى الحقيقة ستة إفريقيين وأغلبية من الدول النامية لكن أى صفقة يجرى التوصل إليها فى الغرفة الخضراء لابد أن يتوافق عليها أعضاء منظمة التجارة العالمية"[٢٠] وأخبر مايك مور بنفسه مندوبى البلدان النامية فى اجتماع الاونكتاد العشرين فى بانجكوك فى فبراير ٢٠٠٠ أن الاجتماع فى نظام الغرفة الخضراء لم يكن قابلا للنقاش"[٢١].

وكان مشروع الإعلان المقترح للاجتماع الوزارى نتناجا للتكتيكات غير الشفافة التى لجأت إليها القوى التجارية الكبرى، وتمهيداً لمؤتمر الدوحة كانت أغلبية الدول النامية قد وحدت صفوفها حول موقف موحد فحواه الدفع بالمؤتمر الوزارى إلى التركيز على التنفيذ وعلى مراجعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الأساسية وليس إطلاق جولة جديدة من جولات تحرير التجارة.

---

(١٩) مارك زاخر، مصدر سابق.

(٢٠) فيليب لاجران هل لابد من الغاء منظمة التجارة العالمية؟ الايكولوجى مجلد رقم ٣٠ رقم ٩ ديسمبر ٢٠٠٠ ١ يناير ٢٠٠١ ص٢٣.

(٢١) تصريح فى الاونكتاد العشرين بانجكوك فبراير ٢٠٠٠.

وعندما خرج مشروع البيان إلى النور قبل أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر الدوحة تبين أن التركيز لم يكن على تنفيذ القرارات، ولكن على الاجماع حول فتح باب المباحثات حول قضايا المنافسة وسياسات الاستثمار، والتدابير الحكومية وتسهيل التجارة وكلها اولويات الأقلية الغنية والقوى التجارية الكبرى "وبالرغم من التأكيدات الواضحة حول أن الدول النامية غير راغبة فى المضى قدما نحو جولة جديدة قبل تنفيذ القرارات السابقة والخاصة بطريقة اتخاذ القرار" وكما لاحظت "إيلين كوا" والتى كانت قد تابعت العملية عن قرب "أن مشروع البيان ساند بحماس إطلاق جولة شاملة جديدة بأجندة مفتوحة"[٢٢].

كان مشروع البيان الذى رعى صياغته رئيس المجلس العام نتاج مشاورات مع كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، وحقيقة الأمر هى أن المشاورات الأساسية جرت فى إطار حلقة ضيقة من عشرين أو خمسة وعشرين مشارك فى الغرفة المسماة بالغرفة الخضراء حيث جرى استبعاد معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية منها، وفى سياقا الإعداد لمؤتمر قطر تضمنت هذه العملية الخاصة اجتماعين وزاريين مصغرين، انعقد أحدهما فى المكسيك فى نهاية أغسطس، والآخر فى سنغافورة فى ١٣-١٤ أكتوبر أما الدعوة لمثل هذه الاجتماعات فكانت عملية محاطة بالغموض وتسجل "إيلين كوا" حالة أحد السفراء من بلد ذى اقتصاد انتقالى كانوا قد وعدوه بتقديم دعوة له لحضور اجتماع فى الغرفة الخضراء من سكرتارية منظمة التجارة العالمية، ولكن الدعوة لم تصل أبدا وكانت هناك حالة سفير أفريقى أراد أن يحضر الاجتماع الوزارى المصغر فى سنغافورة واتصل بسكرتارية منظمة التجارة العالمية طالبا دعوة فأخبروه أنهم لا يستضيفون الاجتماع، وبذل محاولة أخرى مع البعثة الدبلوماسية لسنغافورة فى جنيف وجاءته الإجابة أنهم ينسقون الاجتماع فقط وليس لهم الحق فى إرسال دعوات"[٢٣].

---

(٢٢) "إيلين كوا" أزمة فى مباحثات منظمة التجارة العالمية" نظرة على التجارة رقم ٦٨، أكتوبر ٢٠٠١.

(٢٣) المصدر السابق.

وانعقد المؤتمر الوزارى فى الدوحة فى الفترة من ٩ إلى ١٤ نوفمبر وسط أجواء وشروط معاكسة لمصالح الدول النامية من وجهة نظر هذه الدول وكانت أحداث ١١ سبتمبر بمثابة فرصة جاءت من السماء للمثل التجارى للولايات المتحدة الأمريكية "روبرت زوليك" والمفوض التجارى الأوروبى "باسكال لامى" لتصعيد الضغط على الدول النامية لإنتزاع موافقتها على إطلاق جولة تجارية جديدة تحت دعوى أنها ضرورية لمواجهة التراجع العالمى الذى إزداد سوءا بعد الأعمال الإرهابية ولم يكن المكان بدوره ملائمًا إذ أن قطر هى مملكة صغيرة يمكن بسهولة إحتواء أى محاولة للمعارضة فيها وكان لسكرتارية منظمة التجارة العالمية سلطة تحديد من الذى يحصل على الفيزا لدخول قطر وحضور الاجتماع الوزارى وهو ما سمح لها بتحديد عدد المنظمات غير الحكومية التى أعطوها إذنا بالحضور فلم يتجاوز الستين وبذلك حدت من قدرة البلدان النامية على الاختراق العنيف للاجتماع والتعبير عن رفضها وغضبها على غرار ما حدث فى "سياتل".

ومع ذلك لم تكن هذه العوامل كلها كافية للوصول إلى نتيجة غير مرضية لبلدان العالم الثالث فتوالت التكتيكات وجرى التلاعب ببلدان العالم الثالث وهزيمتها والمناورة فى الدوحة، ومن بين هذه التكتيكات لابد من توضيح ما يلى:

"الدفع بمشروع الإعلان الذى يفتقر كلية للتوازن وتقديمه إلى الاجتماع الوزارى باعتباره "نصًا نظيفًا بإدعاء أنه حصيلة اجماع، ومن ثم تحديد ساحة المناقشة لمنع البلدان النامية من تسجيل اعتراضاتها الجوهرية على المشروع لانها ستبدو "معوقة للعمل" فى هذه الحالة"[٢٤].

- إبعاد الرسميين عن العواصم وإخفائهم عن المفاوضين المقيمين فى جنيف بينما يجرى تصوير هؤلاء المفاوضين باعتبارهم متمردين أو ضيقى الأفق.

---

(٢٤) تأسس هذا التقرير على مناقشات بين المشاركين كان الكثير منهم قد حضر الاجتماع الوزارى فى الدوحة وشارك فى المشاورات التى جرت فى بروكسل بعنوان "عالمنا ليس تحالفا للبيع" فى ديسمبر ٢٠٠٢، ٩-١١.

- استخدام التهديد المباشر مثلما حدث حين أنذرت الولايات المتحدة الأمريكية هايتي وجمهورية الدومنيكان حتى توقفا معارضتهما لموقفها من التدابير الحكومية أو الغاء بند المخاطرة فى ترتيباتها التجارية التفضيلية معهما.
- شراء بعض البلدان بمجموعة من الحوافز أو الوعود مثلما فعل الاتحاد الأوروبى رداً على الموافقة على البيان الختامى فى فيتنام بتطمين مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبى والباسيفيك مدعيا أن منظمة التجارة العالمية سوف تحترم ما أسمته بتنازل Acp وفى المقابل سوف تسمح لهم بتصدير منتجاتهم الزراعية إلى أوروبا بشروط تفضيلية مقارنة بدول نامية أخرى وبقيت باكستان - وهى عمود أساسى فى الدول النامية صامتة فى الدوحة وكان واضحا أن سبب هذا الصمت يعود إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت "لباكستان" مساعدة سخية فى شكل حزمة من القروض والمنح وتخفيض الدين رداً على موقفها الخاص فى الحرب الأمريكية على الإرهاب، واتخذت نيجيريا خطوة على هذا الطريق حين أصدرت بيانا رسمياً بإدانة مشروع البيان الختامى قبل الدوحة، ولكنها عادت وأيدته بصوت عال فى ١٤ نوفمبر، وهو التأييد الذى يصعب فصله عن وعد الولايات المتحدة الأمريكية بمنحها حزمة من المعونة الاقتصادية والعسكرية الكبيرة فى غضون ذلك الوقت.
- تأكيد لوضعية "الغرفة الخضراء" المشبوهة فى ١٣ و١٤ نوفمبر قامت الدول الكبرى مع سكرتارية المنظمة بجمع عشرين بلدا وعزلتها عن بقية البلدان لتشارك فى صياغة البيان الختامى ولم يجر انتقاء هذه البلدان فى عملية ديموقراطية، بل أن جهودا كبيرة بذلها ممثلو بعض البلدان النامية للإنضمام إلى هذه المجموعة المنتقاة باءت كلها بالفشل، وحدث ذلك بطريقة لطيفة أحيانا ومواربة، وفى أحيان أخرى بصراحة كاملة كما حدث مع وفد من أوغندا.
- وأخيراً جرت ممارسة الضغط على بلدان نامية بالقول انها سوف تتحمل مسئولية انهيار اجتماع وزارى آخر، ومن ثم انهيار منظمة التجارة العالمية مما سوف يزيد من الركود العالمى ويعمقه والذى سيكون نتيجة مباشرة لهاتين الواقعتين أى إنهيار الاجتماع الوزارى، وانهيار المنظمة كلها.

كانت "الدوحة" مجرد نقطة صغيرة فى تاريخ الجات - منظمة التجارة العالمية، حيث راجت أشكال التحريض فى الكواليس والتهديدات والرشوة، وإنعدام الشفافية، ولم تكن هناك سجلات لعملية اتخاذ القرار الفعلية فى "الدوحة" لأن الاجتماعات الرسمية للمؤتمر الوزارى التى من المفترض ان يتم فيها اتخاذ القرار فى النظام الديموقراطى كانت محجوزة لإلقاء الخطابات بينما جرى اتخاذ القرارات فعليا فى تجمعات غير رسمية كانت تنعقد فى أماكن متغيرة وغير معروفة للجميع ولم يتم تسجيل محاضر هذه الاجتماعات التى اتسمت بانعدام المساءلة ومن ثم كان بوسع الأطراف الرئيسية فى أى صفقة أن تنكر انغماسا فى أى إجراء أو سلوك يمكن ان يصبح موضوعًا للمساءلة.

وكان من نتايج هذه العملية غير الشفافة فى واقع الممارسة تهميش مطلب الدول النامية من منظمة التجارة العالمية بالتركيز على موضوع التنفيذ والانجاز ووضع الأجندة الرئيسية للقوى التجارية الكبرى فى مقدمة جدول الأعمال، أى إطلاق جولة جديدة من المباحثات بهدف إخضاع مناطق الاستثمار غير التجارية لمقتضيات التحكيم فى منظمة التجارة العالمية، وكذلك سياسات المنافسة والإجراءات الحكومية والتسهيلات التجارية وذات مرة قام س. فريد برجستن وهو من أشد أنصار التجارة الحرة حماسًا - بتشبيه منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة بالدراجة الهوائية فهى تمش فى خط مستقيم فقط حين تتحرك إلى الأمام، وقامت "الدوحة" بوضع منظمة التجارة العالمية فى هذا الاتجاة مرة أخرى ولكنها كانت مازالت تتمايل لأن غضبا عظيمًا مازال يغلى بين البلدان النامية بسبب العملية غير الشفافة والمخادعة التى جرتهم إلى القبول ببيان ختامى ضد مصالحهم ولم تنته بعد أزمة الشرعية فى منظمة التجارة العالمية، وربما فاقمت الدوحة بما كان فيها من إنعدام للشفافية وغياب للديموقراطية بصورة واضحة من هذه الأزمة.

الفصل السادس

مقترحات لإصلاح حكم العالم

تحليل نقدى

مجلس أمن اقتصادى؟

كانت فكرة إنشاء مجلس أمن اقتصادى FSC واحدة من الأفكار التى تبلورت فى السنوات الأخيرة بعيداً عن مقترحات إصلاح منظمة التجارة العالمية أو مؤسسات "بريتون وودز" وإرتبط إقتراح إنشاء البنك بلجنة إدارة العالم وطبقًا للجنة سوف يحتل مجلس الأمن الإقتصادى موقعا مشابها فى التراتبية لمجلس الامن فى نظام الأمم المتحدة ولكنه سيكون مستقلاً عنه.

سيكون مجلس الأمن الاقتصادى مرشداً اقتصادياً عالميًا أى بمثابة هيئة عليا تعمل كمركز للإدارة الاقتصادية العالمية، والوظيفة الأساسية لهذه الهيئة هى:

"عبور الفجوة بين المؤسسات الاقتصادية العالمية المختلفة، وهو مالا يعنى توجيها إقتصاديًا مركزيًا متسعًا لكل مؤسسات الإدارة الاقتصادية العالمية تحت مظلة واحدة، فمثل هذه الوظيفة ليست سهلة ولا مستحبة، والمطلوب هو الإتفاق حول الأهداف والأدوار والشرعية".

وتعمل إدارة مجلس الأمن الاقتصادى على المستوى العملى مع موظفى مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة الجات التجارة العالمية لكسر العزلة المؤسسية القائمة كما تعمل مع مؤسسات أخرى مثل منظمة العمل العالمية ILO "لتحديد الأبعاد الاجتماعية لوظائفة"[1].

ويصاحب إنشاء مجلس الأمن الاقتصادى عملية تمعلنة لكل من مؤسسات "بريتون وودز" والأمم المتحدة حيث أوصت لجنة بالغاء الأونكتاد unctad والـUnido واقترحت أنه على الحكومات إذا ما رأت ضرورة فى بقاء هذه المؤسسات أن تقوم أى هذه المؤسسات بمواصلة عمل لجان التنمية الراهنة[2].

ومنذ إطلاق فكرة مجلس الأمن الاقتصادى سنة ١٩٩٥ لم تحظ بدعم كبير لا من الدول المتقدمة ولا الدول النامية، ذلك أن إنشاء هيئة عليا تضم عضوية كبيرة من الدول النامية ويكون على مؤسسات "بريتون وودز" أن تقدم لها تقاريرها لم يكن أمرا جذابا للدول المتقدمة وفى نفس الوقت كان خروج الاقتراح بان تحظى أكبر الاقتصادات العالمية بالتمثيل فى هذا المجلس كحق، بينما لا يوجد الآخرون ضمن هيئة من ثلاثة وعشرين عضوا لم تكن بدورها فكرة جذابة للبلدان النامية.

وأكثر من ذلك، فإن الدول النامية لم تكن راضية بالتوصية الخاصة بإلغاء الأونكتاد وتحويل وظائفها إلى منظمة التجارة العالمية[3] طالما أن الأونكتاد كانت قبل كل شيء وبعده واحدة من وكالات الأمم المتحدة القليلة التى دافعت بانتظام عن مصالح العالم الثالث وعلى نفس المستوى من الأهمية كان توجس الدول النامية من الهيمنة الإجبارية للدول المتقدمة لأن مجلس الامن الاقتصادى كهيئة عليا سوف يؤدى إلى تمركز قبضة البلدان الغنية على الاقتصاد العالمى خاصة إذا ما كان على المجلس ان يعمل فى تعاون وثيق مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات "بريتون وودز" التى تسيطر عليها الدول الغنية.

---

(١) لجنة الإدارة العالمية ص١٦١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق صفحات ٢٨٠-٢٨١.

مقترحات لجنة ملتزر

وسبقت الإشارة إلى ان تقرير اللجنة المالية الاستشارية العالمية الذى يستحسن أن نشير إليه بتقرير "ملتزر" نسبة إلى رئيسه آلان ملتزر - كان قد أطلق هجوماً مدمراً على أداء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وكان هذا الهجوم بمثابة تأكيد واضح من قبل الإتجاه الرئيسى داخل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لكل ما أكده جيل كامل من الاقتصاديين التقدميين طيلة ربع قرن"[٤] وكان من بين أهم الاستخلاصات التى تضمنها التقرير ما يلى:

- أنه بدلاً من تشجيعه النمو الاقتصادى قام صندوق النقد الدولى بمأسسة الركود.
- لا يقدم البنك الدولى ولايؤخر بالنسبة لهدف إزالة الفقر فى العالم.
- وتقود المؤسستين مصالح سياسية أساسية لمجموعة البلدان السبعة وخاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح المالية لأمريكا.
- ولم تكن القوى المحركة للمؤسستين نابعة من المطالبة الخارجية لإلغاء الفقر أو تشجيع النمو وإنما من الإملاءات الداخلية التى فرضتها الضرورات البيروقراطية لبناء امبراطورية.

وبلغة دبلوماسية مهذبة قال التقرير عن صندوق النقد الدولى أنه عديم الجدوى كما بين التقرير أن غزو الصندوق لعملية الإصلاح للاقتصاد الكلى عبر التكيف الهيكلى قد جعلت الركود مؤسسيا، وإزداد الفقر وانعدام المساواة فى افريقيا وأمريكا اللاتينية فى ١٩٨٠-١٩٩٠.

---

(٤) تقرير المنظمات المالية العالمية الذى قدمته اللجنة الاستشارية لمجلس النواب الأمريكى فى ٨ مارس ٢٠٠٠ وضمت لجنة ملتزر ليبراليين ومحافظين رغم أن المحافظين هيمنوا عليها، وكان البروفسير جيفرى ساكس من هارفارد أبرز الأعضاء الاقتصاديين الليبراليين.

وأكد التقرير أن الهدف الأصلى للصندوق من تأمين نظام مالى عالمى مستقر قد جرى إخراجه عن خطة الأصلى عن طريق الروشتات التى قضت بتحرير فوضوى لرأس المال فى بلدان شرق آسيا، كذلك عن طريق لملمة حزم الإنقاذ المالى التى شجعت "الفوضى الأخلاقية" حيث الإقراض غير المسؤول واستثمارات المضارية التى قضت باتباع سياسات مالية ونقدية متشددة وهو ما أدى فحسب إلى تدهور الوضع فى البلدان التى ضربتها الأزمة المالية الأسيوية بدلا من حلها.

وأوصى التقرير بإنهاء برامج صندوق النقد الدولى مثل برنامج التكيف الهيكلى طويل المدى، والذى يسمى الآن البرنامج الاستراتيجى للقضاء على الفقر، كما دعا لتقليص صلاحيات الصندوق وأنشطته، ولم يكن مفهومًا، فى ضوء هذا النقد الشامل للصندوق ان يوصى التقرير باستمرار صندوق النقد الدولى وتعظيم دوره كمقرض يلوذ به البعض فى نهاية المطاف خاصة من الدول التى تعانى من أزمة سيولة وطبقا لتقرير اللجنة فقد سبق ان قام الصندوق بدور سيئ فى مثل هذه العمليات فى الماضى، أما توصية اللجنة بفرض شروط صارمة لائتمان طويل الأجل فإنها تتناقض مع نقدها لاستخدام صندوق النقد الدولى للموارد والشروط للسيطرة على اقتصاد البلدان النامية"(٥).

ولابد من الاعتراض كذلك وبشكل خاص على اقتراح اللجنة بان يقوم الصندوق بمنح مساعدات فى شكل سيولة فقط لتلك البلدان التى تسمح بحرية الدخول للأموال وبالعمليات التى تقوم بها مؤسسات مالية أجنبية "بدعوى أن هذه الكيانات سوف تقوم مع عوامل أخرى بتحقيق الاستقرار والنمو للنظام المالى المحلى" وتلك قضية إشكالية لسببين:

الأول: هو أن المؤسسات المالية الدولية كتلك الصناديق التى تحتفظ لنفسها بخط الرجعة حين الخسارة بعد أن تكون قد استفادت بصورة شاملة من الدخول الحر والعمليات المالية، فقد تسببت هذه الصناديق فى خلق الأزمة المالية تلو الأخرى.

---

(٥) المصدر السابق.

والسبب الثانى هو أن إجبار البلدان على تبنى النموذج الغربى لقواعد السوق الحر التى تحكم ملكية الشركات المالية الأجنبية التابعة وعملياتها المحلية فاشل فمثل هذا الإجبار هو خرق للمبدأ الأساسى الذى تتبناه اللجنة لإصلاح صندوق النقد الدولى، أى الرغبة فى تأكيد إحترام السيرورة الديموقراطية والسلطات السيادية فى كل من عمليات الاقتراض والإقراض للبلدان.

ويذكرنا هذا التناقض بين منطق التحليل وبين الروشتات يذكرنا بان اللجنة كانت قبل كل شيئ وبعده هيئة معينة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الحكومة التى جاء كثير من موظفيها من قطاع البنوك ومراكز البحث والمؤسسات المحافظة فى الجامعات، وكانت شديدة القلق حول وضع قيود على التدفق الحر لرأس المال المالى عالميا وقد إتخذت هذا الموقف حتى وهى ترى بأم العين حجم التدمير الذى تحدثه حركة رأس المال غير المنضبطة(٦).

وتقدم اللجنة فى معالجتها للبنك الدولى صورة لمؤسسة ضخمة تقدم القروض طبقاً للإملاءات المؤسسية أكثر منها استجابة للاحتياجات الحقيقية للبلدان المتلقية للقروض، وتثقل معدلات الفشل كاهل البنك الدولى سواء فى مشروعات الإقراض أو فى برامج الإقراض من أجل التكيف الهيكلى وليس لدى البنوك سوى إمكانيات هزيلة لمراقبة استمرارية مشاريعه، فهو بنافس أكثر مما يقدم الدعم لبنوك التنمية الإقليمية.

وتقترح اللجنة تحويل البنك الدولى إلى سلطة تنمية عالمية تقدم مساعدات ومنح ومعونة فنية على أن يطور البنك برامجه للإقراض ليقدم قروضا لبنوك التنمية الإقليمية.

وإذا ما حللنا المقترح الثانى سوف نجد أن التطور وتحقيق اللامركزية هى مبادئ مهمة، ولكنها ليست حلا فى هذه الحالة خاصة إذا كانت المؤسسات الإقليمية ذات بنية مشابهة وأسلوب تشغيل ونموذج تنمية على غرار البنك الدولى وهذه هى بالضبط حالة

(٦) المصدر السابق.

بنك التنمية الأسيوى الذى سجل نسبة عالية من معدلات الفشل للمشاريع ونفس الإفتقار إلى المحاسبة وآلياتها، واستخدام نفس المقاربة للإقتصاد الكلى على طريقة البنك الدولى[٧] وتحتاج المكونات الأخرى لنظام المعونة التعددى إلى إعادة هيكلة طالما أنها مجرد كواكب تدور فى فلك البنك الدولى، أما بخصوص اقتراح تحويل البنك إلى وكالة مركزية صاحبة امتياز للمساعدات، فإن هذا ليس حلا على الإطلاق طالما أن المشكلة لا تكمن فى وظيفة البنك، وإنما فى هيكلته ومقارباته وأيديولوجيته، ومن الصعب عدم تخيل أن البنك سوف يصيب إدارة المساعدات التفضيلية بعدوى نفس المشكلات التى برزت فى إدارة القروض، ولن تستطيع سلطة التنمية الدولية إلغاء عدم توازن القوة والذى شكل معضلة أساسية فى البنك الدولى ونظام "البريتون وودز" كله حيث سيطرت الدول الغنية على صنع القرار وإدارة المساعدات وعلى ما فى مقترحات "لجنة ملتزر" من عيوب ونواقص فلا يجوز التقليل من شأنها لأنها تشكل ثقلا فى إطار إدارة بوش الثانى خاصة مع وجود وزير الحزانة صاحب النفوذ باولو أونيل.

مدرسة العودة إلى نظام "بريتون وودز"

ينحدر تقرير "لجنة ملتزر" من يمين الأرثوذكسية الكلاسيكية الجديدة، أما مقترحات عدد من الاقتصاديين ومحللى السياسات القادمين من صفوف اليسار أو بالأحرى يسار الوسط فإن بوسعنا أن نقول عنها أنها مدرسة العودة "لبريتون وودز".

وجاء الإصلاح الأساسى الذى قدمته هذه المدرسة فى ميدان المالية العالمية متضمنا قبضة أشد على تدفق رأس المالى على الصعيد العالمى، وتتمثل هذه القبضة فى ضريبة "توبن" أو تنويعات عليها إن ضريبة "توبن" هى ضريبة يجرى فرضها على عمليات تدفق رأس المال دخولا وخروجا فى كل المواقع الأساسية فى الاقتصاد العالمى،

---

(٧) نظرة على جنوب العالم، جنى الأرباح من الفقر بنك آسيا للتنمية the ADO القطاع الخاص والتنمية فى آسيا وبانجوك، نظرة على جنوب العالم ٢٠٠١ وجنى الأرباح من الفقر بنك آسيا للتنمية، بانجوك – نظرة على جنوب العالم ٢٠٠٠.

وستكون هذه الضريبة بمثابة إلقاء رمال فى العجلات التى تحرك رأس[٨]، ويمكن أن تتدعم الضوابط على المستوى العالمى بضوابط أخرى على المستوى الوطنى تحكم دخول وخروج رءوس الأموال وشكلت الإجراءات التى إتخذتها حكومة شيلى نموذجا حين طلبت إلى المستثمرين فى السندات والأوراق المالية إيداع ما يصل إلى ٣٠٪ من استثماراتهم فى حساب دون فوائد ولمدة عام فى البنك المركزى، وقيل أن هذه الإجراءات نجحت فى تقليص تدفق الاستثمارات فى السندات والاوراق المالية"[٩] وأضمر بعض الكتاب إعجابا خفيا لرئيس الوزراء الماليزى "مهاتير محمد" بسبب حزمة الإجراءات المتشددة التى قيدت عمليات خروج رأس المال، والتى فرضها سنة ١٩٩٨ وكان تثبيت سعر الصرف واحدا من هذه الإجراءات جنبا إلى جنب سحب العملة الوطنية من التداول فى السوق العالمى وفرض الحظر لمدة عام على رأس المال الموجود فعلا فى البلاد ومنعه من الخروج"[١٠] ورأى أنصار الضبط على المستويين المحلى والعالمى أن الضبط الإقليمى هو أيضا مرغوب فيه وعملى، كما نظروا إلى صندوق النقد الأسيوى باعتباره اقتراحا جذابا وفاعلا ولابد من إحيائه وكانت "اليابان" قد اقترحت إنشاء هذا الصندوق فى ذروة الازمة المالية الأسيوية ليكون قناة تصب فيها احتياطات التبادل الأجنبى من الدول الأسيوية والغنية بالاحتياطى مما يحد من هجمات المضاربة على العملات الأسيوية ولم يكن مثيرا للدهشة أن تستخدم واشنطن الفيتو ضد إنشاء هذا الصندوق.

---

(٨) من بين الكتابات التى يمكن القول أنها تنتمى بشكل عام لوجهة النظر هذه ما نشرته الاونكتاد عن الإدارة ومنع الأزمات المالية وتقرير التجارة والتنمية عام ١٩٩٨ "دانى رودريك" THE Global Fix، نيوريبلك ٢ نوفمبر ١٩٩٨ جون إتويل ولانس تيلور أسواق المال العالمية ومستقبل السياسات الاقتصادية، أوراق العمل فى Cepa رقم ٩ مركز تحليل السياسات الاقتصادية Cepa نيويورك المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية ١٩٩٨ روى كالبير بناء اقتصادى جديد وصولا إلى المواصفات الشحيحة، ملاحظات فى المؤتمر الأزمة الأسيوية وما بعدها آفاق القرن الواحد والعشرين، جامعة كارلتون أوتوا ٢٠ يناير ١٩٩٩.

(٩) هبطت الاحتياطات فى هذا السياق إلى صفر فى المائة فى اكتوبر ١٩٩٨، وقيل أن تدفقات المضاربة كانت قد هبطت لشكل ملحوظ بسبب الأزمة المالية الأسيوية.

(١٠) انظر على سبيل المثال "كالبينير" بناء اقتصادى جديد.

وكانت القوة الدافعة خلف هذه التوجهات لفرض ضوابط عالمية ووطنية وإقليمية هى وقف موجات زعزعة الاستقرار التى يخلقها دخول وخروج رءوس الأموال مع تحريك تدفقات الاستثمار فى السندات والاوراق المالية قصيرة الأجل ومن القروض قصيرة الأجل إلى الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل ولا تشكل إجراءات ضبط رءوس الأموال بالنسبة للبعض مجرد اجراء تثبيت بسيط ولكنها أيضا أدوات ستراتيجية شأنها شان التعريفات والحصص التى يمكن استخدامها بصورة مبررة تماما فى التأثير على درجة وشكل إندماج بلدا ما فى الاقتصاد العالمى وبكلمات أخرى فإن عمليات السيطرة على رأس المال والتجارة هى ادوات تجارية وسياسات صناعية مشروعة تستهدف تطوير الصناعة الوطنية، أما القوة الدافعة لكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية من وجهة نظر هذه المدرسة فيجب أن تكون إصلاح هذه المؤسسات فى إتجاه مزيد من المساءلة والشفافية، ودور أكبر فى اتخاذ القرار لحكومات الدول النامية، وإندفاع عقائدى أقل فى إتجاه التجارة الحرة وتحرير رءوس الأموال وعلى العكس من مجموعة السبعة يرى مناصرو هذا الاتجاه أن الصندوق ليس أداة تحكم فى الحكومات التى تنفق أكثر من مواردها ولكنه أداه ضخ للسيولة فى الاقتصادات المأزومة بدون اللجوء إلى الشروط التعجيزية التى تصاحب أنشطة الاقتراض التى يقوم بها الصندوق الآن ويوصى بعض المحللين بإنشاء سلطة مالية دولية WFA، تكون وظيفتها الأساسية فى أحد التصورات هى بلورة وفرض ضوابط على تدفقات رءوس الأموال عالميًا، وتكون فى نفس الوقت منتدى يتم من خلاله التعاون المالى الدولى وتتبلور أسسه وأشكال تنفيذه وتطبيقها، وذلك عبر التنسيق الفعال للأنشطة النقدية التى تقوم بها السلطات الوطنية"[11] كذلك جرى اقتراح إنشاء نظام عالمى للإفلاس يستشرف وقوع الإفلاسات ويتعامل معها بأدوات عابرة للحدود يمكن أن تكون مقاربتها للإفلاس قائمة على التوازن بين مصالح الدائنين ومصالح المقترضين مع الاعتراف بالحاجة إلى إجراءات خاصة حينما تقع إفلاسات منتظمة

---

(١١) إيتويل وتيلور ص١٤.

حيث تكون التكلفة بسبب التأخير فى إعادة التنظيم باهظة بالنسبة للإقتصاد الكلى"[١٢] وستعمل هذه الآلية من خارج صندوق النقد الدولى وذلك على العكس من اقتراح نائبة مدير الصندوق آن كروجر.

وما تزال هذه المدرسة ترى بالرغم من اقتراح إنشاء مؤسسات جديدة أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية سوف تستمر كمؤسسات لضبط النظام العالمى، ويكتب "جوزيف ستجلتز" رغم نقده اللاذع لصندوق النقد الدولى أنه بدلا من خلق مؤسسات جديدة، سيكون من الأفضل تقوية المؤسسات العالمية القائمة"[١٣] باخضاعها لمزيد من المساءلة والشفافية ومنعها من فرض نموذج واحد للتجارة والاستثمار على كل البلدان وبدلا من حشر كل البلدان فى حذاء واحد يناسب كل المقاسات ينبغى عليها أن تقدم إطارا مميزًا وحصيفا للإندماج العالمى يسمح بتدفق أعظم للتجارة والاستثمار ولكنه يتيح فى نفس الوقت مساحة للتنوعات الوطنية والاختلافات فى تنظيم الرأسمالية العالمية.

وبلورت "آن فلورينى" المحللة الرئيسية فى مؤسسة "كارنيجى" للسلام العالمى رؤية لإصلاح نظم الإدارة المتعددة، تصورت آن نفسها وهى تنظر من الموقع الأفضل فى عام ٢٠٢٠ ووضعت مخططا لما كانت ستعتبره حصاداً ملائماً ومرغوبا فيه فقالت:

"كان حصاد تجربة الحقبتين الماضيتين من القروض المشروطة التى قدمتها المؤسسات المالية الدولية فشلا ذريعًا أقر به الجميع، لأن الشروط خلقت مرارات عميقة بينما كانت محاسنها هزيلة، ويقدم البنك الدولى الآن قروضا هزيلة أما غالبية مساعداته فهى عبارة عن منح ومعونات فنية. أما صندوق النقد الدولى فمازال يعمل كملاذ أخير للإقراض فى النظام العالمى تتعلق شروطة فى الغالب الأعم بمستوى الناتج الأساسى (وعلى سبيل المثال وجود احتياطات عالمية فوق مستوى معين) وذلك دون أن

---

(١٢) "جوزيف ستجليتز" أجندة المجموعة السبعة، مقترح مقدم إلى رؤى مؤتمر ٢٠٢٠، دنسير لودج – فيكتوريا – كندا أغسطس ٢٩-٣١، ٢٠٠١.

(١٣) المصدر السابق.

يبين كيف سيكون بوسع البلدان الوصول إلى مثل هذا الناتج وما تزال بعض مباحثات صندوق النقد الدولى والرسميين المعنيين فى البلدان المختلفة تجرى بصورة متكتمة ولكنها لم تتحول بعد إلى مباحثات سرية بين موظفى صندوق النقد الدولى ووزراء المالية فى هذه البلدان، أما الصراع داخل منظمة التجارة العالمية حول آلية إتخاذ القرار فقد تطور بصورة ملموسة فى شكل إدماج منظور واسع حول ما إذا كان إجراء ما هو فعلا حاجز حمائى أو أنه إجراء مشروع يخدم هدفا لا يتعلق بالتجارة، أما الاندفاع نحو إلغاء كل الضوابط الوطنية التى يمكن أن تعوق التجارة أو الاستثمار فقد تراجع لحساب تقديرات متوازنة تسمح لأهداف أخرى بالوقوف على قدم المساواة مع هذا الهدف(١٤).

يبدو أن النظام التعددى المثالى هو عودة لنظام بريتون وودز الأصلى الذى وضعه "كينز" والذى ساد فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠، هكذا يرى الأمر "دانى رودريك" أستاذ الاقتصاد السياسى ذو النفوذ فى هارفارد إذ أن هذا النظام الأصلى طبقاً "لرودريك" أفسح مجالا كافيا لجهود التنمية الوطنية حتى تنجح عبر مسارات مختلفة(١٥) وبكلمات أخرى هو نظام للتعايش السلمى بين الرأسماليات الوطنية(١٦).

ولم يكن مثيرا للدهشة أن يحظى هذا المنظور الكينزى العالمى بأصداء واسعة من الاستحسان فى أوساط الاقتصاديين والتكنوقراط من دول العالم الثالث، وفى كل من أوساط الاقتصاد الأسيوى المنهار ونظام الأمم المتحدة وطالما كان الأخير ملجأ لأنصار "كينز" الذين هربوا من الثورة المضادة الليبرالية الجديدة فى البنك الدولى والجامعات.

---

(١٤) أن فلورينى "سيناريو لإدارة العالم" ورقة لمؤتمر رؤية ٢٠٢٠ دنسميور لودج، فيكتوريا، كندا، أغسطس ٢٩-٢٠٠١/٣٠.

(١٥) رودريك The Global Fix.

(١٦) المصدر السابق.

وتستحق بعض الأفكار المؤسسية الجديدة التى طرحتها هذه المدرسة الدراسة والوضع فى الاعتبار ومن هذه الأفكار وضع نظام ثلاثى الأبعاد للضبط الاقتصادى لرأس المال المحلى والوطنى والإقليمى، كذلك هو الحال مع دعوتها لإفساح مجال عالمى أوسع لبلورة ستراتيجيات تنمية هى خطوة فى الاتجاه الصحيح ولكن مدرسة العودة إلى نظام "بريتون وودز" فشلت فى التعامل بصورة شافية مع القضايا الأساسية، هل يمكن للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية أن تتطور وتتحول فى إتجاه السماح لمثل هذه التعددية بالإزدهار؟ وهل ما تزال هذه المؤسسات هى الملائمة لنظام عالمى للإدارة الاقتصادية لاقتصاد عالمى ينبنى على مبادئ مختلفة عن تلك المبادئ التى تخدمها هذه المؤسسات فى الوقت الراهن كأعمدة إيديولوجية؟ وإذا ما سلمنا أن النظام العالمى السابق على ١٩٨٠ تمتع بمساحة أكبر لطرائق متعددة للتنمية أكثر كثيرا مما توفر بعد عام ١٩٨٠، فهل نريد حقًا العودة إليه؟

نظام جورج سورس البديل

كان لبعض مقترحات مناصرى مدرسة العودة إلى "بريتون وودز" صدى لدى "جورج سورس" رجل المال الذى حقق شهرة كبيرة مؤخرًا بنقده للنظام المالى العالمى خاصة تحليله الذى لم يرحم لنموذج "أصولية السوق" التى تحركه وفى كتابه الأخير "عن العولمة" نقد عميق للنظام الحالى للإدارة الاقتصادية العالمية وهو يقدم مخططًا طموحًا وشاملا لإصلاح منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى ونظام المعونات العالمى، ويتوقف "سورس" بحزم أمام منظمة التجارة العالمية فى معالجته للموضوع وعلى العكس من دعاة آخرين لإصلاح الإدارة الاقتصادية شأن الكونفيدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة JCFJU لم يطرح "سورس" ملاحق لإصلاحات حول العمل أو القضايا الاجتماعية فى ميثاق منظمة التجارة العالمية ولم يترتب هذا التوجه على ما ساقه نقاد منظمة التجارة العالمية حين قالوا أن مثل هذه الإضافات سوف تمنح مزيدا من القوة لمنظمة هى بالفعل قوية للغاية ففى حالة الاستجابة لمثل هذه المطالب سوف

تصبح منظمة التجارة العالمية مفوضة للتحكيم فى قضايا التجارة والعمل ويدعم "سورس رسالة منظمة التجارة العالمية فى تطوير قواعد تحرير التجارة عالميا ويعتقد أن المنظمة تقوم بهذا العمل بشكل رائع[١٧] ويرى "سورس" أن تنفيذ مثل هذه المقترحات سوف يثقل كاهل المنظمة وهى غير معدة لذلك بينما يعطلها عن تنفيذ دورها الأساسى فى تحرير التجارة العالمية، وهناك مؤسسات أخرى تحتاج إلى الدعم أو إنشاء الجديد منها لتطوير ما سماه "سورس" بالنفع العام"، مثل حقوق العمل، البيئة، أمن المستهلكين والصحة العامة وفى هذا السياق لابد من تقوية منظمة العمل الدولية ILO فى مواجهة منظمة التجارة العالمية وتتمثل خطوة البداية فى هذا الصدد فى إجبار الحكومات على التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وعلى المجتمع المدنى أن يواصل الضغط على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى صدقت فحسب على اثنتى عشر اتفاقية من ١٨٢ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، وعلى اثنين من ثمانية معايير للعمل"[١٨] ولكن هذه المقاربة الواعدة التى تدعو لخلق أو تقوية مؤسسات تعويضية تعمل من أجل النفع العام ظلت ناقصة ومحدودة التأثير لأنها لم تتطرق إلى التداعيات السياسية لمثل هذا التوجه فى تحليلها فهو لم يقترح مثلا وجود قوة قسرية لمثل هذه المؤسسات التعويضية وإنما أبقاها فى حدود التوافق الاختيارى وواقع الأمر هو أن المشكلة تكمن لا فى نقص المؤسسات التعويضية فهناك عشرات من الاتفاقيات والمنظمات الجماعية حول البيئة، وإنما تكمن المشكلة فى إفتقارها إلى قوة لتنفيذ قراراتها[١٩] وعلى العكس فإن منظمة التجارة العالمية تتمتع بقوة رسمية تلتزم بتنفيذ قراراتها كذلك يمتلك كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قوة مشابهة نظراً لأنهما يتوفران على موارد مالية هائلة.

وفيما يتعلق بالبنك الدولى تأتى مقترحات "سورس"[٢٠] ضعيفة التأسيس فهو يرى أن اقتراح لجنة "ملتزر" بتحويل البنك الدولى إلى سلطة تنمية دولية تتخصص فى تقديم

---

(١٧) جورج سورس "عن العولمة – العلاقات العامة – نيويورك ٢٠٠٢ ص٣٢.

(١٨) المصدر السابق ص٤٠.

(١٩) المصدر السابق ص٣٨.

(٢٠) المصدر السابق ص١٠٣.

المنح لأفقر البلدان هو اقتراح غير مقبول لأن دولا متوسطة الدخل مثل "البرازيل" وحتى "شيلى" تعانى من خلل فى توزيع الدخل ولديها احتياجات اجتماعية هائلة، ويدعو "سورس" إلى إتاحة الفرصة "لجيمس وولفنسون" لتنفيذ الإصلاحات مثل "الإطار الشامل للتنمية CDF"، أو أوراق ستراتيجية تخفيف الفقر، كذلك فإن عمليات الإقراض تحتاج إلى إصلاح، ولابد أن تكون هناك مشاورات أوسع مع المجتمع المدنى، كما ينبغى وقف القروض للنظم الاستبدادية الفاسدة، وعلى المديرين أن يكونوا أكثر استقلالا عن الحكومات التى يمثلونها، ولابد من إتخاذ خطوات تحد من سطوة الموظفين مثل وضع حد أقصى لشغل الوظيفة بما لا يتجاوز خمس سنوات.

والمشكلة هى أنه قد قد جرت مناقشة مثل هذه الأفكار على مدى ثلاثين عاما منذ دورة "روبرت مكنمارا" ولكن الأمور لم تتطور، وكما أعترف "سورس" هو نفسه فى مناسبات أخرى أن آداء البنك ينحدر من سيئ لأسواء وقد أصبحت البيروقراطية راسخة وكما سبقت الأشارة فإن إطارى CDF وPRSP لم يقطعا مع نموذج الاقتصاد الكلى القديم المرشد لكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى برامجهما للتكيف الهيكلى التى أكدت على تعريف ضيق للكفاءة الاقتصادية والإتجاه قدما نحو اقتصاد السوق والتثبيت المالى والنقدى، أما المشاورات مع منظمات المجتمع المدنى التى رعاها "وولفنسون"[(٢١)] فلم تسفر سوى عن عمل من أعمال العلاقات العامة أكد الشكوك الهائلة لدى منظمات المجتمع المدنى القاعدية فى البنك الدولى، وقد شعرت هذه المنظمات أن البنك عزلها باعتبارها منظمات غير معتدلة وأخذ يتعامل فحسب مع من سماهم منظمات عقلانية معتدلة.

أما مسألة إعطاء "وولفنسون" فرصة فإنها مجرد رؤية شخصية جداً "لسورس" وهى لم تحظ أى هذه الرؤية بأى مصداقية لدى دعاة الإصلاح الذين انتظروا ما يقارب العقد من الزمان منذ جرى تعيين وولفنسون مديرا للبنك الدولى حتى تتم بعض الإصلاحات،

---

(٢١) تواصل شخصى، براغ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠، بودابست ١٨ أكتوبر ٢٠٠١.

ويوضح النقاد أن نظام "ولفنسون" هو فى نواح كثيرة إعادة إنتاج لحقبة "مكنمارا وخطابها وستراتيجيتها المناهضة للفقر وصلت لنفس النتائج الهزيلة فيما يتعلق بفعالية برامج المساعدة.

ويعترف "سورس" فى النهاية بأن الإبقاء على البنك الدولى "طافيا" هو مجرد إجراء مؤقت لتفادى هجوم اليمين على المساعدات المتعددة الجوانب، وهكذا يجرى شراء الوقت لوضع آليات أفضل للمساعدة موضع التنفيذ"[٢٢] ويمكن أن تكون هذه الآلية هى إصدار مرسوم خاص لحقوق السحب SDR,S عبر صندوق النقد الدولى مع منح تدفعها البلدان الغنية من واقع نصيبيها فى صندوق التنمية، وهو ما سوف يعنى معاملة SDR ليس كعملات احتياطية فحسب وإنما كأصول يمكن استخدامها لأهداف تنموية، فهل يمكن أن توافق البلدان الغنية على معاملة SDR,s كأصول حقيقية وأن تدفع نصيبها فى SDR,s الذى يجرى تأسيسه من أجل المساعدات، يرى "سورس" أنه لابد من تخصيص ١٨ مليار دولار فوراً توضع تحت بند SDR خاص كان صندوق النقد الدولى قد وافق عليه فعلا، وظل منتظراً تصديق الكونجرس الأمريكى عليه، ويتضمن اقتراح "سورس" أن ينشأ تحت رعاية صندوق النقد الدولى مجلس عالمى يكون مستقلا عن الصندوق رغم رعاية الأخير له، ويكون من صلاحياته أن يقرر أى من المشروعات أو البرامج يمكن تمويلها، ولن تكون لهذا المجلس سلطات على مصروفات الصندوق وإنما سيقوم فقط بتحضير قائمة يكون للمانحين حرية الاختيار منها، خالقة ما يشابه تقاعل الأسواق بين المانحين والبرامج، والعرض والطلب"[٢٣].

وجلب الأموال من أجل المساعدات يظل هو الحل الأمثل وتتمثل المشكلة الحقيقية والأساسية هنا فى أن هذا الحل يؤكد على مقدار المساعدة باعتباره مفتاح التنمية بدلا من التأكيد على شروط المساعدات وتفعيلها، ويسجل "سورس" - مناصراً - دعوة تقرير الأمم المتحدة الذى وضعه رئيس البرازيل السابق "أرنستو زاديللو"

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) سورس صفحات ٧٨-٧٩.

ودعا فيه لزيادة أموال المساعدة الى ٥٠ مليار دولار، ووقع "سورس" ضحية للأسطورة ذاتها التى سبق ان وقع فى فخها روبرت مكنمارا: أى أن قضية الفقر يمكن حلها ببعض الأموال أما النموذج الذى تعمل برامج المساعدة فى إطاره فهو العنصر الأكثر قدرة على الحسم فيما يتعلق بمؤشرات النجاح، وهو غائب للأسف فى مقترح "سورس" فيما عدا تأكيده على الدور المتعاظم لمنظمات المجتمع المدنى فى تقديم المساعدات.

كما أن إقتراح "سورس" لا يقدم حلا للقضايا والمشكلات الأساسية فى نظام "بريتون وودز" ألا وهى القبضة الخانقة للدول الغنية على صناعة القرار، أما المانحون لـ SDR,s – أى بلدان OEGD فسوف يقررون – كالعادة – أى البرامج والمشروعات تستحق الدعم، وكما هو الحال مع سلطة التنمية العالمية التى اقترحتها لجنة "ملتزر" فإن إنعدام توازن القوى الهائل والكامن فى قلب نظام "بريتون وودز" للمساعدات المتعددة يظل قائما، ومع عدم وجود تمثيل للدول النامية سواء فى المجلس المقترح أو فى كونسرتيوم الصندوق فإن الحصاد يمكن أن يكون أسوأ فى ظل هذا النظام الشبية بالسوق منه فى ظل النظام القائم.

ويتبع "سورس" فى نقده لصندوق النقد الدولى نفس الخطوط المألوفة، فقد دفع الصندوق بأسواق رأس المال فى الاقتصادات الأسيوية قبل أن تكون مستعدة لذلك وهكذا جرى توفير الشروط للازمة المالية الأسيوية وحين ضربتها الأزمة فعلا، اقترح الصندوق اتباع سياسات الدورات مثل الميزانيات المتقشفة وأسعار الفائدة المرتفعة والتى أدت إلى تعميق الأزمة ويقول "سورس" أنه يوافق جزئيًا على النقد المحافظ القائل بأن تدخلات صندوق النقد الدولى فى الماضى خلقت "فوضى أخلاقية" ولكنه يضيف أن مثل هذا السلوك كان محتومًا إلى حد كبير من أجل إجتذاب رأس المال الخاص إلى العالم النامى طالما أنه بدون حوافز كبيرة للسوق لن يتدفق رأس المال إلى هذه البلدان"[٢٤] يتعرض دفاع سورس عن الصندوق كضرورة لجذب رأس المال إلى العالم

---

(٢٤) المصدر السابق ص٣٢٧.

النامى للنقد على مستويين يتعلق الأول بمحدودية الربح فى الاقتصادات الرئيسية فى بداية التسعينات ولم يكن أمام رأس المال الأجنبى إلا خبار الهجرة إلى أماكن يجد فيها فرصا أكبر للربح، وبكلمات أخرى، فإن رءوس الأموال كانت ستفعل ذلك سواء توفرت هذه البلدان على برامج لصندوق النقد الدولى أم لا ويؤكد هذه الحقيقة حالات "ماليزيا" و"سنغافورة" و"هونج كونك" و"الصين" و"تايوان" لم يكن لصندوق النقد برامج فيها أو كانت له برامج غير ذات أهمية.

وثانيا فإن نوع رأس المال الذى جرى تشجيعه على الدخول إلى البلدان النامية والعمل فى أسواقها المالية ضمن برامج الإنقاذ التى يرعاها صندوق النقد الدولى فى حالة تدهور الامور كانت دائمًا أموالا للمضاربة همها الأساسى تحقيق أعلى عائد من الأرباح والاستثمارات السريعة سواء فى البورصة أو قطاع العقارات وليس هذا هو نوع رأس المال الذى يسهم فى التنمية، أما القوة المحركة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتى تتضمن التزاما تجاه الاقتصاد فلم تكن أبدا ضمانات صندوق النقد الدولى أحدها.

وكانت الأهمية التى يوليها "سورس" للصندوق كآلية لدفع رأس المال للدخول إلى العالم النامى هى ما دفعته لمساندة عملية تقوية الصندوق رغم اعترافه بسجله الهزيل فى العالم النامى وتبدو بعض الإصلاحات التى يقترحها "سورس" قابلة للتطبيق مثل مساعدة المقترضين بدلا من إنقاذهم وذلك عن طريق إشراكهم فى وضع برنامج الإنقاذ المالى والحصول على موافقتهم على المشاركة فى الخسائر، وتأسيس آلية عالمية لمعالجة قضايا الإفلاس لحماية المدينين وإطلاق عملية مزدوجة لإنعاش المدينين اقتصاديا وتأمين أصول لإنعاش الدائنين من جهة أخرى، ولكن "سورس" هدم اقتراحه بتحويل مبادرته إلى صندوق النقد الدولى"[٢٥]، ومع ذلك فإن فكرة إنشاء خط ائتمان للطوارئ CCL تستطيع الدول ذات السياسات الجيدة أن تسحب منه قبل أن تنفجر أزمة هى فكرة

(٢٥) المصدر السابق صفحات ١٣٢-١٤٧.

غير صائبة لسببين طالما أشار إليهما نقاد آخرون وأدركهما "سورس" السبب الأول هو أن بلدانا قليلة هى التى سوف تجرؤ على الاستفادة من خط ائتمان الطوارئ خوفا من أن ينزعج المستثمرون لأن معنى ذلك أن هناك أزمة فى الأفق ومن ثم يخلقون ظروفًا وأوضاعًا للهروب الجماعى لرأس المال.

أما السبب الثانى فيتعلق بقدرة صندوق النقد الدولى على التمييز بين السياسات الجيدة والسياسات الرديئة.

وهكذا نعود إلى المشكلة الأساسية، فالصندوق مكبل بنموذج يمنح المكافآت لاستقرار الاقتصاد الكلى عبر شروط قانونية وسياسية تزيد من فوائد رأس المال الأجنبى والسوق الحر بلا ضوابط وبالإضافة إلى هذا النموذج جاء اتجاه وزارة الخزانة الأمريكية لاستخدام صندوق النقد الدولى لتطوير اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة أرباح شركاته ليؤدى كل ذلك إلى سلسلة من الإخفاقات فى العالم النامى وهكذا أصبحت تقوية الصندوق عبر إنشاء خط الطوارئ وإنشاء نظام عالمى للإفلاس معادلا لمكافأة الفشل. ومثلما فعلت لجنة "ملتزر" فعل "جورس سورس" الذى بدأ بنقد الصندوق بسبب سياساته الخاطئة وانتهى معتقدا أن على الصندوق أن يلعب دوراً أكبر لا أقل"[٢٦] ومثله مثل لجنة ملتزر فشل "سورس" فى الوصول إلى النتيجة المنطقية لتحليله: أى إلغاء صندوق النقد الدولى.

(٢٦) المصدر السابق ص٣٣١.

الفصل السابع

البديل: نقض العولمة

إن الأزمة التى تكتنف نظام إدارة الاقتصاد العالمى هى أزمة شاملة أى أنه لا يمكن التعامل معها عن طريق مجرد إجراء تكيف داخل النظام نفسه لأن مثل هذا الإجراء لن يكون له سوى تأثير هامشى ربما ينفع فى تأجيل إنفجار أزمة أكبر وإذا ما استعرنا النظرات الثاقبة "لتوماس كون" فى مؤلفه الكلاسيكى "هيكلية الثورات العلمية" والذى يقول إنه حينما يسقط نموذج ما فى أزمة عادة ما تأتى إستجابتان، الاولى تنهج مسار مناصرى النموذج الأفلاطونى والذى يعنى المزيد والمزيد من التكيف المعقد لنظامهم فى التفسير حتى يصبح أشد تعقيدا وبلا جدوى فى دفع عجلة التقدم العلمى، وهو المنهج الذى أتبعته كل مقترحات الإصلاح التى سبق مناقشتها.

أما الاستجابة الثانية فتتمثل فى نهج أنصار النظام الكوبرنيكى الجديد، أى إحداث قطيعة تامة مع النموذج القديم والعمل وفق قواعد النموذج المنافس، والذى لا يكتفى بترتيب المادة المتنافرة فى شكل أبسط كثيرا ولكنه يوجه الإنظار أيضا لمشكلات جديدة ومثيرة"[1] وهو المنحى الذى يقترحه هذا الكتاب.

وعلى النقيض من العلم، فإن القطيعة مع الماضى فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد العالمى تبقى عملية أكثر تعقيداً بما لا يقاس ولا تستطيع النظم الجديدة فيما يتعلق

---

(١) انظر توماس كون "هيكلية الثورات العلمية" جامعة شيكاغو مطبوعات جامعة شيكاغو ١٩٧١.

بالتغيير الاجتماعى أن تصبح مؤثرة ونافذة دون أن تضعف قبضة النظم القديمة والتى لا تتعامل بخفة مع التحديات الجذرية التى تقف فى وجه هيمنتها وتلعب أزمة الشرعية التى تعصف بالبنى القائمة دورًا أساسيًا ولكنه ليس كافيا قد تبدو رؤية عالم جديد خلابة ولكنها تظل مجرد رؤية إذا لم تواكبها ستراتيجية متماسكة لوضعها موضع التنفيذ ويبقى التفكيك المتعمد للقديم جزءا من هذه الاستراتيجية وهكذا فإن ستراتيجية تفكيك لابد أن تسير جنبًا إلى جنب مع ستراتيجية إعادة البناء.

تفكيك

كانت المظاهرات المناهضية لعولمة الشركات فى السنوات القليلة الماضية على حق حين رفعت شعار تفكيك منظمة التجارة العالمية ومؤسسات "بريتون وودز" وكان رفع هذا المطلب وحشد المزيد من الجماهير خلفه عاملا مركزيا فى خلق أزمة الشرعية لهذه المؤسسات.

وعلى صعيد التفكيك ربما يكون مهما خلق تحالفات حول أهداف أكثر عمومية لتصبح مقبولة لأن تحقيق مثل هذه الأهداف سوف يكون له أثر كبير فى سياق إضعاف هذه المؤسسات أو تحييدها فعليا.

وفى حالة صندوق النقد الدولى على سبيل المثال تحول مطلب حشد الجماهير فى جبهة واحد إلى إنشاء وكالة أبحاث لاهم لها سوى مراقبة رأس المال العالمى وتحركات سعر الصرف، أى تحول - بكلمات أخرى إلى مؤسسة أبحاث إستشارية على غرار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD.

وفى حالة البنك الدولى تواكب مطلب إنهاء قدرته على الأقراض مع تطوير أنشطة المنح لتصبح مؤسسات إقليمية ملائمة تنهض على المشاركة.

(وهو ما سوف يؤدى إلى الغاء بنك التنمية الأسيوى والبنوك الإقليمية الأخرى كبدائل، ويمكن أن يعمل هذا الاتجاه على وحده قوى سياسية متنوعة كخطوة كبرى

نحو إضعاف البنك الدولى، ويمكن التنسيق بين هذه المبادرات وبين حملات الدعوة لمقاطعة سندات البنك الدولى، ورفض تحويل مخصصات جديدة لمنظمة التنمية الدولية IDA، ومعارضة زيادة الحصص فى ميزانية صندوق النقد الدولى، وعلى العكس من مقاربة "سورس" فإن القوة الدافعة وراء هذه الجهود متعددة الأبعاد لن تفضى إلى مجرد إصلاح وإنما إلى التقليص الحاد لقوة وسلطة مؤسسات "بريتون وودز".

ونظراً لمركزيتها ومواصفاتها الفريدة كمؤسسة عالمية لابد أن تكون منظمة التجارة العالمية هى الهدف الرئيسى لمشروع التفكيك وكان الوضع حرجًا بشكل خاص فى فترة الإعداد للإجتماع الوزارى الخامس لأقوى الوكالات التعددية للحكم العالمى.

ولابد أن تستجيب ستراتيجية مشروع التفكيك لاحتياجات اللحظة النضالية ضد عولمة الشركات ويكن الوصول إلى ذلك عبر تحديد الهدف الاستراتيجى والتقدير الصائب للأزمة وللسياق العالمى، وبلورة ستراتيجية فعالة مع تكتيكات عدة بوسعها أن تستجيب لخصوصيات الأزمة وتفاصيلها.

وكان واضحًا أمام الحركة المناهضة لعولمة الشركات أن الهدف الاستراتيجى فيما يخص منظمة التجارة العالمية لابد أن يدور حول وقف او تحويل، سلطة التحرير فى التجارة أو فى المناطق التجارية إذ كان أحد السمات الرئيسية للأزمة قد تجلى فى النصر الهزيل الذى أحرزه دعاه عولمة حرية التجارة فى المؤتمر الوزارى الرابع فى الدوحة حين جرى إكراه الدول النامية على الموافقة على جولة مباحثات محدودة لمزيد من التحرير للزراعة والخدمات والتعريفات الصناعية ووضع أنصار العولمة بصماتهم على الجهود المبذولة لخلق قوة دفع تساعد المؤتمر الوزارى الخامس فى المكسيك على إطلاق مباحثات تستهدف التحرير فى مناطق الاستثمار التجارية، وسياسات المنافسة، وإدارة الحكومات والتسهيلات التجارية، أى أن يوسع المؤتمر الوزارى الخامس آفاق المباحثات المحدودة التى كان قد تم إجراؤها فى الدوحة لتصبح جولة مباحثات شاملة تنافس جولة أوروجواى.

ويشكل هذا التوسع فى أجندة التجارة الحرة وفى قوة وصلاحيات منظمة التجارة العالمية والتى هى الآن أكثر أدوات الشركات العالمية قوة - يشكل تهديداً مميتا للتنمية، والعدالة الاجتماعية والانصاف والبيئة وهو هدف علينا أن نقاومه بأى ثمن، لأنه سيكون علينا أن نمنح قبلة الوداع للتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية والانصاف والبيئة إذا ما نجحت القوى الكبرى وشركاتها النخبوية فى إطلاق جولة عالمية جديدة للتحرير أثناء المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية فى ميكسيكو ٢٠٠٣.

ويبقى ان الهدف الاستراتيجى هو وقف وقلب عملية تحرير التجارة وترتبط به أهداف الحملة التى لابد أن تركز عليها الحركة المناهضة لعولمة الشركات وتبذل كل جهودها وتحشد طاقاتها من أجل هدف بسيط وواضح أى، عرقلة الاندفاع نحو تحرير التجارة فى المؤتمر الوزارى الخامس الذى سيكون بمثابة الآلية العالمية الرئيسية للتقدم فى ميدان التجارة الحرة.

وكما قلنا فى ملاحظة سابقة نقلا عن أحد أنصار التجارة الحرة وهو "سى، فريد برجستون" رئيس معهد الاقتصاد العالمى IIE حين قارن التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية بالدراجة الهوائية التى تنقلب إذا لم تتقدم إلى الأمام، وهذا بالضبط هو السبب الذى جعل من "سياتل" تهديداً مميتًا لمنظمة التجارة العالمية مما حدا بأنصار العولمة للعمل على انتزاع أجندة للتحرير فى الدوحة، وإذا ما كان قد قدر لهم أن يفشلوا فى الدوحة كان سيحدث تراجع واضح وليس مجرد ركود فى مسألة تحرير التجارة ذلك أنه بالنسبة للحركة المناهضة لعولمة تقودها الشركان كان تعويق المؤتمر الوزارى الخامس أو منع الاتفاق على إطلاق جولة شاملة جديدة سيعنى لا فحسب محاربة منظمة التجارة العالمية ووقف عملية تحرير التجارة، وإنما خلق قوة دافعة لتراجع عملية التحرير والانتقاص من قدرات منظمة التجارة العالمية، ويبدا أن هذه النتيجة مفهومة تماما للكثيرين ومن بينهم مجلة "الإيكونوميست" التى قامت بتحذير قرائها من أصحاب الشركات من أن العولمة قابلة للإرتداد.

وإذا ما كان وقف الاندفاع نحو التجارة الحرة هو الهدف الحقيقى لمناهضى العولمة فى المؤتمر الوزارى الخامس، فإن تكتيك التركيز الذى يخدم هذه الاستراتيجية سيكون واضحا جدا إذ أن اتخاذ القرار بالتوافق هو كعب أخيل المنظمة، فليكن هذا المؤتمر هو مؤتمر بناء التوافق بين مناهضى هذه العولمة على منع هذا من الحدوث بأى ثمن.

وعلى الحركة المناهضة لعولمة الشركات أن تركز قبل المؤتمر الوزارى الخامس على تأكيد موقف البلدان التى لن تقبل التوقيع على اتفاق فى أى من الميادين التى يدور حولها النقاش فعلا أو التى سيدور حولها النقاش فيما بعد ألا وهى الزراعة، والخدمات والتعريفات الصناعية، والاجتماع الوزارى نفسه ومنع أى توافق من الظهور حول القضايا الجديدة مثل المشتريات الحكومية، وسياسات التنافس والتسهيلات الحكومية ولابد أن يكون الهدف مماثلا "لسياتل" أى ان تذهب الوفود إلى المؤتمر الوزارى بإعلان قوى بين قوسين يقول بوضوح أنه لن يكون هناك توافق حول القضايا الرئيسية، وتمنع الوصول إلى إجماع اللحظة الأخيرة عبر المساومات والتنازلات وكما حدث فى "سياتل" فإن الهدف الأخير هو إنهاء المؤتمر الوزارى دون إتفاق والافتقار إلى التوافق.

وإذا كان الهدف هو تقويض اللعبة التى تخطط لمزيد من تحرير التجارة فى المؤتمر الوزارى الخامس، فلابد أن يتركز عمل الحركة المناهضة لعولمة الشركات حول هذا الهدف وحده، ويحتاج الأمر لبناء ستراتيجية متعددة الوسائل وتتضمن مكوناتها الآتى:

- تفكيك التحالف بين الممثل التجارى للولايات المتحدة الأمريكية "روبرت زوليك" والمفوض التجارى الأوروبى باسكال لامى بمفاقمة الصراع بين أمريكا والاتحاد الأوروبى حول الدعم الأوروبى للزراعة وقد فشلت إدارة "بوش" فى الحصول على تفويض قاطع من مجلس الشيوخ لإجراء المباحثات حول فرض أمريكا لتعريفات حمائية على الصلب واستئناف علاقاتها التجارية من جانب واحد، وتصدير اللحوم المعلبة المعدلة جينيا، والمواد العضوية المعدلة وراثيا، GMO,s.

- تكثيف جهودنا لمساعدة وفود الدول النامية فى جنيف لإتقان التعامل مع آليات العمل فى منظمة التجارة العالمية وتشكيل ستراتيجيات فعالة لإعاقة الاجماع حول القضايا التى تحظى باولوية لدى القوى التجارية وإعادة التأكيد على أولوية قضايا التنفيذ.
- العمل مع الحركات الوطنية مثل حركات الفلاحين من أجل السيادة الغذائية فى الجنوب، وحركات المواطنين فى الشمال، وذلك من أجل بناء قوة ضغط مؤثرة على حكوماتهم حتى لا توافق على مزيد من التحرير فى ميدان الزراعة والخدمات والقطاعات الأخرى التى يجرى التباحث حولها.
- تنسيق الاحتجاجات العالمية بمهارة، وإعمال الشوارع الجماهيرية على موقع المؤتمر الوزارى، وبناء قوى الضغط فى جنيف لخلق كتلة جماهيرية حرجة ذات قوة دافعة فى قيادة المؤتمر الوزارى.

والمهمة عظيمة والباقى من الوقت قليل ولكن لا خيار لنا، وقد تعلمت كل من القوى التجارية ومنظمة التجارة العالمية من "سياتل" ولكنهم وضعوا دراجة المنظمة على الطريق مرة أخرى فى الدوحة، وبالمثل علينا نحن ان نتعلم من "الدوحة" حتى يكون بوسعنا أن نجر الدراجة إلى الخلف وعلى الأرض مرة أخرى فى المكسيك ومن ضمن الدروس الرئيسية التى علينا أن نستوعبها جيدا هو أن يتضمن تحالفنا ستراتيجية متسقة ومنسقة على جهات ومستويات مختلفة ذات أبعاد كثيرة لتخدم هدفا واحدا ألا وهو عرقلة الأندفاع نحو التجارة الحرة فى المؤتمر الوزارى الخامس.

مناهضة العولمة فى عالم متعدد

وجنبا إلى جنب حملة التفكيك لابد أن تصبح عملية إعادة البناء او المشروع الذى يستهدف إقامة نظام بديل للحكم على صعيد العالم.

فهناك حاجة ماسة لنظام حكم عالمى جديد وتتردد فكرة تقول ان بناء النظام العالمى البديل ما يزال مهمة فى طور التكوين الأول، وواقع الأمر فإن الكثير بل معظم المبادئ

العامة لنظام عالمى بديل قد تبلورت فعلا، وما المسألة الآن إلا تحديد هذه المبادئ العامة داخل مجتمعات محددة وبطرائق تحترم تنوع المجتمعات.

وقد كانت جهود العمل على البدائل جماعية فى الماضى وفى الحاضر أسهمت فيها قوى من الشمال والجنوب معا وبوسعنا أن نبلور النقاط الأساسية فى هذا الجهد الجماعى فى نقطتين هما خلاصة هذه الجهود تبرزان فى حركة مزدوجة لمناهضة العولمة فى الاقتصاد الوطنى وبناء نظام اقتصادى عالمى متعدد الاقطاب.

أما السياق الذى يبرر مناهضة العولمة فيتسم لا فحسب بزيادة الشواهد على إتساع قاعدة الفقر وانعدام المساواة والركود التى صاحبت إنتشار النظم المعولمة للإنتاج ولكن أيضا هشاشتها وعدم قدرتها على الاستدامة، ويشير المنتدى الدولى للعولمة IFG إلى ما يلى على سبيل المثال:

"أما السياق الذى يبرر مناهضة العولمة فيتسم لا فحسب بزيادة الشواهد على اتساع قاعدة الفقر وانعدام المساواة والركود التى صاحبت إنتشار النظم المعولمة للإنتاج ولكن أيضا هشاشتها وعدم قدرتها على الاستدامة، ويشير المنتدى الدولى للعولمة IFG إلى ما يلى على سبيل المثال".

"أن طبق الطعام المتوسط فى بلدان الغرب المستوردة للغذاء يقطع مسافة ألفى ميل من المنبع إلى الطبق، ويسهم كل ميل من هذه الاميال فى تعميق الأزمة البيئية والاجتماعية وهناك حاجة لتقصير المسافة بين المنتج والمستهلك كأحد أهداف الإصلاح الملحة فى أى عملية تحول من الصناعة الزراعية"(٢).

وكما أكد "بارى لين" إن الكثير من الإنتاج الصناعى قد جرى نزحه إلى أماكن محدودة مثل "تايوان" على سبيل المثال حيث وقع زلزال ٢١ سبتمبر ١٩٩٩ وضرب البلاد وكان على مقربة شديدة من درجة قوة أكبر، بينما كان مصدره يقع على بعد

---

(٢) جون كافانا "بدائل للعولمة الاقتصادية" المنتدى العالمى للعولمة، سان فرانسيسكو.

أميال قليلة من المنطقة الصناعية الحيوية فى "هيسنكو" ولو حدث ذلك كانت قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمى ستصاب بالشلل لعدة شهور"(٣).

ما هو نقض العولمة إذن إذا كان قد جرى اشتقاق هذا الاقتراح أساسًا من تجربة مجتمعات فى الجنوب فإن له علاقة أيضا باقتصادات الشمال.

فنقص العولمة لا يعنى الانسحاب من الاقتصاد العالمى، وإنما هو إعادة توجيه للاقتصادات من توجه التأكيد على الإنتاج من أجل الصادرات إلى الإنتاج من أجل السوق المحلى.

- تخصيص معظم موارد البلدان المالية للتنمية بالاعتماد على النفس دون أن تصبح تابعة أو معتمدة على الاستثمارات الخارجية وأسواق التمويل الأجنبية.
- وضع المعايير التى جرى إقتراحها منذ زمن بعيد موضع التنفيذ حول إعادة توزيع الدخل وإعادة توزيع الأرض لخلق سوق داخلى مفعم بالنشاط يصبح مرفأ للاقتصاد ويخلق موارد مالية للاستثمار.
- يقلص التأكيد على النمو ويعظم الانصاف من أجل أقل القليل من الإخلال بالتوازن البيئ.
- لا يترك القرارات الاقتصادية للسوق وإنما للاختيار الديموقراطى.
- إخضاع كل من القطاع الخاص والدولة للمراقبة المستمرة من قبل المجتمع المدنى.
- خلق منظومة جديدة من الانتاج والتبادل تضم التعاونيات المجتمعية، والمشروعات الخاصة ومشروعات الدولة وتستبعد الشركات متعدية الجنسية TNC,s.
- احتضان واحترام مبدأ التعاون المتبادل فى الحياة الاقتصادية عبر تشجيع إنتاج السلع فى كل من المجتمع المحلى وعلى المستوى الوطنى إذا ما كان ذلك ميسورًا بتكلفة معقولة حماية للمجتمع.

---

(٣) بارى لين "لم يصتع فى أمريكا" التكلفة الحقيقية لخط عالمى مجمع هاربر يونيه ٢٠٠٢ ص٣٦.

وتقوم هذه المقاربة بعملية إخضاع واعية لمنطق السوق، وكفاءة نظم التكلفة لقيم الأمن والانصاف والتضامن الاجتماعى، وباستخدام لغة العالم الاشتراكى الديموقراطى العظيم "كارل بولانى" حول إعادة توطين وزرع الاقتصاد فى المجتمع بدلا من أن يقوم - أى الاقتصاد - بقيادة المجتمع"[٤].

صحيح، إن الكفاءة بالمعايير الضيقة التى تعنى التخفيض المستمر لتكلفة الوحدة يمكن أن تتأثر ولكن ما الذى سوف نجنيه، أو بمعنى أصح إن ما سوف نستعيده فهى شروط تنمية التكامل والنزاهة والتضامن ووحدة المجتمع، وديموقراطية أكثر وأعظم واستدامة متصلة.

وتقود هذه المبادئ الآن عدداً من المشاريع الجريئة التى حققت نجاحًا بشكل أساسى على مستويات محلية ومجتمعية، وكما وضح "كيفين داناهار" فى التبادل العالمى، فإن القائمة تضم ترتيبات للتجارة العادلة بين مزارعين من الجنوب ومستهلكين من الشمال فى البن وسلع أخرى، والقروض متناهية الصغر كما يقدمها "بنك جرامين" ونظم عملات محلية لا ترتبط بنظم التبادل العالمى أو النقد الوطنى وإنما ترتبط بالإنتاج والاستهلاك المحلى، والميزانيات التشاركية كما حدث فى بورتو إليجرى ومجتمعات لاستدامة التنمية الاقتصادية كما فى جافيوتاس فى كولوميا"[٥].

لكن الإله المهيمن غيور ولن يتعامل ببساطة مع التحديات التى تواجه هيمنته وحتى أصغر التجارب لابد من تحطيمها أو إخصائها، تماما كما فعل بنك تايلاند المهيب حين أجبر عدة قرى فى ولاية "كودشوم" فى شمال شرق تايلاند على التخلى عن نظام العملة المحلى، ذلك أن التعايش السلمى بين النظم المختلفة ليس اختيارا مطروحًا على الإطلاق لسوء الحظ.

وهكذا فإن نقص العولمة أو إعادة تمكين المستويين المحلى والوطنى لايمكن أن ينجح إلا ضمن نظام بديل لإدارة الاقتصاد العالمى ويتوقف ظهور مثل هذا النظام

---

(٤) كارل بولانى "التحول العظيم" بوسطن، بيكون ١٩٥٧.

(٥) خطاب فى جامعة مونتانا، ميسولا، مونتانا ١٦ يونيه ٢٠٠٢.

بطبيعة الحال على إضعاف قوة الشركات الغربية التى تمثل القيادة الحقيقية للعولمة مع تقليص النفوذ السياسى والعسكرى والهيمنة، خاصة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التى تحمى هذه الشركات وحتى ونحن نبلور ستراتيجيات لتقويض سلطة الشركات والبلدان المهيمنة نبقى فى حاجة إلى خلق تصورات ورؤى وتمهيد الأرض من أجل نظام بديل لإدارة الاقتصاد العالمى.

فما هى حدود مثل هذا النظام الاقتصادى العالمى؟ تتضمن مقترحاتنا ما ينطوى عليه نقدنا لبريتون وودز ونظامها الثقيل الذى يشكل مع منظمة التجارة العالمية وحدة صلبة من القواعد العالمية التى فرضتها مؤسسات شديدة المركزية لخدمة مصالح الشركات وخاصة شركات الولايات المتحدة الأمريكية وسوف يكون السعى لإحلال نظام مركزى عالمى آخر من القواعد والمؤسسات بعد اقتلاع النظام القائم حتى لو كان الجديد ينهض على مبادئ مختلفة هو ضرب من إعادة إنتاج الشراك المركزية التى سقطت فيها منظمات مختلفة ومتباينة مثل شركة IBM وIMF وصندوق النقد الدولى والدولة السوفيتية وهى شراك العجز عن الاستفادة بالتنوع أو حتى احتماله وبدت الفكرة التى ترى أن الاحتياج لحزمة جديدة من القواعد العالمية مسألة لا نقاش فيها، وأن التحدى يتمثل الآن فى استبدال قواعد النيوليبرالية بقواعد ديموقراطية اجتماعية ويبدو كل هذا كأنه طبعة جديدة من ماركسية تقنية متفائلة تمزج بين الديموقراطية الاجتماعية والرؤى اللينينية للعالم لتنتج ما أطلقت عليه الكاتبة الهندية أرونداتى الولع gigantism بالعملقة والضخامة.

ليس ما نحتاجه الآن هو مؤسسة عالمية مركزية أخرى ولكن تفكيك ولا مركزية القوى المؤسسية وخلق نظام مؤسسات جماعية ومنظمات تتفاعل فيما بينها ترشدها إتفاقيات وتفاهمات عامة ومرنة.

وليس هذا بجديد تماماً لأنه فى ظل نظام أكثر تعددية للإدارة الاقتصادية حين كانت القوى المهيمنة بعيدة عن أن تتشكل فى حزمة من المؤسسات والمنظمات القوية والشاملة استطاعت مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا تحقيق القليل من التنمية

الصناعية فى الفترة ما بين ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ واستطاعت دول شرق وجنوب شرق آسيا فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (جات) حيث كان النظام تعدديا وقوة الالزام فى الجات محدودة ومرنة وأكثر تعاطفا مع الحالة الخاصة للدول النامية، استطاعت هذه الدول فى ظل مثل هذه الظروف أن تصبح دولا مصنعة حديثا عبر تجارة نشيطة تحت إشراف الدولة، وسياسات تصنيعية نأت بنفسها بشكل واضح عن سياسات السوق الحرة وإنحيازاتها التى مثلتها منظمة التجارة العالمية.

وبطبيعة الحال لم تكن العلاقات الاقتصادية بين البلدان على ما يرام قبل محاولات مأسسة نظام السوق الحر بدءا من مطلع الثمانينات كما انها لم تكن مثالية، كما لم تكن اقتصادات العالم الثالث نتيجة لهذه السياسات مثالية بدورها، فقد فشلت هذه البلدان فى تلبية احتياجات عبرت عنها الحركة النسائية، ونشطاء البيئة واقتصاديات ما بعد بعد التنمية كانت النقطة المهمة فى وضع ما قبل ١٩٩٤ تتأسس على حقيقة أن البديل للسلام الاقتصادى الرومانى الذى تمركز حول البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ليس حالة طبيعية على طريقة الفيلسوف "هوبز"(*)، بدت حقيقة العلاقات الدولية فى عالم تعددت فيه المؤسسات العالمية والإقليمية التى تراقب كل منها الأخرى أبعد ما تكون عن الصورة الدعائية لعالم وحشى وقذر كما قدمتها منظمة التجارة العالمية واصفة هذه المرحلة لتثير الذعر فى أوساط حكومات البلدان النامية حتى تدفعها إلى التصديق على اتفاقية منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٤.

وبطبيعة الحال ظل التهديد بسلوك منفرد يقوم به الاقوياء ماثلا فى هذا النظام، ولكنه سلوك كان حتى أقوى الأقوياء يتردد فى اللجوء إليه خوفا من النتائج التى ستؤثر على شرعيتهم، وردود الأفعال التى يمكن أن تفضى إلى بناء تحالفات معارضة.

وبكلمات أخرى فإن ما يجب أن تتطلع إليه الدول النامية والمجتمع المدنى العالمى ليس إصلاح منظمة التجارة العالمية التى تديرها الشركات متعددة الجنسية TNC

(*) هوبز هو الفيلسوف الإنجليزى الذى سبقت الإشارة له.

ومؤسسات "بريتون وودز" وإنما عبر مزيج من الإجراءات الإيجابية والإجراءات السلبية إما:

(أ) لنزع التفويض عنها أو.

(ب) تحييدها.

(جـ) وعلى سبيل المثال تحويل صندوق النقد الدولى إلى مؤسسة بحثية خالصة تراقب أسعار الصرف والتبادل وتدفقات رأس المال عالميا، أو.

(د) تقليم أظافر هذه المؤسسات جذريا وتحويلها إلى مجموعة أخرى من الفاعلين التى تتعايش مع وتخضع للمراقبة من منظمات عالمية أخرى ومن اتفاقيات وتجمعات إقليمية، على أن تتضمن هذه الاستراتيجية تقوية الفاعلين المختلفين والمنظمات الأخرى مثل الأونكتاد، والاتفاقيات الجماعية حول البيئة، ومنظمة العمل الدولية، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

وتلعب التكتلات الإقتصادية الإقليمية دوراً مهمًا فى عملية الإنتقال الاقتصادى تلك ولكنها تحتاج إلى التطور لأبعد مما يمثله الاتحاد الأوروبى والميركسور فى أمريكا اللاتينية والأسيان فى جنوب شرق آسيا (رابطة أمم جنوب شرق آسيا).

ويتحقق التمظهر الأساسى لعملية التقوية بطبيعة الحال فى التوجه الشعبى لمثل هذه التكوينات فلا تبقى مشروعات نخبوية إقليمية كما أن هناك ضرورة لإحلال معايير بناء القدرات محل الشروط الاقتصادية لكفاءة التجارة طبقا للمعايير الكلاسيكية الجديدة، وهو ما يعنى إعادة توجيه التجارة وذلك بدلا من الديناميكيات الحالية التى تحكمها والتى تؤدى لحبس المجتمعات المحلية والبلدان فى عملية تقسيم للعمل تعطل قدراتها باسم الميزات المقارنة والاعتماد المتبادل ليتحول هذا كله إلى عملية تعزيز لقدرات هذه المجتمعات وليحول هذا التعزيز دون تفاقم الانقسامات الأولية الناتجة عن إتفاقيات تقسيم العمل الأولى التى تحولها إلى انقسامات دائمة وراسخة على أن تكون لإعادة التوجيه هذا آليات من ضمنها الدخل ورأس المال وترتيبات المشاركة فى التكنولوجيا التى تمنع تفاقم التدابير الاستغلالية فى مجتمعات التجارة.

لسنا بحاجة إلى القول ان تكوين هذه التكتلات الإقليمية لابد ان يضم إليه بالإضافة إلى الحكومات ورجال الأعمال المنظمات الأهلية والشعبية ويمكن للتنمية المستدامة التى يوجهها الشعب ويرعاها أن تنجح فحسب إذا ما تطورت بصورة ديموقراطية فلا تفرضها نخبة إقليمية من أعلى كما كانت الحالة مع الاتحاد الأوروبى والميركسور والآسيان لقد أصبح التكامل القومى بصورة متزايدة شرطا ضروريا للتنمية الوطنية، وبوسعه أن يكون فعالا إذا ما نفذه القائمون عليه كمشروع للوحدة الاقتصادية من أسفل، من القاعدة الشعبية وقد نشأت بالفعل عناصر لنظام تعددى للإدارة الاقتصادية للعالم، ولكن هناك دون شك عناصر أخرى من الضرورى إستحداثها.

وينبغى ان نؤكد هنا على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية وإقليمية مكرسة لخلق وحماية فضاء لتطوير الجزء الأكبر من الإنتاج والتجارة وسلطة اتخاذ القرار الاقتصادى على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية ومن بين هذه المؤسسات التى أصبح من الضرورى إنشاؤها بناء منظمة دولية فعالة لحماية وتقوية اقتصادات المئات بل الآلاف من مجموعات السكان الأصليين فى العالم أجمع.

إن الدور المركزى للمنظمات الدولية فى عالم يبدو فيه القبول بالتنوع مبدأ أساسياً للتنظيم الاقتصادى سوف يكون عليه طبقا للفيلسوف البريطانى "جون جراى" "أن يعبر ويحمى الثقافات المحلية والوطنية عبر جمع ورعاية أعرافها المميزة"(٦).

فضاء أوسع، ومرونة أعظم وتفاهمات وتسويات أكبر. لابد أن تكون هذه جميعًا هى أهداف أجندة الجنوب وجهود المجتمع المدنى الدولى لبناء نظام جديد للإدارة الاقتصادية العالمية ففى عالم اكثر مرونة وأقل تركيبا وذو طابع تعددى تقوم حساباته على هذا النحو يمكن لأمم الجنوب ومجتمعاته، ولأمم الشمال ومجتمعاتها أن تخلق فضاء للتطور يتأسس على قيمهم جميعًا ويخطو على إيقاعاتهم واستراتيجيات خياراتهم.

---

(٦) خطاب فى جامعة مونتانا، ميسولا، مونتانا ١٦ يونيه ٢٠٠٢.

المؤلف فى سطور :

والدن بيلو

هو المدير الذى أنشأ مؤسسة عين على جنوب العالم، وهى مؤسسة بحثية فى السياسات مقرها "بانجكوك" فى تايلاند وشغل قبل ذلك موقع المدير التنفيذى لمعهد سياسات الغذاء والتنمية (الغذاء أولا) فى أوكلاند بكاليفورنيا، كما عمل أستاذًا فى جامعة "برنستون"، حيث قدم رسالته للدكتوراه عام ١٩٧٥ فى علم الاجتماع، وبعدها ألقى دروسه فى جامعة "بيركلى" "بكاليفورنيا" كمساعد باحث فى مركز دراسات جنوب شرق آسيا، وهو الآن أستاذ علم الاجتماع والإدارة العامة فى جامعة الفيليبين.

و"بيلو" أحد المدافعين الذائعى الصيت عن العدالة والتنمية الدولية، وأحد أبرز النقاد المستقلين فى الجنوب للإجراءات الاقتصادية العالمية الجارية، وقد حصل على جائزة "الحق فى تأمين العيش" وهو مؤلف عدة كتب منها:

١ - المستقبل فى الميزان ٢٠٠١.

٢ - تراجيديا سياقية: التنميــة والتفكك فى تايلاند بالاشتراك مع شياكننجهام ولى جنح بو ١٩٩٩.

٣ - "مصير مظلم" الولايات المتحدة الأمريكية، التكيف الهيكلى والفقر بالاشتراك مع شياكننجهام ١٩٩٤.

٤ - الشعب والقوة فى الباسيفيك "النضال من أجل نظام ما بعد الحرب الباردة" ١٩٩٢.

٥ - التنين حزينا، معجزة الاقتصاديات الأسيوية فى أزمة، مع ستيفانى روزنفيلد ١٩٩١.

٦ - عالم ثالث شجاع؟ ستراتيجيات للبقاء فى الاقتصاد العالمى ١٩٩٠.

٧ - انهيار تجربة تنمية، البنك الدولى فى الفيليبيين ١٩٨٢.

المترجمة فى سطور :

فريدة النقاش

- كاتبة صحفية وناقدة ومترجمة.
- رئيسة تحرير جريدة "الأهالى".
- رئيس مجلس أمناء ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

من كتبها فى الفترة من ١٩٧٩-١٩٨١:

- السجن الوطن.
- السجن دمعتان ووردة.
- يوميات المدن المفتوحة.
- يوميات الحب والغضب.

ولها حديثاً:

* حدائق النساء/ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٢.

الترجمات :

- نقلت إلى العربية مجموعة من القصص الأفريقية لم تنشر فى كتاب.
- نشرت ترجمة لمسرحية وول سوينكا "الطريق" التى قدمتها فرقة الغد المسرحية.
- كتاب تشارلز ديكنز تأليف الناقد الإنجليزى جورج وينج.

الإشـراف اللغـوى : حسام عبد العزيز
الإشـراف الفنـى : حســـن كـــامــل